



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الرابعة - الدورة الربيعية 2007م - العدد: 06

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 17 والثلاثاء 18 جمادى الثانية 1428
الموافق 02 و 03 جويلية 2007

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السابعة ص 03

- مواصلة المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية حول برنامج الحكومة.

2- محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 50

- رد السيد رئيس الحكومة.
- لائحة مجلس الأمة لمساندة ودعم برنامج الحكومة.

ملاحظة:

نظرا لتحديد مدة تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في المناقشة العامة لبرنامج الحكومة بسبع (07) دقائق، ولأهمية المداخلات التي لم يستوعبها الوعاء الزمني المحدد، فقد قرر السيد رئيس المجلس إثباتها ونشرها كاملة بالجريدة الرسمية للمداورات لتعميم الفائدة. وعليه، فكل ما ورد بين قوسين هو تكملة لتدخلات السيدات والسادة الأعضاء التي لم تُقرأ في قاعة الجلسات.

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الإثنين 17 جمادى الثانية 1428
الموافق 02 جويلية 2007 (مساء)

سيدي الرئيس، أود أن أُنبه بداية وقبل التطرق إلى أبواب البرنامج، قيد المناقشة، إلى أن مشكلتنا ليست مشكلة تنظير بل هي مشكلة تطبيق، وليست مشكلة قوانين وبرامج بل هي مشكلة تجسيد لهذه القوانين والبرامج على أرض الواقع ومتابعتها والسهر على نجاحها، فما ورد في هذا البرنامج أو الذي قبله، وما أعدته الحكومة من قوانين في معظمها جميل ومهم غير أنها للأسف، لم ترفع من مستوى معيشة المواطن كما يجب، ولم تحسن وضعيته الاجتماعية، بالشكل المرجو؛ فالفقر ما زال منتشرا، وظاهرة التسول تزداد، والجريمة تتسع، والآفات الاجتماعية تستشري، والبطالة - وإن أظهرت الأرقام أنها انخفضت - مازالت كبيرة ومخيفة، ولعل هذا وغيره من الأسباب ما أدى إلى نقمة الشعب وإحجائه عن الخروج للتصويت في الانتخابات الفارطة.

سيدي رئيس الحكومة، إن المتصفح لأبواب برنامجكم وفصوله وفقراته لا يمكنه إلا أن ينوه بما يحمله هذا البرنامج من آمال عريضة للشعب، وما يتضمنه من إيجابيات لا يمكن إهمالها أو التغاضي عنها، وهي كثيرة جدا والحمد لله، لكن المسؤولية تقتضي منا نحن النواب أن نتوقف بالأساس أمام ما نراه أو نعتقد من النقائص والسلبيات، حتى يتم استدراكها أو تلافيتها أو تصويبها أو تسديد مسارها.

ولأن ما يمنح من وقت للتدخل لا يسمح بقول كل ما نرغب في قوله، فسأكتفي بذكر بعض ما أراه ضروريا:

أولا: فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية
أود التأكيد على نقطتين اثنتين.

1 - في إطار إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، أتح على اعتماد ما بات يعرف بالبنوك الإسلامية، وكخطوة أولى فتح شبابيك للتعاملات اللاربوية في البنوك المعتمدة حاليا وذلك لاستقطاب

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له.

إفتحت الجلسة على الساعة الثالثة زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

إستكمالا لنقاش الأمس واليوم صباحا، نواصل أشغالنا ونحيل الكلمة - بداية - إلى السيد محمد الحافظ بوزقاق.

السيد محمد الحافظ بوزقاق: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم،

معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، الأسرة الإعلامية، المواطنين والمواطنات المتابعون لهذه المناقشة، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته، في مستهل كلمتي هذه أود أن أنتهز الفرصة لأهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه المبجل على نيل ثقة رئيس الجمهورية وتحمله لهم مسؤولية تنفيذ برنامجهم الذي زكاه الشعب الجزائري في رئاسيات 2004، هذه المسؤولية التي هي وسام شرف من جهة وأمانة ثقيلة من جهة أخرى يحاسب عليها من أوكلت إليه، أمام الله والشعب والتاريخ، ولهذا ينبغي أخذها بقوة، والقيام عليها بكل حرص ونزاهة.

مد خطوط السكة الحديدية في الجنوب إلى مدينة الوادي وكذا مدن ورقلة وحاسي مسعود وغرداية وغيرها؛ إذ لا شك أن مثل هذا المشروع سيؤدي إلى حراك تجاري واقتصادي كبير في المنطقة، وسيساهم في تسويق المنتجات المحلية، خاصة منها التمر، والبطاطا.

2 - في مجال النقل الجوي: يؤسفني أن أقول إن خدمات النقل الجوي عندنا لا تزال متأخرة؛ فرحلاتنا الجوية عادة مؤجلة لساعات وأحيانا ملغاة، ولقد أصبحت كلمة (روطار) مألوفاً في مطاراتنا ووكالاتنا بالخارج، كما أن الخدمات داخل الطائرة متدنية والرحلات خاصة لمناطق الجنوب متدهورة وتذاكر السفر إليها باهظة الثمن مما يجعل المواطن محروماً من الاستفادة من هذه الوسيلة، فالرجاء منكم سيدي الرئيس أن تولوا اهتماماً خاصاً بهذا القطاع وأن تدعموا تذاكر السفر الخاصة برحلات الجنوب التي تشهد مقاطعة وعزوفاً شديدين.

رابعاً: فيما يخص التنمية البشرية النقطة الأولى، فيما يخص التربية الوطنية: رغم الجهود المبذولة في هذا القطاع لتنميته وتطويره وإصلاحه إلا أن مردود إصلاح المنظومة التربوية مازال مخيباً للآمال ولم يحقق الهدف المنشود منه نتيجة الاضطراب الحاصل في ماهية هذا الإصلاح وسبل تطبيقه، واتجاهه إلى الشكليات والأرقام دون المضامين والنتائج ولا أدل على هذا كله من إهدار المال في طبع ملايين الكتب ثم الاستغناء عنها أحيانا قبل استعمالها.

- فرض الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي - وهو خطأ - ثم التراجع عنها إلى السنة الثالثة.
- فرض تقويم معين للنجاح في شهادة ما، ثم العدول عنه إلى تقويم آخر.

- إرهاب كواهل أطفالنا الصغار بكتب كبيرة الحجم، ثقيلة الوزن، خفيفة المضمون والمردود.

2 - التشغيل: أود أن أشير إلى أن مناصب تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل كلها لا تعد مناصب شغل...

شريحة واسعة تأنف من التعاملات الربوية، وهو أمر معمول به في العديد من الدول.

2 - في إطار السياسة الطاقوية: أثنى سعي الحكومة في تزويد بقية المناطق المحرومة من الغاز الطبيعي وخاصة مناطق الجنوب، منبع هذه الطاقة، كما أثنى أيضاً مبادرة التخفيض من تسعيرة الكهرباء لسكان مناطق الجنوب، وأدعو أن يكون هذا التخفيض معتبراً لكن الأهم من ذلك هو تقوية هذا النوع من الطاقة وإعادة تأهيلها؛ إذ إن معظم شبكاتها قديمة وذات شدة ضعيفة في عمومها، كثيرة التذبذب والانقطاعات، مما يسبب خسائر كبيرة في الأجهزة وصعوبة حادة في الحياة بهذه المناطق وخاصة في موسم الصيف.

ثانياً: فيما يخص تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة أود كذلك أن أشير إلى نقطتين:

1 - فبعد ترقية المفتشيات الولائية للبيئة إلى مديريات ولائية، أصبح من الضروري فتح فروع لهذه المديريات في الدوائر على غرار القطاعات الأخرى، كما أوصي في مجال البيئة أيضاً بضرورة تشجيع الجمعيات ذات الطابع البيئي ودعمها وتسهيل إجراءات إنشائها حيث إن هذا النوع من الجمعيات لا يزال قليلاً؛ وما لم يزدهر تبقى الثقافة البيئية في بلادنا متأخرة.

2 - بالنسبة للسياحة وخاصة السياحة الداخلية أجدني ملزماً من باب المسؤولية أن أنبه إلى أن شواطئنا ومساحاتنا العامة، بل حتى شوارعنا أصبح فيها من مظاهر الانحراف والممارسات اللاأخلاقية الخادشة للحياء ما يجعل الكثير من العائلات تزهد في التنزه أو الاصطياف أو التمتع بجمال البلاد، أو حتى مجرد المرور في أماكن كثيرة بمدننا، وإن من مسؤولياتكم سيدي الرئيس أمام الله والشعب والتاريخ حماية قيم مجتمعنا المسلم، والدود عن أخلاقه وتقاليده وأعرافه النبيلة.

ثالثاً: فيما يخص تطوير المنشآت القاعدية أشير أيضاً إلى نقطتين:

1 - في مجال السكة الحديدية؛ لقد طالبت في مناقشة برنامج الحكومة 2004 وأطالب اليوم بضرورة

(تدرج في إطار مكافحة البطالة فهي نوع من الشغل المقنع إن صح التعبير؛ إذ كيف نعد عاملا أو موظفا من يتقاضى شهريا 3000 دج أو 2000 دج. صحيح أن الجهود الذي يبذله هؤلاء يفوق أحيانا ما يبذله العامل أو الموظف الحقيقي لكن ما يتقاضونه لا يكاد يسمن أو يغني من جوع، لذا ينبغي مراجعة هذا الأمر ومعالجته بما يكفل كرامة المواطن ويتناسب مع الجهد الذي يبذله.

شكرا لكم سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الحافظ بوزقاق. قبل إحالة الكلمة إلى السيد إبراهيم لعروسي بودي أن أبدي بعض الملاحظات حول سير أشغالنا.

يفترض أن ننتهي من النقاش العام هذا المساء أو هذه الظهيرة؛ فقط بودي أن أذكر بأنه ربحا للوقت يُستحب أن يدخل المتدخل مباشرة في الموضوع دون الترحيب، دون الشكر ودون التنويه.

هذه القضية تكلمت عنها في البداية ورحبت بالسيد رئيس الحكومة؛ وهنأته؛ فيفترض أنني أعبر بهذا الموضوع على وجهة نظر الجميع.

الملاحظة الثانية، لاحظت أنها تكررت أكثر من مرة وهي أن ضمير الغائب موجود بكثرة في المخاطبة. الخطاب يوجه إلى الحضور وليس إلى الجمهور، فبودنا أن يتقيد الواحد والآخر بهذه الأمور حتى تجري أشغالنا كما في الإطار المحدد لنا قانونا.

الكلمة الآن للسيد إبراهيم لعروسي.

السيد إبراهيم لعروسي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام والحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن هذا البرنامج الطموح المعبر عن انشغالات المواطنين والرامي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية من حسن إلى أحسن، يهدف للرفي بالمواطن الجزائري ويكرس مسعى الخروج من الأزمة.

وتعتبر هذه الوثيقة من أشمل وأكمل ما قدم، حيث مس جميع القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع المواطن بالتركيز على مبدأ المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون وعصرنتها بإيجاد حركة تنموية تهدف إلى خدمة وترقية الوطن في جميع المستويات.

وفي هذا الإطار لا يسعني إلا أن أثنى ما جاء به البرنامج وأركز على بعض النقاط أهمها:

– إيجاد الآلية لكيفية تطبيقه ميدانيا بإعطاء سلطات أكثر للإدارة المحلية وللمنتخبين المحليين والعمل على لا مركزية بعض القرارات.

– يجب – سيدي الرئيس – إيجاد حل عاجل لمعالجة مشكل البطالة بمد مفتشية العمل ومكاتب التشغيل بالإمكانات المادية والبشرية وتنظيمها كي تواجه وتصبح في نفس المستوى مع الشركات العارضة للعمل.

– سيدي الرئيس، في موضوع النقل؛ في هذا الجانب الكل يعرف أن السكة الحديدية تعتبر من أهم الوسائل وبها تطورت بلدان كثيرة ولا يختلف اثنان أن الكيلومترات الطويلة غداة الاستقلال كانت أكثر مما هي عليه الآن؛ فلهذا يجب استدراك التأخر والعمل على تعميمها ومدّها إلى كافة التراب الوطني وخاصة في مناطق الجنوب. والإسراع في إتمام خط الجنوب امتدادا من الجلفة، الأغواط، غرداية وورقلة، لأن هذه الوسيلة ستعمل على فك العزلة وتشجيع الاستثمار في جميع الميادين وقد تصبح في يوم ما عاملا من العوامل المدرة للثروة وركيزة اقتصادية هامة.

– تنظيم الرحلات الجوية وخاصة من وإلى مدن الجنوب والعمل على تخفيض ثمن التذكرة الذي

وإنشاء مناطق الصناعات التقليدية للتسويق والتصنيع، والاهتمام بالسياحة وهذا سيعمل كثيرا في تشجيع التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس، يجب إعطاء أهمية كبرى للدراسات لأخذ الوقت اللازم لإتمام الدراسات؛ العمل على تطوير استعمال المواد المحلية وخاصة في الجنوب. - العمل على تصنيع العمارة واستعمال مختلف الطرق للبناء.

- إحترام قوانين وأدوات التعمير والعمران وخاصة في المدن الجديدة المزمع إنشاؤها.

سيدي الرئيس،
نتمنى التوفيق للجميع. وأن تتظافر الجهود لتطبيق هذا البرنامج المتكامل على أرض الواقع. المجد والخلود لشهادتنا الأبرار والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لعروسي، الكلمة الآن للسيد حد مسعود عمّار.

السيد حد مسعود عمّار: شكرا للسيد الرئيس. باتفاق الجميع على أن هذا البرنامج هو برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وإذا كان الشعب الجزائري صوتاً لصالح الرئيس وبرنامج الرئيس بأغلبية مطلقة؛ لهذا أصبح لازماً علينا جميعاً العمل بتفان وإخلاص، كل في مكانه لتحقيق طموحات هذا البرنامج في الميدان.

وإذا كان محتوى برنامج السيد الرئيس، كلمات صغيرة يحلم بها كل الشعب الجزائري أن تتحقق على أرض الواقع لأنها جزائر العزة والكرامة. والسؤال المطروح اليوم؛ أين هي جزائر العزة والكرامة؟

سيدي الرئيس، أكون منافقا إذا قلت: قضينا على الإرهاب وأصبحنا نعيش في الأمن والأمان! فالإرهاب قلّت حدته لكنه مازال والخلايا النائمة مازالت وكذا قواعد الدعم والإمداد.

أكثر من هذا - السيد الرئيس - ظهور إرهاب آخر أكثر حدة؛ وهو الجريمة المنظمة، خطف الأطفال،

يعتبر مرتفعاً جداً.

- شكر خاص للسيد رئيس الحكومة على ما جاء في قراره للتخفيض في فاتورة الكهرباء، باسمي وباسم سكان الجنوب وباسم زميلي فخّار محمد الذي لم يتسن له أخذ لكلمة.

- سيدي الرئيس؛ ألم يحن الوقت لأن تساهم الشركات والمؤسسات البترولية الموجودة في الجنوب في بعض النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية، كحمل شارات سوناطراك وغيرها في المؤسسات البترولية الكبرى لبعض الفرق الرياضية التي ليس في يد المواطن إلا تلوثها للبيئة والعمل بوضعها شروط تعجيزية؟

- العمل على رفع نسبة صندوق الجنوب إلى 10% التي أقرها السيد رئيس الجمهورية وهذا حتى نتدارك التأخر الملحوظ في التنمية رغم المجهودات المبذولة وخاصة بعد قرار السيد رئيس الجمهورية يوم 04 سبتمبر 2004 بتخصيص برنامج خاص بمناطق الجنوب.

- تشجيع الاستثمار؛ وهذا بإيجاد وسائل تحفيزية كتسهيل الحصول على العقار، الإعفاء الضريبي لمدة معينة، التخفيض في الطاقة وإيجاد مناطق حرة للتبادل التجاري.

- الري: سيدي الرئيس، لقد عانى سكان ورقلة لمدة كبيرة من ظاهرة صعود المياه وفي أحيان كثيرة؛ حلموا بالتخلص منها بإيجاد حل لتصريفها إلى أن تحقق الحلم بهذا المشروع الضخم الذي يدخل ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية وأسند إلى عدة شركات أجنبية ومحلية إلا أنه يبقى محل تساؤل السكان عن طريقة وكيفية الإنجاز وخاصة الشركة اللبنانية المتواجدة على مستوى وسط المدينة التي في رأي الكثيرين لا هذه الشركة استطاعت أن تنجز حسب المطلوب ولا مؤسسات التطهير استطاعت أن تراقب وتسير حسب المفروض. وإن بقي الحال على حاله فسنعاني أكثر مما عانينا؛ لذا نطلب التدخل العاجل لكي لا يفوت الأوان.

سيدي الرئيس، نطلب مواصلة المجهود في ميدان التنمية الريفية وخاصة بزيادة السكن الريفي

كل الملايير التي وُجّهت للدعم الفلاحي لم تأت بنتيجة ما عدا برنامج التنمية الريفية الذي تجاوب معه سكان الريف ويعلقون عليه آمالا كبيرة في تغيير وجه الريف والحد من النزوح وهذا بخلق محيطات جوارية توفر نشاطات فلاحية بالإضافة إلى توفير الوسائل الضرورية كالماء والكهرباء والطرق والصحة وغيرها من الوسائل.

وإذا كانت ولاية ميله أخذت كولاية نموذجية بالنسبة للتنمية الريفية فأنا أدعو الوزير المعني لزيارة الولاية مرة ثانية للاطلاع على تنفيذ البرنامج المسطر، وأطلب من الأخ رئيس الحكومة - كذلك - تخصيص برنامج خاص لهذه الولاية الثورية التي عانت الويل مرتين: ويل الاستعمار وويل الإرهاب ولا زالت تعاني ويل التخلف والتهميش.

سيدي الرئيس، ألفت انتباهكم أن برنامج السكن الضعيف الذي استفادت منه الولاية تم تنفيذه وبقي أكثر من 5000 فلاح انخرطوا في المحيطات ينتظرون الإعانات من البناء الريفي.

وإذا كانت ولاية ميله ولاية فلاحية وبها سد بني هارون أصبح أكثر من الضروري وضع برنامج خاص لهذه الولاية الذي يأمل سكانها ومسؤولوها أن تكون ولاية نموذجية في الإنتاج الفلاحي، ولاية خضراء لأنها أصبحت عاصمة للماء؛ وإذا كان سد بني هارون قد التهم أكثر من 7000 هكتار فنسبة الولاية المخصصة للسقي لا تتجاوز 4000 هكتار في الجهة الجنوبية.

وأعيد الطلب للمرة الـ 1000 برفع حصة الولاية بالنسبة للسقي إلى 4000 هكتار أخرى في الجهة الشمالية، في سهول فرجيوة وواد النجا. شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حد مسعود عمار، الكلمة الآن للسيد ابراهيم غومة.. غير موجود؟ إذن الكلمة الآن للسيد محمد زهارة.

السيد محمد زهارة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

السرقه، النهب في وضح النهار وعلى مرأى من الجميع، الفساد المالي والأخلاقي، نهب قدرات الاقتصاد الوطني بالتهريب المنظم.

أكون منافقا أيضا - سيدي الرئيس - إذا قلت إن الشعب الجزائري يعيش في رفاهية وازدهار لأن الفقر مخبأ والبطالة متفشية ورفع الأجور وخلق مناصب شغل والتكفل بفتة المحرومين، مجرد أقراص مهدئة فكل التنبؤات توحى بوقوع انفجار اجتماعي.

وحتى نكون صادقين مع أنفسنا ومع رئيسنا علينا أن نشمر عن سواعدنا ونترك خلافاتنا جانبا ونعمل ليل نهار لتحقيق محتوى برنامج السيد الرئيس في الميدان وستكون أغلى هدية نقدمها له.

كلمات الولاء والمواولة والفخامة لا تسمن ولا تغني من جوع فالرئيس الذي جاء في وقت صعب استطاع في ظرف صعب أن يضمم الجراح ويجفف الدموع؛ فهو قادر على رفع التحدي، فقط قولوا له الحقيقة، قولوا له إن الوضع الأمني مازال يهدد الاستقرار المؤقت، قولوا إن الوضع الاجتماعي مازال يبنى بالانفجار!! فالزيادة في الأجور والأسعار وما تبعها من حوار والعمل المؤقت وتشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية ومنحة التمدرس وقفه رمضان وأم الخباثت: منحة الأم العازبة؛ مجرد أقراص مهدئة!

أظن أن جزائر العزة والكرامة لن تتحقق على أرض الواقع إلا إذا استعطنا أن نحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للفرد الجزائري وأظن أن الفرصة مواتية؛ فالرئيس وفر المال الكافي ومهد الطريق لجلب الاستثمار الأجنبي ولم يبق سوى أخذ القرارات الشجاعة لإصلاح قطاع الفلاحة ورفع الغبن عن الأراضي الفلاحية؛ هذه الأراضي التي سقاها الشهداء بدمائهم الزكية لماذا كفت اليوم عن العطاء؟ لأن المستفيدين منها خذلوها وأهملوها.

سيدي الرئيس، إذا كانت دول الجوار - وهي لا تملك ثلث السهول الخصبة والأراضي التي تملكها الجزائر - استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج؛ فهذا يعني أن الخلل موجود فينا، وأظن أن

الملائمة لذلك وبالتشجيع المحفز لتمكينهم من إنهاء نشاط المهربين وشبكات مافيا المخدرات التي تجعل من ولايات الجنوب مناطق عبور لسمومها.

النقل الجوي: لقد أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر وأخذ قسطا وافرا من مداخلات جلّ الإخوة الأعضاء من ولايات الجنوب في مستهل هذه العهدة التشريعية، وأثناء تلکم التي خلت وإذ نثمن مبادرة شركة الخطوط الجوية الجزائرية فتح خط نحو كندا ونيتها ربط الجزائر بنقاط أخرى من العالم؛ فإننا نرى أنه من الضروري بمكان التأكيد على أن تولي هذه الأخيرة العناية الكافية لجنوب الوطن من خلال:

- 1 - تخفيض قيمة التسعيرة المطبقة.
- 2 - إعادة النظر في مواقيت الرحلات من وإلى الجنوب الجزائري.

3 - وضع حد نهائي للتصرفات الاستخفافية بالزبائن حيث غالبا ما تلغى الرحلات دون سابق إنذار بعد طول معاناة وانتظار للمسافرين، وتصوروا - سيدي الرئيس - لما يكون ذلك في الساعات الأولى من النهار.

الطاقة: وأعني بالطاقة - هنا - الطاقة الكهربائية، إذ إنه لا يختلف اثنان في أن المواطن في ولايات الجنوب يستهلك خلال فصل الصيف من الطاقة الكهربائية ما لم يستهلكه في باقي فصول السنة لما تشهد هذه المناطق من ارتفاع في درجة الحرارة، علما أن تغطية تكلفة هذا الكم الكبير من الاستهلاك الطاقوي تشكل عبئا كبيرا على مدخول المواطن الذي يجد نفسه بعد خروج فصل الصيف مباشرة أمام التحضير للدخول المدرسي وما يستوجبه هذا الأخير من مصاريف؛ فإننا نثمن ومن على هذا المنبر القرار الشجاع الذي اتخذتموه - السيد الرئيس - وندعو إلى متابعة تطبيقه الفعلي.

تنمية الموارد البشرية: سيدي الرئيس، إذا كان التشغيل وعقود ما قبل التشغيل يشكلان هاجسا لدى الشباب وخریجي الجامعات وإذ يُعتبر امتصاص البطالة من أولويات برنامج الحكومة التي سجلت تقدما ملحوظا في هذا الشأن حسب

سيد المرسلين.

سيدي الرئيس، لقد تتبعنا بإصغاء واهتمام عرضكم المستفيض لبرنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي نعتبر أنفسنا نحن في حزب جبهة التحرير الوطني ملزومون بالسهر على مساندته وتدعيمه لما يحتوي عليه من انعكاسات إيجابية على حياة المواطن من استتباب الأمن وتحسين المستوى المعيشي وإنعاش الاقتصاد الوطني ومحو الفوارق الجهوية، ناهيك عن استرجاع الجزائر لمكانتها في المحافل الدولية.

سيدي الرئيس، إن وجودكم اليوم بيننا والسيدات والسادة الوزراء، ليعدّ فرصة سانحة لنا نرفع من خلالها بعضا من الانشغالات العامة وانشغالات أخرى خاصة بولايات الجنوب وبولاية تيندوف على وجه أخص.

ترقية النشاط الاقتصادي: سيدي الرئيس، إن إرساء قواعد اقتصاد وطني يعتمد على موارد خارج ريع المحروقات يقتضي تذليل الصعاب التي تعترض سبيل تطور القطاعات البديلة.

وإذ نسجل باهتمام كبير التغيير الإيجابي الذي يشهده قطاع الفلاحة؛ فإننا ندعو إلى رفع مستوى دعم الفلاحين وترشيدهم مع إعطاء اهتمام أكثر للفلاحة الصحراوية.

سيدي الرئيس، إن التقهقر الملحوظ لقطاع الصناعة خلال السنوات الماضية مع ما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات ليدعو هو أيضا إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشجيعا للاستثمار مع التفعيل المتواصل لنشاط الممثلات الديبلوماسية لاستقطاب المستثمرين الأجانب واعتماد وسائل الإشهار الحديثة المتعددة والفعالة عالية الجودة لإبراز الفرص المتاحة في الجزائر.

التهريب ومكافحة المخدرات: إن الكميات الكبيرة من المخدرات التي تم حجزها خلال هذه السنة في الولايات الجنوبية وحدها، لجدير بأن يجعل الحكومة ترفع من مستوى الدعم اللوجيستيكي الممنوح للجمارك ولفرق حرس الحدود العاملين بالمناطق الجنوبية الشاسعة وتزويدهم بالإمكانيات

كما نؤكد على استيفاء برنامجكم لمختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفلاحية، وتحسين المستوى المعيشي للفرد وتأكيد فعاليته في المجتمع الجزائري ومحاربة التهميش والبطالة والرشوة والفساد وإصلاح الإدارة المحلية وعصرنتها ونحن في 2007.

وهنا يجدر بنا التذكير بأن ولاية الطارف بحاجة إلى وال وأنتم تدركون جيدا ما لهذا المنصب من أهمية مما يستدعي تنصيب وال في القريب العاجل لدفع عجلة التنمية بخطي أسرع بما يتماشى وبرنامج رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، كما نشيد بالغطاء الغابي الذي تنعم به الولاية مما يبعث على الحاجة الملحة لإنشاء معهد متخصص في تكوين الإطارات لحماية وإدارة الثروة الغابية.

سيدي الرئيس، أما فيما يخص القطاع الفلاحي والري فإننا نثني على المبادرة التي وردت في برنامجكم بخصوص هذا القطاع من حيث استحداث آليات تسيير الموارد المائية وتغطية الاحتياجات المتزايدة على هذه الثروة ولا سيما مياه الشرب ومياه الري الفلاحي بما يبعث على التفاؤل والأمل في أن تكون الثروة الفلاحية بديلا عن الثروة البترولية، وولاية الطارف ليست بمنأى عن هذا الجانب خاصة لما تتمتع به من طابع فيضي مخلفة بذلك خسائر فادحة في المحاصيل الزراعية؛ مما يعيق النشاط الفلاحي الأمر الذي يتطلب القيام بإنجاز أشغال سد بوحلوفة على مستوى بلدية بوثلجة ولاية الطارف.

سيدي الرئيس، السكن: إعطاء أكثر حصة في السكن الريفي والاجتماعي لهذه الولاية؛ سيدي الرئيس وإعطاء مواطني الطارف فعالية أكثر فإنه لا بد من إنشاء إذاعة محلية وإحداث مشاركة وإعلام لما يجري في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتكون فضاء للإبداع والمبدعين على غرار ما شهدته معظم الولايات من إذاعات محلية.

وختاماً وفقنا الله وإياكم - سيدي رئيس الحكومة - لما فيه الخير لشعبنا وبلدنا الجزائر؛ ونشكر الجميع

الإحصائيات المقدمة؛ فإني - سيدي الرئيس - أود أن أتطرق في هذا المجال إلى موضوع آخر لا يقل أهمية ألا وهو موضوع ترقية الإطارات، فولاية تيندوف - سيدي الرئيس - تتوفر على عدد لا يستهان به من أبنائها الإطارات الممارسين، خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدرسة الوطنية للإدارة، ذوي الخبرة والأقدمية؛ لم يكن لهؤلاء الحظ يوما في أن يستفيدوا من ترقية في مناصب سامية، حيث منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم نسجل سوى تعيين:

02 رئيسي دائرة؛

01 مفتش عام للولاية؛

01 مدير ولائي للتربية لا أكثر.

يشهد لهم الجميع على مستوى أدائهم وعلى النتائج الإيجابية المحققة على أيديهم.

سيدي الرئيس، أملنا كبير ونحن ننوه بكل المجهودات المبذولة من طرف الدولة ونثمن النتائج المسجلة بولاية تيندوف على مستوى جميع القطاعات بدون استثناء...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زهارة، الكلمة الآن للسيد سعيد عروسي.

السيد سعيد عروسي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، كما أثنى على برنامجكم الذي جاء شاملا لشتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لا سيما المكانة الدبلوماسية للدولة الجزائرية و مترجما لبرنامج رئيس الجمهورية ومكملا لمسعى المصالحة الوطنية والتي تعد بداية لوضع حد لكل مظاهر العنف والبعث لاسترجاع الأمل لأبناء الجزائر الحبيبة ليعيشوا فيها بسلام واستعادة الثقة.

تأخذ بعين الاعتبار التسيير الحسن لهذه القطاعات التي لها علاقة مباشرة بمعيشة المواطنين مع فتح النقاش الحقيقي والجاد والإسراع في الإصلاحات المتعلقة بالبنوك للوصول بها إلى معايير دولية؛ وذلك بالنظر إلى دورها في إنعاش الاستثمار الوطني والأجنبي مع البحث عن الآليات التي تسمح بترشيد الإنفاق وعقلنة الاستثمار.

سيدي الرئيس، فيما يخص تعديل قانون البلدية والولاية، فيجب أن يسير على نحو تعطى صلاحيات أوسع للمنتخبين المحليين لا سيما منهم رؤساء البلديات بشكل يعيد الثقة إلى المواطن نتيجة لاتجاه الإدارة العمومية إلى إحداث توازن بين صلاحيات الإدارة والمنتخبين.

سيدي الرئيس، نثمن حرص الحكومة على معالجتها لملفات التهرب الجبائي والغش الضرائبي الذي أصبح ينخر جسم الأمة وملف تبييض الأموال والاختلاسات، وفي ذات الوقت نحذر من الانزلاقات المحتملة التي قد تشكل حجر عثرة على طريق النمو. سيدي الرئيس، في الأخير القضية التي تحتاج في نظرنا إلى مزيد من الإيضاح والأجوبة هي المنظومة الصحية بنوعيتها ومقوماتها والاهتمام بالتكوين في جميع القطاعات. وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قسطالي، الكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

السيد أحمد بابا: شكرا السيد الرئيس. بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

سيدي رئيس المجلس الفاضل، سيدي رئيس الحكومة وطاقمه المحترمون، السيدات والسادة الإعلاميون، زميلاتي، زملائي، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. للمرة الثانية تتاح لنا الفرصة لعرض برنامج

على حسن المتابعة والاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعيد عروسي، الكلمة الآن للسيد محمد قسطالي.

السيد محمد قسطالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، إذا كان برنامج الحكومة المعروض للمناقشة - اليوم - هو امتداد للبرنامج الانتخابي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ فبقدر ما يجب علينا الدفاع عنه فإنه من البديهي أن نحرص على مناقشته وإثرائه من منطلق معاشتنا للواقع والإصغاء لانشغالات المواطنين.

فالواقع يؤكد زيادة اتساع الهوة بين الإدارة والمواطن نتيجة لتردي الظروف المعيشية خاصة عند فئات محدودتي الدخل من أبناء الشعب مما ورد عنه انتشار الآفات الاجتماعية كالمخدرات، السرقة وتفكيك الأسر؛ ضف إلى ذلك البطالة في أوساط الجامعيين وتفشي الجريمة بمختلف درجاتها واللاأمن الذي توسعت دائرته وغيرها من القضايا والمشكلات التي تشغل الرأي العام وأدخلت المجتمع في حالات من الركود والجمود والتسيب واللاأمن واللامبالاة وهي سلوكات معطلة لوتيرة التنمية.

فمهما كان برنامجكم الطموح؛ فإنه لا يمكن تحقيق أهدافه الكاملة دون إعطاء الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

سيدي الرئيس، باختصار إن الإصلاحات الجارية في قطاعات العدالة والإدارة والاقتصاد والهيئات المالية؛ يجب تعميقها والاستمرار فيها إذ

5 - نقص الأطباء الأخصائيين في جميع الاختصاصات.

6 - إعادة تفعيل عملية الدعم الفلاحي وتربية المواشي لما ترتب عن العمليتين في الجنوب من آثار إيجابية.

هذه سيدي أهم الانشغالات وليس كلها؛ ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي كمشاركين ومساهمين في هذا العمل السياسي أو غيره، ورغم عرضنا لهذه الهموم إلا أننا في الوقت نفسه نتقدم ببعض الاقتراحات والتصورات لحلها كتعويض كل من شركة سونالغاز والخطوط الجوية من صندوق الجنوب لتفادي العجز الذي يلحقهما من تخفيض تسعيرة الكهرباء وتذاكر السفر.

أما العمل بالتوقيت الصيفي فهو العمل من الساعة السابعة صباحا حتى الواحدة ظهرا ابتداء من 15 مايو إلى 15 سبتمبر من كل سنة.

أما نقص الأطباء الأخصائيين فإنه زيادة على التحفيزات المشجعة يجب تدخل الدولة في التفكير بإقامة مستشفى جامعي بإحدى ولايات الجنوب وفتح كلية الطب بإحدى الولايات الجنوبية كذلك ليتمكن الطلبة من جميع التخصصات.

وفي الأخير وليس في الآخر؛ فإننا نناشد الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة لبقية الانشغالات الأخرى وإن كنا على يقين بأن أهل جنوبنا على موضع ظن صدق وثقة كاملة بحكومتهم وليس ذلك على الله بعزيز في هذا الظرف المالي العزيز يا رئيسنا عبد العزيز.

المجد للبلاد والخلود للشهداء والتمكين للصالحين من العباد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بابا، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

الحكومة ونحن تحت قبة هذا المجلس الموقر.

هذا البرنامج المستمدة روحه من برنامج فخامة رئيس الجمهورية مما يجعلنا أكثر تفاؤلا وأملا على مستقبل البلاد والعباد.

سيدي الرئيس، قد لا نكون صادقين إذا قلنا إن الأمور على أحسن ما يرام خاصة بالنسبة للغالبية من السكان وما تواجههم من مشاكل جمة أهمها البطالة والسكن والشغل.

وقد لا نكون أوفياء - كذلك - ومنكرين للواقع إذا لم نعترف بالمجهودات المبذولة والورشات المفتوحة كالطرق والبرامج التنموية والصناديق المختلفة كصندوق الجنوب وصندوق الهضاب ويا حبذا لو أنشئ صندوق - كذلك للمناطق الجبلية.

سيدي الرئيس الفاضل، إن أهل جنوبنا وما استفادوا به من مشاريع تنموية تجعلهم يتطلعون إلى مزيد من الجهد والعناية الخاصة بهم وذلك بالتكفل أكثر بهموم أرهقتهم وشغلت بالهم وقضت على ما في جيوبهم خاصة ضعفاء الدخل منهم.

ألم يحن الوقت لمساعدتهم وأن تنظر الحكومة لهم بعين الرأفة والمساعدة؟ ومن بين هذه الهموم والاهتمامات:

1 - تخفيض تسعيرة تذكرة الكهرباء على الأقل في فصل الصيف إن لم تكن السنة جها.

ونبارك على ما جاء على حال لسانكم - سيادة الرئيس - وبرنامج حكومة من سبقكم؛ لكن لم يتخذ القرار العملي بتخفيضها، وأتمنى أن مناسبة عيد الاستقلال لأحسن مناسبة لاتخاذ مثل هذا القرار ليصبح العيد عيدين.

2 - تخفيض تسعيرة تذكرة الطائرة لعموم الناس أو على الأقل للمرضى منهم أو العاجزين.

3 - إصدار توقيت صيفي خاص بفصل الصيف في الجنوب بالنسبة للعاملين والموظفين تماشيا مع الظروف المناخية الصعبة.

4 - توسيع العمل والتحفيزات التشجيعية الخاصة بالعمل في الجنوب وتوسيعها إلى الطبقات الدنيا بالسلم الإداري وعدم حصرها في الإطارات فقط.

بواسطة وسائل تكنولوجيا حديثة تسمح بذلك سيادة الرئيس.

النقطة الأخرى - سيادة الرئيس - أريد أن أبدي خلالها بعض الملاحظات على بعض النقاط التي تساعد في التطبيق العملي.

فبالنسبة للرشوة ومحاربتها؛ أظن أن هناك آلية يضعها قانون محاربة الفساد ولكنها - سيادة الرئيس - غائبة عن الميدان لا نسمع عنها شيئاً وماذا تفعل بالضبط؟! يجب أن ننشطها من خلال إعطائها الإمكانيات المادية والبشرية وخصوصاً إعطاؤها ضمانات لتقوم إثرها بعملها وبدون أي ضغط أو تدخل في أعمالها.

نعم! ظاهرة الرشوة ظاهرة عالمية وهذه هي الحقيقة؛ لكن - سيادة الرئيس - في منظورنا المحلي يجب أن نعطي الدور اللازم للهيئة المكلفة بهذه الظاهرة.

سيادة الرئيس، نقطة أخرى وهي أن هناك مجموعة من القوانين الأساسية التي تنظم الحياة السياسية كقانون الانتخابات، قانون الأحزاب السياسية وقانون الجمعيات سوف تتعرض للتعديل كما ورد في البرنامج وهذه فرصة - سيادة الرئيس - أولاً للقضاء على زحف المال المتواصل على المنظومة الانتخابية.

إننا نلاحظ - سيادة الرئيس - أن المال والمال الوسخ في بعض الأحيان بدأ يتسلل وبدأ يصل إلى مواقع المسؤولية؛ وهذا من أسباب عدم الثقة وثقة الشعب في هذه المؤسسات، سيادة الرئيس.

يجب أن يكون هناك - في إطار قانون الانتخابات خصوصاً سيادة الرئيس - ضبط كبير للنفقات الانتخابية ويجب أن نعرف ويجب أن تكون هناك العقوبة.

سيادة الرئيس، هذه فرصة أيضاً لقانون الانتخابات لأن عزوف المواطنين عن الانتخابات هو ظاهرة عالمية - سيادة الرئيس - كيف واجهت الديمقراطية هذا الإشكال؟ واجهته باسترجاع الثقة عن طريق بعض الميكانيزمات أهمها هو إنشاء معهد وطني للانتخابات ممول من طرف الدولة

أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي المحترمون.

سيادة الرئيس، نحن اليوم نناقش برنامج الحكومة الذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني، برنامج يهدف - في الحقيقة - كما أشار في مقدمته إلى وضع حد للعنف، إلى استرجاع الثقة وإلى تحقيق الأمل - بطبيعة الحال - وإلى وضع استراتيجية ومحاورة ووضع الكثير من السياسات.

سيادة الرئيس، بالنسبة للبرنامج، لا أظن أن هناك من لا يوافق عليه من حيث الأهداف، لكن كما أجمع كل المتدخلين - سيادة الرئيس - فالمحك هو التطبيق العملي في الميدان وهذا ما يريده الشعب! والبرلمان هو الذي يجب أن ينتقد الحكومة والحكومة التي لا تنتقد هي الحكومة التي لا تخطئ.

يجب على البرلمان أن يرفع الانشغالات المعروفة من مختلف فئات مجتمعنا - سيدي الرئيس - فالفئات المحرومة تريد السكن والعمل؛ والمتعاملون الاقتصاديون يريدون الشفافية في تعامل الإدارة وفي التفتح للمنظومة المصرفية إلى غير ذلك من الانشغالات.

نحن نقول - سيادة الرئيس - إن مفتاح استرجاع الثقة هو الشفافية والمزيد من الشفافية لأننا لا يمكننا أبداً أن نفهم أنه في الوقت الذي كان يجب أن توضع إمكانيات، لم توضع في تاريخ الجزائر على أرض الواقع، ففي هذا الوقت تتعالى أصوات بعض الذين هم غير راضين.

من حقهم أن لا يرضوا؛ لكن من حقنا نحن كحكومة وكبرلمان أن نتفهم لماذا؟

أظن أن النقص هو في عملية الاتصال، في إعطاء المعلومات؛ أظن أن هناك نقصاً شديداً، إننا لا نبيع السلع التي ننتجها! إن غلق الأبواب أمام المواطنين وأمام البرلمانين؛ أظن أنه يجب أن ننقل إلى مرحلة نوعية جديدة في العلاقة بين الحكومة والبرلمان خصوصاً. فالبرلمان الذي يجب أن يسترجع الثقة؛ يجب أن يعبر عن انشغالات الشعب.

إن فلان فلا بد أن يكون - وأثناء وضع خريطة تطبيق هذا البرنامج - هناك إعطاء المعلومات بصفة متواصلة للبرلمان عن طريق لجان مختلفة؛ بل وإعطائها للمواطنين

السيد ميلود ميم: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله وتحية خاصة.
سيدي رئيس الحكومة المحترم، إن البرنامج
المقدم إلى مجلس الأمة شامل وغزير يستجيب
لمتطلبات المرحلة ويتكفل بانشغالات المواطنين.
سيدي رئيس الحكومة، إن تدخلني يكون في
مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:
- فيما يخص تجديد الإدارة المحلية وتحسين
أنماط التسيير المحلي - سيدي رئيس الحكومة -
فعند مراجعة قانون البلدية يرجى أخذ ما يلي بعين
الاعتبار:
- إعطاء صلاحيات فعلية لرئيس البلدية؛
- توفير الحماية للمنتخبين؛
- تمكين البلدية من الوسائل والآليات التي
تسمح لها بمعالجة قضايا المواطنين في الحالات
الاستعجالية وهنا تعقيب: ففي بعض الحالات رئيس
البلدية يكون مسؤولاً ولكن لا سلطة له في بعض
القضايا الهامة والخطيرة التي تحصل بالبلدية.
- تحسين الحالة المالية لرؤساء البلديات
لحمايتهم من الإغراءات وطبعاً قد علق عن هذه
النقطة أحد الزملاء.
- تمكين البلديات من جهاز الحرس البلدي
ويكون تابعاً لرئيس البلدية فقط ولا يكون تسييره
مزدوجاً.
2 - فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية، في
عنصر ترقية الاستثمار:
- تمكين الجماعات المحلية بصلاحيات تسمح
لها بمنح تسهيلات تتناسب مع وضعية وخصوصية
كل ولاية وبلدية للراغبين في الاستثمار سواء كان
الاستثمار وطنياً أو أجنبياً.
- يجب أن تقوم ممثليات البلاد في الخارج

ويعمل بشكل مستمر وليس في المناسبات الانتخابية
فحسب ويضع الاستراتيجيات ويعطيها للأحزاب
وللمجتمع المدني والصحافة والتعليم من أجل تربية
المواطنين لأن عملية الانتخابات سوف تستمر.
نقطة أخرى سيادة الرئيس بالنسبة للأحزاب
السياسية؛ لقد حان الوقت بالنسبة للأحزاب
المنتشرة واقعياً ومن خلال انتخابات أثبتت أنها
موجودة؛ أننا يجب أن نكلفها - وهذه التجربة أيضاً
عاشتها بعض الدول - بإنشاء معاهد لتكوين إطارات
تقدم للانتخابات وبتمويل عمومي. وهذا من أجل
البدء في عملية الإيصال؛ حتى لا نصل إلى أن الذين
يسيروا لا يعرفون ماذا يسيرون!
نقطة أخرى - سيادة الرئيس - في قطاع العدالة؛
أظن أنه بذل عمل جدي لكن الرأي العام لا زال غير
راض عن أداء العدالة، هذه حقيقة - سيادة الرئيس -
الفساد مازال موجوداً، لا نقول الجميع، فهناك بعض
أعوان العدالة - يسيادة الرئيس - ما زالت موجودة
بينهم مسألة الرشوة والفساد ويجب أن تحارب؛
هناك محاربة ولكن يجب أن تستمر وتستمر بقوة.
سيادة الرئيس، أيضاً لا يمكننا أن نستمر في
العدالة التي تفصل في الكثير من القضايا التي يجب
أن تحال على جهات غير العدالة ذاتها.
بعض الدول لجأت إلى هذا بحيث أخرجت الكثير
من المخالفات والجنح وإعطائها إلى دوائر أخرى
غير العدالة؛ لأن هناك ضغطاً شديداً عليها.
نقطة أخيرة - سيادة الرئيس - ورد في برنامج
رئيس الجمهورية التزام والحكومات لم تطبقه منذ
2004 وله علاقة مباشرة مع المواطنين ذوي الدخل
الضعيف.
لقد تم الالتزام بأنه يجب أن تساعد الفئات
الضعيفة والمحدودة الدخل بالنسبة للإيجار؛ فبهذا
نحقق ضربة عصفورين: نساعد هذه الفئات ونحل
مشاكل الدواوين العقارية التي لا تحصل للإيجارات.
لكم واسع النظر، سيادة الرئيس.
السيد الرئيس: شكراً للسيد لزهاري بوزيد،
الكلمة الآن للسيد ميلود ميم.

كاملا فتنفيذه في الميدان مرتبط بمدى جدية المعلم. ولكن الظروف المزرية التي يعيشها المعلم، لا تساعد على تحقيق هذا الإصلاح بالدرجة المنتظرة.

8 - فيما يخص الصحة العمومية؛ نسجل بكل ارتياح النتائج المحققة في هذا القطاع الهام الذي كان مريضا في وقت ماضٍ والذي كان المكلف بعلاج المرضى. ونطالب بمواصلة بذل الجهودات في تحسين الإقامة والخدمات الصحية للمرضى. وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود ميم، الكلمة الآن للسيد محمد سابق.

السيد محمد سابق: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
سيداتي، سادتي أعضاء الحكومة،
سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،
سيداتي، سادتي الصحافيين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، من خلال تفحصنا للبرنامج الحكومي الموضوع بين أيدينا للمناقشة نراه كاملا وشاملا مجتمعة فيه كل بؤادر الخير والتفاؤل بمستقبل أفضل لاستدراك التأخر الملحوظ في مجال التنمية الشاملة وإنما تجسيده ميدانيا يتطلب منا إحداث آليات وميكانيزمات ميدانية متبوعة بمراقبة صارمة وفعالة مع نبذ كل أنواع التسيب واللامبالاة ومعاينة كل المعرقلين والمفسدين ومستغلي الفرص للاختلاس والبنزسة، ضاربين عرض الحائط الروح الوطنية والإخلاص والجدية خدمة لهذا الشعب الذي ضحى وما زال يضحى من أجل غد أفضل.

في ميدان الفلاحة، كلنا نعلم أن ولاية تلمسان من أكبر ولايات الوطن معروفة بـ 53 بلدية و20 دائرة، وأغلب سكانها يعتمدون على الفلاحة وتربية المواشي

بالتعريف بفرص الاستثمار، ويجب كذلك أن تقوم الجهات المعنية في الدولة (الوزارات) بالاستجابة الفورية سواء بالقبول أو التحفظ للراغبين في الاستثمار بالجزائر وذلك ربعا وثمانينا للوقت.

3 - فيما يخص التشغيل والضمان الاجتماعي؛ عنصر ترقية التشغيل: إقتصر هذا العنصر على إعادة النظر في عقود ما قبل التشغيل، وهذا فعلا مهم جدا ويجب أن يحظى بالعناية الكافية، ولكن كذلك إعادة النظر في تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية وعلى الخصوص هذه الأخيرة؛ فهناك من قضى 15 سنة في نفس الوضعية بـ 3000 دج!! يجب ترقية هؤلاء إلى عمال بالعقود لأن وضعيتهم المادية مزرية ولا تشجعهم على العمل، وحتى المسؤولون على هؤلاء يتسامحون معهم بسبب ضعف المنحة وفي هذه الحالة لا تستفيد الدولة؛ فاستفادتها منهم قليلة واستفادتهم من الدولة أقل.

4 - فيما يخص السكن؛ فبالنسبة للسكن على العموم وعلى الخصوص في ولاية سيدي بلعباس؛ فالحصة الممنوحة للولاية كانت قليلة ونطالب برفع حصة السكن الاجتماعي لولاية سيدي بلعباس لتغطية العجز المسجل في هذا المجال علما أن ولاية سيدي بلعباس تعتبر نموذجا للسكن الاجتماعي التساهمي ولكن ذوي الدخل المحدود كثيرون ولا يستطيعون المساهمة في السكن الاجتماعي التساهمي.

5 - فيما يخص الطرق؛ فالإسراع في إنجاز الشطر المتبقي من الطريق المزدوج الرابط ما بين سيدي بلعباس ووهران، في ولايتي معسكر ووهران لأن الجزء المتبقي غير مكتمل وهكذا أصبح الطريق المزدوج وكأنه غير موجود، فجزء منجز والجزء المتبقي لا زال على وضعه السابق.

6 - فيما يخص قطاع البنوك؛ فهنا سؤال: ما هي وضعية مودعي الأموال في بنك الخليفة؟ متى يسترجعون أموالهم؟

7 - فيما يخص التربية والتعليم؛ تثمين المجهود المبذول بتوفير الإمكانيات المادية؛ أما الجانب البيداغوجي فنجاحه مرهون بالمدرس بالدرجة الأولى؛ لأن مهما كان المنهاج راقيا ومعدا إعدادا

كما ألتمس منكم سيدي الرئيس المحترم النظر في إعادة استغلال منجم غار ربان الحدودي الواقع ببلدية بني بوسعيد لاستحداث مصدر قوت لعدد لا يستهان به من العائلات، لأن هذا المنجم غني بالحديد والزنك وهذا ما أثبتته الدراسات والأبحاث التي أجريت بالأمس القريب. لذا، نطالب بإعادة فتح هذا المنجم الذي كان يعمل منذ القدم.

سيدي الرئيس، ما مصير منطقة صناعية بقرية سيدي مبارك ببلدية بني بوسعيد التي أنشئت في سنة 90 بقرار ولائي وأسندت متابعتها وتهيئتها لشركة ولائية والتي لم تر النور إلى يومنا هذا رغم الدفع المسبق من طرف المستثمرين والذين هم في حيرة من أمرهم، فبعد مرور 17 سنة لا المنطقة الصناعية انطلقت ولا أموالهم استرجعت!

نرجو أخذ الموضوع بجدية لما يكتسبه من أهمية لاستحداث مناصب شغل وتدعيم الاقتصاد الوطني، لأن المناطق الحدودية تعاني من أزمة حادة في البطالة.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، في ميدان السكن والترقية العقارية المحلية؛ فإن وزارة الداخلية مطالبة في أقرب الآجال باستحداث سبل أنجع في سياسة الوكالات العقارية المحلية التي أصبحت تسير بطرق عشوائية دون احترام وعودها وتطبيق التزاماتها سواء فيما يخص التكلفة الإجمالية التي هي في ارتفاع متزايد دون مبرر مع أنها هي المسؤولة الوحيدة عن الآجال المحددة للتسليم.

كما أحيطكم علما أنه في غياب دفتر الشروط مسبقا بين الوكالة والمواطن، جعل هذه الوكالة تتبع سبلا عشوائية للسمسرة وعدم الوفاء بوعودها وجديتها، مما جعل المواطن يفقد الثقة ويطالبنا باستمرار باسترجاع حقوقه المهضومة وإنصافه من هذه الأساليب التي تمس بمصداقية الدولة.

سيدي الرئيس، لقد التزمت الدولة الجزائرية بتعهداتها في مجال محاربة الهجرة السرية سواء بتجنيد الأجهزة الأمنية وسن القوانين الملائمة أو بالتعاون والتنسيق مع...

المصدر الوحيد لمعيشته. إلا أن الجفاف المستمر قد طال امتداده فكثر البطالة وانتشر الفقر خلال العشرية السوداء.

وقد اضطرت الدولة وبذلت كل ما في وسعها ودعمت الفلاحين بحفر آبار أرتوازية وكذا غرس عدد هائل من أشجار الزيتون وبعض الأشجار المثمرة، إلا أن هذا كله راح هباء منثورا لأن الفلاحين مازالوا يعانون وينتظرون متى تصل الكهرباء الريفية إلى حقولهم رغم الوعود التي بقيت حبرا على ورق.

ولهذا ألتمس منكم سيدي الرئيس المحترم أن تباشروا في أقرب الآجال لإيصال الكهرباء الريفية إلى هذه المناطق النائية حتى نحافظ على تثبيت هؤلاء الفلاحين بمداشرهم ومن الهجرة إلى المدن تفاديا للمشاكل الناجمة عن هذا النزوح كالبطالة والآفات الاجتماعية والبعث من جديد لنشاطاتهم الفلاحية.

وفي ميدان التعليم؛ لقد تم افتتاح المركز الجامعي في مدينة مغنية في بداية الموسم الدراسي الماضي وجرى استقبال الطلبة ومزاولة الدروس في أحسن الظروف بسبب الإمكانيات والشروط التي وفرتها الدولة، ولذلك فإننا ندعو إلى مزيد من الدعم لهذه المؤسسة الفتية سواء من حيث التأطير أو من حيث تنويع الاختصاصات والشعب المفتوحة، لذا ندعو إلى توسيع هذه الجامعة التي فكت الكثير من المشاكل.

كما ندعو إلى وضع بعض الوحدات السكنية تحت تصرف هذه المؤسسات الجامعية وذلك لجلب واستقطاب المزيد من الأساتذة من ذوي الخبرة والكفاءة لرفع المستوى التكفلي العلمي والتربوي للطلاب.

كما نطالب بتوفير النقل المدرسي للبلديات الريفية التي أصبحت تعاني من هذا النقص.

أما في ميدان الصناعة، أخيرا قد استبشرنا خيرا بإعادة فتح منجم الحديد الكائن بمنطقة العابد الحدودية ببلدية البويهي والذي سيشغل في إطار الشراكة بين الجزائر والصين مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل وعددها يقارب 500 منصب.

سلبية على صحة الإنسان وبصفة خاصة أمراض المسالك التنفسية وخصوصا الإصابات بالربو المزمن وارتفاع خطر الإصابات بأمراض السرطان والرتة.

وهذا ما نلاحظه - السيد الرئيس - على سبيل المثال في بلدية مفتاح ولاية البليدة، حيث نجد أن مصنع الإسمنت قد قضى على الأخضر واليابس بإصابة معظم سكان البلدية بمرض الربو وإتلاف الأراضي الفلاحية التي كانت تعد من أجود وأخصب الأراضي بمتيجة وإلحاق تصدعات بالمباني المجاورة للمحجر الذي يزودّ المصنع بالحصى. وحتى من ناحية المردود الاقتصادي، فإن ما يسببه هذا المصنع من خسائر وأضرار يستلزم اعتمادات مالية من خزينة الدولة تفوق بكثير ما يدره هذا المصنع من أرباح.

لذا يتعين التصرف بمسؤولية مع هذه المواقف حتى لو اقتضى الأمر بالتوقيف المؤقت لنشاط المصنع لغاية إيجاد الحل الأمثل له.

2 - القضاء على الظواهر السلبية التي يحدثها الإنسان كتلويث المياه السطحية والجوفية نتيجة رمي البقايا العمرانية والصناعية والفلاحية على ضفاف الوديان والتي تشكل فيما بعد المزابل الفوضوية - أكرمكم الله - غير المراقبة.

- تلويث الهواء بسبب الدخان الناجم عن حرق المزابل الفوضوية وكذا الروائح الكريهة المنبثقة منها.

- تشويه المحيط البيئي بسبب غزو القمامات لكل الأماكن الحضرية والطرق العمرانية وحتى الأراضي الفلاحية لم تسلم من هذه الكارثة التي تتلفها وتلحق أضرارا بالمحاصيل الزراعية.

- النفايات المختلفة التي تفرزها مؤسسات تربية الدواجن والمواشي، المذابح، المستشفيات، الأسواق العمومية واليومية كلها أصبحت تشكل عاملا من عوامل تشويه وتلويث المحيط وتشكل خطرا جسيما على صحة المواطن.

وفي الأخير نطالب بالتطبيق الصارم للقوانين الخاصة بتنظيم البيئة وحماية المحيط واتخاذ

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سابق، الكلمة الآن للسيد مسعود العيفة.

السيد مسعود العيفة: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بعد الاطلاع على برنامج الحكومة وبعد التفحص بإمعان توقفت عند الجزء الثالث من هذا البرنامج؛ وأردت أن يكون تدخلي حول نقطة واحدة وهي تتمثل في البيئة وإطار التنمية المستدامة. سيدي الرئيس، نظرا لأن البيئة هي محيط طبيعي للكائنات الحية في وسط إيكولوجي للتوازن الإنساني منذ الأزل؛ فالمحافظة عليها تعني سلامة الإنسان وموارده الطبيعية وإهمالها قد يؤدي إلى تهديدها حتى في وجودها.

وما نلاحظه - سيدي الرئيس - من التغييرات السلبية التي أحدثتها الإنسان في البيئة والتي أحدثت اضطرابا وهزات في الطبيعة، عادت بالضرر على الإنسان فانتشرت الأمراض والأوبئة واستفحل الداء وتعددت أشكاله وألوانه حتى أعجزت الأطباء. كما أدى ذلك إلى تشويه المحيط وتلوث الطبيعة وتصحر المناطق الخضراء واستنزاف مصادر الطبيعة وإتلاف الأراضي الفلاحية والمحاصيل الزراعية... إلخ.

لذا؛ على الحكومة وضع سياسة حكيمة وصارمة في هذا المجال وإلزام المواطنين بالمشاركة في احترام تنفيذها نظرا لأن الواقع أثبت انعدام الحس الثقافي وفقدان الوعي التربوي لدى الفرد والمجتمع.

سيدي الرئيس، وعليه لا بد من العمل على: 1 - محاربة التلوث الجوي الناجم عن المظاهر السلبية أو عن النشاطات الصناعية لما له من آثار

في نزاهة العملية بل هو دليل على احترام سلطة الشعب النابعة من إرادته دون تزيف.

أما الذين لا يفرقون بين الحصيلة والبرنامج أدعواهم إلى التمييز بينما هو ماض تجاوزته الأحداث والمستقبل الذي نطمح أن يكون مشرقا في جزائر العزة والكرامة، هذه هي الفكرة الجوهرية التي جاء بها البرنامج الواعد الذي ولأول مرة رسم آفاقا واضحة تمتد معالمه إلى سنة 2013م.

أيتها السيدات، أيها السادة، عندما تولى فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، مقاليد الرئاسة الأولى تعهد باستعادة الأمن وإطفاء نار الفتنة والمصالحة الوطنية وإعادة الجزائر إلى المحافل الدولية وبعث وتيرة التنمية الاقتصادية وهذه المحاور الثلاثة التي لا يمكن لنا اليوم إلا الوقوف عليها مجسدة في الميدان ظهرت للعيان، فقد استطاع قانون الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية العودة بالجزائر من بعيد إلى ظروف كلها أمن واستقرار ولقد قطعت الجزائر خطوات عملاقة وأضحت عاملا هاما على مستويات عدة جهويا ودوليا كما تمكنت من القضاء شبه الكلي على المديونية التي طالما أثقلت كاهل البلاد وهاهي المشاريع الكبرى اليوم - سيدي الرئيس - ترى النور كالطريق السريع (شرق - غرب)، تحديث خطوط سكك حديدية، بناء مليون وحدة سكنية وتقريب الإدارة من المواطن.

إن الحديث أيتها السيدات، أيها السادة، عن الإصلاحات سواء بالنسبة للعدالة أو هياكل الدولة أو مهامها أو بالنسبة لمنظومة التعليم الوطني يبدأ من الحديث عن الورشات التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية في بداية عهده الأولى تجسيدا لبرنامجها الذي جاء ليفك الخناق عن الجزائر جراء المأساة الوطنية وخيار الإصلاحات للمرافق الإدارية التي كانت شبه معطلة يعني تجديد الإدارة المحلية والعناية بتحسين أنماط التسيير المحلي وتحسين أداء الدولة والجماعات المحلية من أجل الوصول إلى إدارة راقية عالية الأداء وبالتالي الوصول إلى الحكم الراشد الذي ننشده جميعا كما أن إصلاح

إجراءات ردعية ضد المتسببين في تدهورها. وفقكم الله - سيدي الرئيس - لما فيه خير للبلاد والعباد وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود العيفة، الكلمة الآن للسيد حود مويسه محمد مداني.

السيد حود مويسه محمد مداني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السادة أعضاء الحكومة،

سيداتي، وسادتي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السادة أعضاء أسرة الإعلام،

إنها لفرصة طيبة تمنحها لنا هذه المناسبة للوقوف على أهم ما تعرفه البلاد من تطورات على جميع الأصعدة.

في البداية يسرني كما يسعدني تهنئة الشعب الجزائري بحلول الذكرى الخامسة والأربعين لاسترجاع السيادة الوطنية وعيد الشباب وهي مناسبة جلية نستذكر فيها أرواح أولئك الذين ضحوا بأعز ما يملكون لتمكين الجزائريات والجزائريين من العيش في الكرامة.

مناسبة طيبة أيضا لتهنئة السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة على تجديد الثقة فيه من قبل فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية لقيادة الطاقم الحكومي؛ هذا التجديد الذي لقي ارتياحا لدى المواطنين لنظافتكم وإخلاصكم للوطن.

السيد الرئيس، عندما استمعت للذين يريدون التشكيك في الانتخابات الأخيرة فإنه يبدو أننا قد نسينا أو تناسينا بأن الانتخابات التعددية دائما تكون نسبيا على المنوال الذي حدث في الجزائر لأن الإحجام عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع لا يشكك

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، رجال ونساء الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. في الحقيقة أنني لأول مرة - رغم أن حياتي تحت قبة البرلمان حوالي 6 أشهر- أتكلم بمكروفون مجلس الأمة.

لقد تعودنا خلال مسيرتنا بعد الاستقلال على تكريس الكلام - تقريبا - بلغتين في المنابر حتى وإن قدمت لأي مواطن مكروفون الإذاعة أو التلفزيون هناك لغتان تقريبا للحديث؛ لغة تقول دائما «كل شيء على ما يرام» نعم السيد الوالي، نعم السيد الوزير، نعم السيد رئيس الحكومة، نعم معالي المدير؛ ولغة ثانية تقول «لا يوجد أي شيء» لم نر الاستقلال، لا يوجد أي شيء فبالرغم من وجود مشروع إنجاز مليون مسكن إلا أننا نشكو دائما انعدام السكن والحقيقة أن هذه الثقافة التي اعتدنا عليها نجد أنها تكمن بين الإثنين.

نحن بصدد مناقشة برنامج حكومة مكون من طاقم نثق به كثيرا، جزء منه إخباري يسميه بعض الإخوان حصيلة، لا علينا، إنها حصيلة طيبة وجزء آخر هو مستقبلي في الأفق وأيضا هو مستمد أساسا وأصلا من برنامج أكبر هو برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة، وبصفتنا طبقة سياسية ننتمي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي برفقة التحالف الرئاسي وبرفقة أغلب التشكيلات السياسية الموجودة - أيضا - زكيناها بأغلبية ساحقة وسوف نزكي كذلك برنامج الحكومة ونستطيع أن نقول إن الأمر الذي هو أماننا.. فما هو المقصود عندما نقول إن وزارة النقل تستعمل ألف كيلو متر من السكك الحديدية؟ نشجع هذه العملية فليس بإمكاننا أن أقول له أنجز أو استعمل ألفا ومئة كيلو متر أو تسعة مئة! ونستطيع أن نقول إن البرنامج 10 على 10 فأين يظهر الإشكال؟ عادة يكمن الإشكال في التنفيذ وفي المتابعة وفي الجدية وفي التسيير، هنا يكمن الإشكال. بودنا أن نرجع مرة أخرى للبرلمان بحيث نجد على الأقل في التنفيذ 9 على 10 فإن لم نوفق نجد 7

العدالة يعني تكريس مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء بما يفك للمواطن حقوقه ويحميه من التعسف والغبن في إطار دولة القانون وحقوق الإنسان؛ والآن وقد تعافى المجتمع والبلاد واطمأنت النفوس بفضل الله وبحمده جاء برنامج الحكومة مسائرا لظروف الاستقرار، هذا، فأخذ على عاتقه ولأول مرة منذ التعددية مراجعة الكثير من النصوص حتى تواكب التطور الذي يعرفه المجتمع وأذكر على سبيل الذكر لا الحصر قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية.

سيدي الرئيس، قبل أن أختم مداخلة هذه أود أن أنوه بالقرار الشجاع الذي اتخذتموه فيما يتعلق بإعادة النظر في تسعيرة الكهرباء في الجنوب، هذا المطالب الذي طالما انتظره سكان الجنوب وهم يعانون من ارتفاع في درجة الحرارة التي تفوق الـ 50! هذه الأيام؛ إنه فعلا قرار مسؤول ينم عن المعرفة الدقيقة لمعاناة المواطنين فنعم القرار وبشري لسكان الجنوب ويسجل لكم - السيد الرئيس - التاريخ بأنكم رفعتم الغبن على منطقة تحتاج إلى عناية خاصة نظرا لقساوة الطبيعة بها.

سيدي الرئيس، إن قراركم هذا جاء تجسيدا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لبرنامج الخامس الذي أولى عناية خاصة لمنطقة الجنوب لما لها من خصوصيات طبيعية قاسية، هذا الرجل الذي يتابع كل المشاريع عن كثب وهو الذي حينما يعد يفي بوعد فطوبى للجزائر بابنها البار حفظه الله وأطال من عمره.

وفي الأخير نتمنى لكم...

السيد الرئيس: شكرا للسيد حود والكلمة الآن للسيد سعدي حمة علي.

السيد سعدي حمة علي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

بالتالي قادرا على القضاء على البطالة نوعا ما. هذا لا يمنع أن الجامعات أو الثانويات تعمل؛ لكن هذا القطاع بالذات يجب التركيز عليه ويجب إحياءه. وبالمناسبة؛ لدينا في تبسة سدا واحدا في طور الإنجاز فبودنا أن يدعمونا بسدين آخرين ويظهر أن هناك دراسة في هذا المجال.

إصلاح المنظومة المصرفية: لدي قليل من الحساسية فيما يخص كلمة إصلاح، لأننا حين نتكلم عن الإصلاح يظهر وكأن ما قبله كان فاسدا. نحن كنا نتكلم عن إصلاح التعليم مشينا قليلا بالمدرسة الأساسية فسميناها إصلاحا، مشينا قليلا ثم توقفنا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعدي والكلمة الآن للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين.

السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على الرسول الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة والفريق العامل معكم، ستقتصر مساهماتي في مناقشة برنامج الحكومة على بعض المحاور، بالنظر لما تكتسيه من أهمية لدى المواطن بالدرجة الأولى وما تثيره من انشغالات عنده.

أولا، الحكم الراشد: إذا كنا نتقاسم مع الحكومة رغبتها الملحة لمواصلة تكييف الترتيبات التشريعية ومراجعتها، والعمل على تثمين الموارد البشرية، وتعميق عصنة هياكل الدولة، وتعزيز مكافحة الجريمة والرشوة، فإننا نعرب عن انشغالنا بخصوص الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها للحد من الاعتداءات اليومية التي يتعرض لها المواطن في شوارع مدننا لا سيما المدن الكبيرة منها. وبالتأكيد، فإن أمن الأشخاص والممتلكات يظل مرهونا بالتنسيق الفعال بين جهاز الأمن وقطاع العدالة في سبيل التطبيق الصارم للقانون، وبالمناسبة،

على 10، أمر حسن لأنه لا ينقصنا لا الغلاف المالي ولا حتى الكفاءات ولا حتى أي شيء بقدر ما ينقصنا قليل من الجدية في بعض من المستويات؛ هذه الجدية التي نحاول بقدر الإمكان أن نصل بها إلى تنفيذ برنامج طموح وبرنامج كبير مثل هذا.

عندما أتكلم بصفتي نائبا وأنا أعد أنني سأفعل كذا وأقوم بكذا فهل بإمكانني أن أسطر برنامجا آخر؟ فأضيف برنامجا على آخر وأبدأ أقول: أنجز لي ولا تنجز لي! فالبرنامج موجود أمامنا، وعندما نتكلم باعتبارنا نوابا على بعض النقاط أو المشاكل - فقط لتتوير إخواننا في الحكومة وبحضور السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري - نراها على مستوى ولاياتنا بإمكانهم هم حلها وبودنا نحن أن تؤخذ بعين الاعتبار.

الاقتصاد: فيما يخص قضية الاقتصاد؛ فمنذ الاستقلال ونحن نردد عبارة أن اقتصادنا مبني على المحروقات، ما هو البديل؟ إن كل المواطنين يتساءلون عن البديل، البديل وجدناه، والكل متفق عليه ويكمن في الفلاحة وفي السياحة وفي الصيد البحري وفي الاستثمار، نعم البديل موجود! وأضيف شيئا آخر وهو أن البديل في الماء، إنها قضية واضحة أي لدينا الأموال فبدلا من برمجة بناء 50 سدا نبرمج إنجاز 100 لأننا لو نبرمج مشروع إنجاز سد في أي مكان وكأنما أحيينا المكان حياة حقيقية ورأيناها وهي فكرة لا تتطلب لا جدالا ولا نقاشا أو فلسفة كبيرة ولا محسوبية، أنجزت سدا يعني الحياة.

التكوين المهني؛ إن المتحدث عنه في السنوات الأخيرة يستعمل لغة جيدة، المئزر الأزرق والمئزر الأبيض، أن نشجع المئزر الأزرق هو شيء حسن، لكنك لا تملك القدر الكافي من المياه وتريد الخوض في عملية الاستثمار في الفلاحة وكيف لك أن تستثمر في قطاعات أخرى وليس بحوزتك اليد العاملة المهيئة؟ أنت تشكو من البطالة في نفس الوقت إستعد لذلك فجد الكهربائي والرصاص وغيرهما، فإذا وجدت هؤلاء تكون قد هيات مناخا مناسباً للاستثمار في أوساط الشباب وتكون

المالية والبنكية، صحيح أن الحكومة عبرت عن إرادتها للنهوض بهذا القطاع الهام، لكننا ندعوها إلى الإسراع في إحداث تغييرات جذرية وعميقة على أساليب تنظيم وإدارة هذا القطاع، لأنه أصبح اليوم عاملاً معرقلاً للاستثمار والنمو الاقتصادي.

بخصوص سياسة ترقية الاستثمار، إننا على يقين من أن الحكومة تدرك أهمية هذا الدور الذي يلعبه الاستثمار، الأجنبي المباشر، لكن بعض الممارسات التي تم رصدها ميدانياً توحى لنا بأن هذه المسألة مازالت في حاجة إلى المزيد من الاهتمام.

صحيح سيدي رئيس الحكومة أن ما تنوي حكومتكم اتخاذه من تدابير لتأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي هو مسعى نثمنه، لكنه يظل قاصراً، ولا بد من استحداث الآليات المناسبة لجلب المستثمرين، لا سيما في سفاراتنا بالخارج ومنحها المساحة الكافية لتفعيل دورها في هذا الميدان، بعيداً عن الممارسات السلبية في بعض الدوائر الوزارية المعنية، وبالمناسبة ندعو السيد رئيس الحكومة إلى التكفل بانشغالات بعض المستثمرين الأجانب ومواجهة بعض الذهنيات التي تعرقلهم، هذه الذهنيات المنافية تماماً لمسعى فخامة رئيس الجمهورية في ميدان الاستثمار الأجنبي.

سيدي الرئيس، أما بالنسبة للتنمية البشرية، فإننا نعتز بالإنجازات التي حققتها الجزائر على صعيد ترقية الموارد البشرية، في قطاعات التربية الوطنية، والتكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي وأفتح قوساً لأحيي معالي وزير التعليم العالي لما أفادنا به من وثائق حول ما يجري من إصلاحات في قطاعه فشكراً له. فعلى صعيد التعليم العالي يجري تطبيق إصلاح شامل وعميق سواء من حيث نمط (L.M.D) أو مضامينه التي تمنح للطالب مساحة...

(واسعة لحرية اختيار مساره التكويني بين الطابع الأكاديمي والمهني، وتطوير تكوين نوعي والتكفل بالطلب الاجتماعي المشروع للالتحاق بالتعليم العالي، وكذلك استحداث آليات التوافق

فإننا ندعو الحكومة إلى توفير المزيد من الدعم المادي والبشري لأجهزة الأمن للقيام بدورها المرغوب.

وبخصوص تحديث الإدارة المحلية وتحسين أنماط أدائها، نعتقد أن هذه المسألة في حاجة إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة تدعم ثقة المواطن في إدارته، وتعيد للخدمة العمومية مكانتها، إذ لا يكفي العمل على تعزيز اللامركزية وعدم التمرکز، فلا بد من استحداث أساليب وطرائق جديدة للعمل، في اتجاه إعادة النظر في البناء التنظيمي والهيكل لمصالح البلديات، لا سيما في المدن الكبرى، حتى تستجيب لرغبة الحكومة المتمثلة في إصلاح المالية المحلية، وتخصيص الموارد وعقلنة إنفاقها بعيداً عن التسبب والإهمال والتبذير.

السيد الرئيس، إن التفكير في إحداث نقلة نوعية في الإدارة المحلية، لا بد أن يبدأ بتزويد إدارة البلديات بالكفاءات الإدارية والتقنية، لعلاج ضعف التأطير الذي تعانيه، إن العدد الذي تنوي الحكومة توظيفه (3500 موظف بين إطار وتقني) يظل في رأينا، غير كاف لمواجهة العجز المسجل في معدلات التأطير لذلك ندعو الحكومة لبذل الجهد المناسب لمضاعفته لأجل امتصاص جزء هام لذلك المعدل المتدني للتأطير.

وفي سياق التكفل بالموارد البشري، نشني على مبادرة الحكومة القاضية بتعزيز شبكة مراكز التكوين لصالح الجماعات المحلية بإنشاء مراكز للتكوين الإداري في بعض المدن الكبرى، وتطوير أداء إطارات الإدارة الإقليمية من ولاية ورؤساء دوائر وأمناء عامين للبلديات.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن عصرنة الإدارة وإصلاح هيكل الدولة، يجب أن لا تختزل في إصدار ترسانة من القوانين، فعلى الحكومة الإسراع بإصدار المراسيم التطبيقية والسهر على حسن متابعتها ميدانياً.

بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية، إن إيماننا الراسخ بالمستقبل الواعد لبلدنا، يجب ألا ينسينا ما نشعر به من خيبة الأمل حينما نتحدث عن المنظومة

والمعنوية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد، والكلمة الآن للسيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون.

تدخلي مختصر بحيث وبعد اطلعنا على برنامج الحكومة ومنذ الوهلة الأولى للمختص في قراءة الأرقام والنسب يتبين أن البرنامج طموح بحيث إن مؤشرات ودلالات اقتصادية وإحصائيات ومؤشرات تنبئ بأن هذا البرنامج طموح وطموح جدا للدولة والحكومة الجزائرية وللشعب الجزائري أن يفخر به بحيث إذا رأينا نسبة النمو 05%، نسبة التضخم 02%، نسبة المديونية 04% من الناتج الخام الفائض في الحساب الجاري يعادل 26%، كذلك احتياطي الصرف يفوق 80 مليار دولار، كل هذه المعطيات لدى الاقتصاديين تكفي بأن تجعل الحكومة الجزائرية تفتخر بهذا البرنامج وبهذه الأرقام والمؤشرات والنسب.

لكن سيدي رئيس الحكومة، السيد الرئيس، بودنا أن نتكلم عن كل محور وعن كل مدخل وكل قطاع، لكن لضيق الوقت وكذلك ليس بوسعنا أن نحيط أو نلم بكل القضايا بالنسبة لهذا البرنامج الطموح.

لكن بودنا أن نقول كذلك إن مفخرة هذا البرنامج هو التوجه إلى القطاعات الاستراتيجية في البلد، وعلى سبيل المثال المياه فالجزائر مرت إلى الاهتمام بعنصر الماء وهو عنصر استراتيجي وهام بالنسبة للتنمية في البلد.

كذلك قطاع المنشآت القاعدية والطرق: فيما يخص الطرق والسكة الحديدية وكل القضايا المتعلقة بها لأنها تتطلب أموالا طائلة وضخمة،

المستمر مع التطورات في المهن، وتدعيم مهمة الجامعة الثقافية لترقية القيم الإنسانية المعبرة عن دور الجامعة وفقا للخصوصيات القيمة والثقافية لبلدنا.

إن الاستمرار في إصلاح التعليم العالي يعني تكريس بناء مجتمع المعرفة والمعرفة العلمية، مجتمع يمنح للتأهيل العلمي والتكنولوجي المكانة التي يستحقها.

هذه المقاصد النبيلة، لا تمنعنا من دعوة الحكومة إلى تقييم موضوعي لما تم إنجازه في ميدان التعليم العالي بحثا عن المزيد من الكفاءة في الأداء والفعالية في التسيير.

السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أما فيما يتعلق بالشباب والرياضة، فإننا نتفق مع الحكومة في نظرتها للشباب باعتباره القاعدة الأساسية لاستمرار الإصلاحات واستكمال مشروع التقويم الوطني، كما أننا نثمن مسعاها لإيلاء العناية المتميزة له، في إطار سياسة شاملة منسجمة، ومتجانسة في القطاع المعني.

ومع ذلك، فإن ما نعيشه من انتكاسات أو هزائم على الصعيد الرياضي تدعونا إلى تحليل عميق للوضع الرياضي الراهن.

إن الأموال التي رصدتها - وترصدها - الدولة لقطاع الشباب والرياضة في حاجة إلى ترشيد، حتى نواجه الهدر الذي نسجله في مجالات لا تخدم الشباب والرياضة.

إننا ندعو الحكومة إلى ضرورة منح الأولوية لخدمة الشباب وتوفير إطار مناسب لممارسة ما يسمى برياضة النخبة، هذه الرياضة التي أصبحت مصدرا لثراء مسيري فرق كرة القدم، بل وحقلا لتبويض الأموال.

خامسا: وأخيرا، وبخصوص التضامن الوطني، أدعو الحكومة إلى إعادة النظر في الأجر المخصص لتشغيل الشباب والأنشطة الخاصة بالمنفعة العامة، وتمديد عقود ما قبل التشغيل، وتطوير نظام إدارة المؤسسات المتخصصة التابعة لقطاع التضامن الوطني، وإيلاء المزيد من العناية المادية

سبيل المثال، قسنطينة، حوالي 40 هكتارا - وهي المدينة القديمة - لكن النشاط اليومي للمواطن في هذه المدينة يكمن في المدينة القديمة. نرى هل ما إذا كانت مدينة قسنطينة سوف تتوجه في المستقبل إلى السياحة، هذا مثال فقط، قسنطينة وهناك تلمسان، بجاية وكذلك الجزائر العاصمة... إلخ، لكن منذ أكثر من 20 سنة ونحن بانتظار القانون الأساسي للمدينة القديمة في كل الدول، للمدن القديم قانون يسمى بقانون المدينة القديمة...

السيد الرئيس: شكرا السيد كمال بوناح، الكلمة الآن للسيد حوباد بوحفص.

السيد حوباد بوحفص: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أقدم التهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الثقة التي منحها إياهم فخامة رئيس الجمهورية، وأغتتم الفرصة لإعلان دعمنا ومساندتنا للسيد رئيس الحكومة، متمنيا له النجاح والتوفيق.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، إن موقع ولاية البيض المتميز جعلها تشكل همزة وصل بين الجنوب والشمال بحيث تُعتبر امتدادا للشمال وبوابة الصحراء - إن صح القول - فنظرا لتواجد مناطق ذات طابع رعوي أكثر منه فلاحي، هذا النشاط الذي يتركز عليه أغلب سكانها.

سيدي الرئيس، رغم هذا النشاط الصعب الذي تتميز به هذه المنطقة إلا أننا نلاحظ أن هناك ضغطا في المساحات الرعوية حيث أصبح مربو الماشية يعانون من حصر الأراضي بطريقة فوضوية وهذا

ولهذا فالمال العام وجه إلى هذه القطاعات الاستراتيجية وهذا كذلك شيء إيجابي.

كذلك العدالة ومما لاحظناه من خلال الأرقام المقدمة ومن خلال الشرح بالنسبة لكثير من القطاعات نجد أنها مهتمة بقضية تكوين القضاة والمحوسين والسجون والتوجه بطريقة أو بأخرى لمعالجة هذا القطاع أو التكفل به.

لكن بودي أن أ طرح قضية؛ فقد سمعت من خلال البرنامج عن الاهتمام بالصناعة؛ حقا هذا شيء جميل؛ لكن لم نعلم ما هي الطريقة المتخذة للوصول إلى الاهتمام بالصناعة التي تعتبر مفخرة للجزائر؟ لا نعلم كيف وردت كلمة الاهتمام بالصناعة؛ لكن الكيفية والطريقة - إذا قبل مني هذا - فهي محاولة بيع بعض المؤسسات أو فسخها ولا نعلم كيف يكون التوفيق في هذا الجانب.

الجانب الثاني، فيما يخص التنمية الشاملة المستدامة في الجزائر وبالخصوص في المدن، لم نر في البرنامج كيفية التسطير بالنسبة للمدن أو الأقطاب.

أنا من دعاة... أنا ضد في كل بلدية مطار وفي كل مدينة مطار وفي كل مدينة جامعة وأرى أن هذا هو المطلوب اليوم.

ذهبت مؤخرا إلى القاهرة خلال ملتقى دولي؛ فوجدت إحصائيات تقول أن مجموع الجامعات في الدول العربية أقل من مجموعها في الجزائر من بين المعاهد والجامعات.

هل يعقل أن كل دائرة وكل بلدية تخصص لها جامعة؟ هل يعقل أن نضع مطارا لكل ولاية؟

بودي أن نتوجه في المستقبل إلى ما يسمى بالأقطاب أو تنمية الأقطاب فيما يخص بما يسمى «الاندماج».

نجمع مجموعة من الولايات ونحاول تخصيصها لما يسمى بالأقطاب سواء في القطاع الفلاحي أو التعليم العالي أو الصحة أو التكوين المهني أو التربية... إلخ.

كذلك ننظر في الاهتمام بالمدن القديمة؛ لا نعلم طريقة وأسلوب الاهتمام بالطرق القديمة! نأخذ على

السيد الرئيس: شكرا للسيد حوباد بوحفص،
الكلمة الآن للسيد جمال دراجي.

السيد جمال دراجي: شكرا السيد الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مشروع برنامج الحكومة المعروض علينا
يعتبر فرصة مناسبة ومحطة لتقييم حصيلة الإنجازات
والجهود المبذولة والنشاط الدؤوب الذي تظهر
نتائجها للعيان، ولا يمكن أن ينكرها إلا جاحد.

إن الغايات المنشودة بعد الحقبة العسيرة التي
عرفتها البلاد من شح في الموارد المالية وتكالب
قوى الإرهاب التي كادت أن تززع أركان الدولة
والمتمثلة في إعادة السلم والأمن وبعث الاقتصاد
الوطني وعصرنة المؤسسات وترقية الحياة الاجتماعية
واستعادة الجزائر لمكانتها المشرقة دوليا.

لنجدها - سيدي رئيس الحكومة - المحاور
الكبرى في المشروع المقدم للمناقشة والذي يتسم
بالشمولية والعمق والتحليل وبعد الآفاق من جهة
والاستمرارية والتكامل لما هو محقق أو في طريق
التحقيق.

السيد رئيس الحكومة، إن الجزائر منذ 1999
ورشة كبيرة وواسعة وفي إقلاع اقتصادي قوي؛
فبعد أن استعادت عافيتها بفضل التضحيات
الجسام وسياسة ميثاق السلم والمصالحة التي
بادر بها فخامة رئيس الجمهورية واحتضنها الشعب
برمته والتي منحت الأمن والأمان والسلم وأعادت
الطمأنينة للنفوس؛ انصبّت كل الجهود وسخرت كل
الأدوات والوسائل من أجل دفع عجلة التنمية
الاقتصادية المستدامة وتحسين الظروف الاجتماعية
للمواطنين وتحقيق الحكم الراشد وتنمية الموارد

راجع للتوسيع التشريعي في الأراضي المستصلحة
عن طريق الاستصلاح، إضافة إلى الحرث العشوائي
الذي تسبب في هلاك وتكسير النباتات.

لقد عانت ولايتنا خلال العقد الأخيرين على
غرار عدة مناطق من الوطن فترة طويلة من الجفاف
والتصحّر أثر سلبا على الموارد الرعوية، وبالتالي
أثرت على الثروة الحيوانية وعلى النشاط الأساسي
للسكان خاصة سكان المنطقة الريفية، مما دفع بهم
إلى النزوح إلى المدن الكبرى والتخلي عن نشاطهم
الأساسي وهذا إضافة إلى ندرة المواد العلفية
وغلاء ثمنها وخاصة في الأسواق الموازية.

كما لا ننسى الكوارث الطبيعية التي كانت سببا
في زوال عدد كبير من الرؤوس.

كما أن عدم التوافق أو تناسب الضرائب مع
الدخل الحقيقي للموالين في الظروف الراهنة وقلة
المساعدات المخصصة لهذا القطاع؛ كل هذه
العوامل أثرت سلبا وشكلت خطرا كبيرا وحقيقيا
على النشاط الرعوي.

ولهذا - سيدي الرئيس - نلتمس منكم التدخل
السريع لإنعاش هذا القطاع الحساس قصد إعادة
بعثه من جديد واستغلال الثروة مجددا، بحيث
أصبح من الواجب علينا التنويه بالوضعية الحالية
لأن هذا القطاع يمس نسبة كبيرة من البطالة.

- إنشاء لجان ولائية لدراسة النزاعات في
الأراضي الفلاحية والرعوية؛

- تقديم ضمانات للبنوك والتخفيف من
الإجراءات الإدارية لتسهيل وتفعيل عملية حصول
الموالين على قروض بدون فائدة؛

- مسح الضريبة على الموالين نظرا للسنوات
المتتالية لظاهرة الجفاف؛

- إعادة النظر في اختيار النباتات المستعملة في
تحسين المراعي حسب رغبة الموالين؛

- منع استصلاح الأراضي خارج المحيط
الفلاحي؛

- توفير وتدعيم العلف للموالين عند الضرورة.
وفقكم الله سيدي الرئيس بما فيه الخير للبلاد،
المجد والخلود للشهداء الأبرار، وشكرا.

والتربوي وتفتقر إلى الفعالية في التسيير. السيد رئيس الحكومة المحترم، إن مشروع المليون سكن على اختلاف برامجه الذي التزم به فخامة رئيس الجمهورية في الفترة 2004-2009، يعتبر أعظم إنجاز قد يقدم إلى الشعب الجزائري نظرا للحاجة الملحة إليه والتأخر المعروف في هذا المجال.

فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن من طرف السلطات العمومية وتوفير الموارد المالية الكافية تبقى الحصيلة المحققة والمسلمة لا تفي بالغرض، ويبقى تدارك العجز المسجل من الأولويات في البرنامج الحكومي الحالي المقدم.

كما يسجل التراجع النسبي في مساهمة الدولة في السكن الاجتماعي بالرغم من اتساع رقعة الفئة الاجتماعية المعنية بهذا البرنامج بالإضافة إلى الدعوة إلى مراجعة المرسوم الخاص بالتوزيع لأنه أصبح لا يتلاءم والتطورات الحاصلة حتى في سلم الأجر.

وفي هذا الإطار دائما، وأكد على تخصيص برامج سكنية لتعويض أحياء الصفيح المشوهة لمدننا ودعم البناءات الهشة والقديمة.

سيدي رئيس الحكومة، يشهد قطاع التربية الوطنية إصلاحات شاملة وعميقة حيث أولاهها برنامج الحكومة الأهمية البالغة وذلك بتسخيره لكل الإمكانيات والأدوات من أجل تحديثه وعصرنته وتحسين نتائجه.

ومرافقة لهذه الجهود المبذولة، أدعو أو أقترح ما يلي:

- التكفل بموظفي القطاع وإصدار القانون الخاص بهم؛

- إعادة النظر في نظام التقويم؛

- تفادي الآثار السلبية الناتجة عن النظام الحالي؛

- الصرامة والمحافظة على المصداقية في تنظيم وإجراء الامتحانات المدرسية؛

- إيلاء التكوين الأهمية الكاملة لكل الأسلاك الإدارية والتربوية وإعادة الاعتبار إلى مراكز

البشرية؛ ففتحت الورشات للإصلاح مواكبة للتطور والتطلعات.

السيد رئيس الحكومة، إن الوتيرة المتبعة في إنجاز المشاريع الكبيرة والعقلانية في التوزيع والاستغلال لتنم عن دراية كاملة ووافية من الجهاز التنفيذي للمشاكل التنموية المتراكمة والانشغالات والطموحات والآمال.

السيد رئيس الحكومة، إن التحدي الكبير الذي تعيشه بلادنا اليوم في ظل التحوّلات الحاصلة اقتصاديا واجتماعيا والذي له الأثر الكبير على الجبهة الاجتماعية بصفة عامة، هو كيفية التكفل بالآثار المترتبة عن هذه التحوّلات من حيث الشغل، السكن، الصحة، التربية والتعليم، التضامن الوطني... إلخ.

السيد رئيس الحكومة، إن الصيغ العديدة الموجهة لامتصاص البطالة، قد تكون الجزائر الدولة الوحيدة التي توفرها لكنها آليات مؤقتة من جهة ولا يمكنها تلبية رغبات كل الفئة العريضة من المجتمع من جهة أخرى، ضف إلى ذلك زهد المحفزات والمنح أو المساعدات المقدمة بالنسبة إلى هذه الفئات المستفيدة من عقود ما قبل التشغيل وتشغيل الشباب... إلخ.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أيعقل أن تقدم مساعدة أو منحة لطبيب لا تتجاوز 8000 دج ويسرح بعد عامين من العمل ليجد نفسه بطالا مرة ثانية؟

أما الراغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة أو القيام بنشاطات حرفية أو حرة؛ فالبيروقراطية والعراقيل الإدارية والشروط التعجيزية تقف دائما حاجزا أمام تحقيق أحلامهم.

السيد رئيس الحكومة، إن ملف التشغيل حساس ومطروح بحدّة والتكفل به أصبح من الأولويات في البرنامج الحالي؛ فلا بد من إيجاد آليات لخلق مناصب عمل دائمة تكفل العيش الكريم للفئات العريضة من خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية وخاصة أن المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، الكثير منها يعاني العجز في التأطير الإداري والتقني

ومعاهد التكوين على غرار مراكز التكوين الإداري. السيد الرئيس، إن صندوق الهضاب يعد آلية رائدة لتدارك العجز المسجل على مستوى الولايات المعنية في مجال....

السيد الرئيس: شكرا للسيد دراجي، الكلمة الآن للسيد بوعلام بوعلام.

السيد بوعلام بوعلام: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سيداتي، وسادتي أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

سيداتي والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل بدء في مناقشة برنامج الحكومة؛ أتقدم بتحياتي والتهنئة للسيد رئيس الحكومة والطاقتين الوزاريين العامل معهما على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية.

كما أهنئه على الثقة التي حظي بها البرنامج في المجلس الشعبي الوطني حيث نال ثقة أعضائه بالأغلبية الساحقة. ولا شك أن هذا الموقف والتأييد لدليل على أن البرنامج شامل وكامل كونه يجمع ما بين حصيلة الإصلاحات الوطنية الشاملة التي شرع فيها فخامة رئيس الجمهورية، وطرح رؤيته لمواصلة الإصلاح وتجديده وتنميته خلال هذه العهدة.

إن إثراء هذا البرنامج بالرؤية الاستراتيجية الواضحة لتطوير البلاد في كافة المجالات والميادين، يثير لدينا جملة من الملاحظات والتساؤلات والاقتراحات.

سيدي الرئيس، لقد أولت الدولة في السنوات الأخيرة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية أهمية كبيرة وسخرت لها إمكانيات مالية ضخمة لتحسين حياة سكان الأرياف والمداشر، وإعادة بعث الاقتصاد الريفي وتطويره كونه يعد من أهم الركائز الأساسية في التنمية الفلاحية، غير أن الإجراءات المتخذة

والمعايير المعتمدة لتنظيمه وسيره تستدعي:

1 - إعادة النظر في عمليات تقديم الدعم الفلاحي وطرق مراقبته لإبعاده عن المضاربين والانتهازيين.

2 - اعتماد تسهيلات للحصول على القروض الفلاحية والإعانات المالية للموالين والمهتمين بتربية المواشي في المناطق الرعوية.

3 - إعادة النظر في الإطار المنظم للأراضي التابعة للمستثمرات الفلاحية وهذا (L'EAI et L'EAC).

4 - تدعيم البناء الريفي بالمرافق الضرورية كالكهرباء والطرق وغيرها؛ للإشارة هنا أن البناء الريفي قد أعطى نتائج جد إيجابية ووفر حياة ملائمة وكريمة للمستفيدين منه.

5 - تخفيض الضرائب على الفلاحين، ومتابعتهم بالخبراء والتقنيين.

سيدي الرئيس، لقد أشار البرنامج إلى العناية التي توليها الحكومة لقطاع الصحة، وأغتنم المناسبة لأشير إلى نقطة هامة وهي أن الأطباء الأخصائيين والأساتذة ذوي الخبرة والتجربة والكفاءة متمركزون في العاصمة والولايات الكبرى، وتبقى الولايات الأخرى تعاني من خدمات هؤلاء وأخص بالذكر ولايات تيارت، تسمسيلت وغيرها من ولايات الجزائر.

أتوقف في هذه النقطة بالذات - كما تعلمون - أن الأطباء الأخصائيين كلهم متمركزون في وسط البلاد وفي العاصمة وفي ولايات أخرى محرومين من اختصاصهم. وعليه أقترح:

- تعيين الأطباء الأخصائيين في الولايات الداخلية في إطار الخدمة المدنية مع تشجيعهم بامتيازات إضافية.

- إعادة النظر في التعليم الوزاري المتعلقة بتحويل المرضى للمستشفيات الجامعية.

أتوقف في هذه النقطة بالذات لأحيط علما بأن هناك تعليمات وزارية من وزارة الصحة تعلم بأن المريض إذا كان في المستشفى ولا يوجد طبيب اختصاصي، ينقل إلى مستشفى آخر، كيف ينقل؟ إلا إذا كانت لديه الموافقة المدفوعة من المستشفى المستقبل له وفي حالة ما إذا لم يستقبله المستشفى فيبقى في ذات المستشفى دون وجود اختصاصي،

السكن الاجتماعي، وإذا تجاوزت أجرته 40.000 دج لا يحق له الاستفادة من السكن التساهمي، وعليه يبقى الموظف أو الإطار الذي تتجاوز أجرته 40.000 يعاني الأمرين، فلا هو يستطيع الاستفادة من السكن الاجتماعي أو التساهمي ولا هو يستطيع شراء مسكن لغلائه في السوق، وبالتالي ومن الضروري على الحكومة التفكير في هؤلاء وما أكثرهم ذلك أنهم أعمدة وركائز الإدارات والمؤسسات العمومية... (السيد الرئيس، إن هناك بعض القضايا خاصة بولاية تيارت أود أن ألفت الانتباه إليها لأهميتها لسكان هذه الولاية.

ومنها:

1 - مشروع (FATIA): الذي خصصت له أموال كثيرة ومدة زمنية كبير غير أنه بقي يراوح مكانه، وعليه فإنني أتساءل عن مصيره؟

2 - مشروع تصفية الغاز (Raffinerie): فقد تم اختبار الأرضية والمكان المخصص له لذلك نطلب الإسراع في تنفيذه كون المشروع سيوفر مناصب شغل للمنطقة.

3 - مطار عبد الحفيظ بوصوف: لقد كان المطار في السنوات الأخيرة يعجّ بالحركة، غير أنه وفي السنوات الأخيرة لم يبق سوى الحجاج الذين يستعملونه مرة في السنة، وعليه نرجو إعادة النظر في الموضوع وتفعيله خاصة وأنه يقدم خدمات للعديد من الولايات المجاورة.

السيد الرئيس، إن البرنامج ألم بكل الجوانب وتطرق لمختلف القضايا ونأمل أن يتجسد في الميدان وعلى أرض الواقع وأن توفر له الآليات والوسائل اللازمة لتنفيذه وتطبيقه لما يعود على البلاد والعباد بالخير، ويحقق للمواطن الأمن والاستقرار والحياة الكريمة. شكرا والسلام عليكم.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام بوعلام، الكلمة الآن للسيد الطيب بوساليع.

السيد الطيب بوساليع: شكرا.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

وعلى سبيل المثال في ولاية تيارت، وقع حادث مرور - وكما تعلمون أن ولاية تيارت تقع في موقع طريق مهم جدا - نقلت إثره الضحية إلى المستشفى وحالتها كانت تستدعي تدخل جراح الأعصاب وهذه المصلحة غير موجودة في مستشفى الولاية. فانظرنا به إلى أن تأتينا الموافقة من مستشفى وهران وحين لم تأتينا الموافقة بعد ثلاثة أيام توفيت الضحية. إذن ضرورة إعادة النظر في التعليمات الوزارية المتعلقة بتحويل المرضى إلى المستشفيات الجامعية.

سيدي الرئيس، إنه ورغم الإصلاحات التي عرفها قطاع العدالة، والنتائج المحققة - والدولة مشكورة على ذلك - غير أنه ينبغي وضع إجراءات أكثر صرامة للقضاء والتقليل من الاعتداءات التي نراها ونسجلها يوميا خاصة في المدن الكبرى، حتى أصبح الإنسان يخاف ويخشى من المرور في بعض الشوارع في عز النهار، وهذه حقيقة معاشة، أما في الليل فإنه يستحيل على المواطن التجول من دون أن يتعرض لاعتداء.

وأنا على يقين من أن الجهاز سيعرف قفزة نوعية ويحقق العدل المنشود وكما يقال: «العدل أساس الملك»، وعليه أقترح في هذا المجال ما يلي:

1- الإسراع في فتح المجالس القضائية المتبقية؛

2- تدعيم الجهاز القضائي بالوسائل والإمكانات الضرورية والعصرية؛

3 - ضمان التكوين المتواصل، والتأهيل الدائم لرفع المستوى للقضاة وكتاب الضبط والموظفين؛

4 - الاعتناء بمختلف الأسلاك والمهن لمساعدة العدالة ومراقبتها كالخبراء والمحضرين والمحامين.

(السيد الرئيس، لقد ارتفعت في المدة الأخيرة أسعار مواد البناء ارتفاعا جنونيا، مما جعل أسعار العقار، والسكنات ترتفع إلى أعلى المستويات، وأصبح من المستحيل على المواطن بل حتى على أي إطار في الدولة الحصول على مسكن، وهي النقطة التي أود الإشارة إليها، فالموظف أو الإطار الذي تتجاوز أجرته 12.000 دج لا يحق له الاستفادة من

– تشجيع الراغبين في العودة إلى أماكنهم الأصلية، بعد نزوحهم إثر الإرهاب. ولي بعض الانشغالات الأخرى:

1 – نظرا لما وقع من حوادث فجائية خطيرة بالمنطقة الصناعية في سكيكدة خلال السنوات الأخيرة وتسببت في وقوع ضحايا أبرياء، وللحفاظ على أمن وسلامة العمال والمواطنين المحيطين بالمنطقة الصناعية والمقدر عددهم بحوالي 40.000 نسمة؛ إضافة إلى العمال داخل المنطقة الصناعية؛ للحفاظ على أرواحهم مستقبلا، أقترح برمجة مطار خاص بإنقاذ عمال المنطقة الصناعية في الوقت المناسب أي عند وقوع حوادث - لا قدر الله - مستقبلا، كما وقع في السداسي الأول من سنة 99 وكانت الكارثة في تلك الفترة، مع أن الوعود التي قدمت لهم ستحول وستسوى وضعيتهم.

2 – الانشغال الثاني: يعرف ميناء سكيكدة خلال السنوات الأخيرة ضغطا خانقا في مجال النقل والتفريغ شل الحركة على مستوى الطريق الرابط بين سكيكدة وقسنطينة، وللتخفيف من هذا الوضع أقترح توسيع ميناء القل وتحويله إلى ميناء تجاري مع مد السكة الحديدية إلى ميناء القل لفك العزلة على المنطقة الغربية من الولاية.

ونظرا لشساعة ولاية سكيكدة وامتدادها من سهل عنابة إلى سهل جيجل ومن قالمة إلى ميلة؛ أتمنى أن تنال حظها عند التقسيم الإداري المقبل.

لقد جاء مشروع قانون المصالحة الوطنية وزكاه الشعب بنسبة عالية، وهنا أتساءل: أين موقع أولئك الذين وقفوا مع الجزائر في تلك الفترة؟ وأين موقعهم من الإعراب حاليا؟

بالنسبة للمجاهدين وذوي الحقوق؛ وعرفانا منا بما قدموه للجزائر أثناء مرحلة الكفاح وأثناء الأزمات التي مرت بها الجزائر؛ إنهم يطالبون بتزويدهم بالكراسي المتحركة لأنهم شلّوا خدمة للجزائر.

كما يطالبون بتسوية أوضاعهم خاصة منها الفحوصات الطبية وكذلك تسهيل العلاج مع إبرام عقود مع العيادات الخاصة لتمكينهم من العلاج ومن

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة والسيدات أعضاء الحكومة،
زملائي، زميلاتي،
سأكون مختصرا في هذه المداخلة؛ على كل حال سوف أتطرق لموضوع واحد وهو السكن والتعمير. لقد بذلت الدولة جهدا كبيرا للقضاء على مشكل السكن، إلا أن بعض العوامل حالت دون ذلك نذكر منها، مشكل العقار الذي يعتبر المشكل الرئيسي، الهجرة غير المنظمة، السكن الفوضوي، النمو الديمغرافي المتزايد، ضعف وسائل الإنجاز من مقاولين ويد عاملة مختصة، مواد البناء في بعض المناطق، ومع هذا يبقى أمل المواطن قائما في انتظار برنامج رئيس الجمهورية والمقدر بمليون سكن والبرنامج التكميلي المخصص لفائدة ولايات الجنوب والهضاب العليا إضافة إلى البرنامج المخصص لامتصاص السكن غير اللائق الذي أصبح يشوه وجه مدننا.

ونظرا لما عرفته بعض المناطق خلال السنوات الماضية بسبب الظروف الأمنية ومست وشملت توقيف حركة التنمية وكانت - كذلك - السبب في الهجرة الجماعية نحو المدن.

وأذكر على سبيل المثال ولاية سكيكدة التي تعرضت 38 بلدية فيها - تقريبا - للأعمال التخريبية الإرهابية، وعلى هذا الأساس أقترح بعض النقاط:

– توفير السكن الريفي مع تسوية مشكل الأراضي الغائبة الذي أصبح العائق الرئيسي في إنجاز مشاريع هذا النوع من السكن الذي يعتبر المطلب الرئيسي لسكان الريف.

– إعادة النظر في شروط الاستفادة من السكن (12.000 دج)، في الحقيقة هذا المبلغ يجعل الشخص المتحصل على السكن لا يستطيع دفع ثمن - حتى - الوثائق، أقترح رفع هذا المبلغ إلى 18000 دج على الأقل.

– تسهيل عملية منح الأراضي الخاصة بالبناء لكل راغب لرفع الأعباء عن كاهل الدولة.

– توفير مواد البناء.

ثقل البيروقراطية والتنظيمات أو السير السيء لأجهزة العدالة هي العوامل التي تؤدي إلى فقدان الدولة لمصداقيتها وإضعافها على حساب تأديتها لوظائفها الأساسية.

إن الحكم الراشد الذي يعرف بأسلوب تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد لصالح تنميته يمكن أن يجيب عن هذه الانشغالات.

احترام سيادة القانون، التسيير الحسن للشؤون العمومية، مكافحة الرشوة، احترام حقوق الإنسان في حاجة إلى: الشفافية، الكفاءة، التطوع وحسن الإصغاء، لكن كل هذه العناصر في حاجة إلى كفاءات.

من هذا المنظور اسمحوا لي أن أركز على نوعية التكوين العالي في بلادنا، وأتساءل ليس على نوعية المنتج فحسب بل أيضا على المنتج ومكان الإنتاج. حقيقة لقد ألع البرنامج على أهمية الإصلاحات التي أجريت على هندسة التكوين بصفة عامة، غير أن الوسائل المسخرة لبلوغ الأهداف المنشودة يشوبها الغموض ما يفتح المجال للشكوك والتساؤلات. فعلا إن ديناميكية الإصلاحات (L.M.D) الهادفة إلى تكوين أكثر تجاوبا مع متطلبات عالم الإنتاج توافق تماما النظرة المستقبلية للمؤسسات.

هذا الإصلاح يتمحور أساسا حول العصرية والحكم الراشد وسيسمح حتما بإحداث تغيير في السلوك وكذا في طرق التعليم، التكوين والعمل.

لكن، كيف يمكن الانتقال من نظام كفالة تراكم لمدة أربعين سنة إلى نظام الإبداع والمبادرة؟

كيف، وما العمل لتشجيع المؤسسات المصغرة؟ ألا يجب فرض رسم على التعليم يدفع مباشرة لمؤسسات التعليم العالي، من أجل الرفع من مواردها وتشجيع التربصات والتعليم المهني؟

كيف لا يتم تشجيع المساعدة المباشرة للطلبة؟ بالإجابة على هذه التساؤلات، يمكننا تحديد منتج التعليم العالي والسماح للمؤسسة الجامعية بوضع عروض جديدة للتكوين.

إلى جانب ذلك استقلالية المؤسسات ومرونة تسييرها، وكذا تقويمها وتقويم مسيرتها من أهم

متابعته حتى في بيوتهم.

– تصفية كل الملفات المتراكمة لهم؛

– الاسراع – كذلك – في تسوية رخص السيارات والمقاهي التي لم تستغل بعد على مستوى المناطق الريفية، فكيف يكون الحال لهذه الرخص؟

أعتقد أن هذه هي كل الاقتراحات، لأن كل الزملاء أتوا على الأخضر واليابس، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب، الكلمة الآن للسيد ناصر مقراني.

السيد ناصر مقراني: شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية بودي أن أهنئكم – سيدي رئيس الحكومة وكذا كافة الوزراء – بمناسبة تجديد فخامة رئيس الجمهورية لثقته فيكم.

يسعدني أن أتدخل اليوم في إطار مناقشة برنامج الحكومة الذي يكمن أساسا في برنامج رئيس الجمهورية.

إن ما نلمسه للوهلة الأولى في البرنامج تضمنه لمحاور من شأنها أن تبعث بالبلاد إلى أفاق واعدة، خاصة إذا حرصنا على التطبيق الصارم في الميدان. ففيما يتعلق بمحور إنهاء العنف، أعتقد أن هذا الأخير قد تم الفصل فيه بموجب النتيجة الساحقة لاستحقاق الشعب الجزائري دون أي شك.

كما أن إرجاع الثقة وزرع الأمل في النفوس يكونان حسب اعتقادنا أهم ركائز هذا البرنامج.

غير أن التعمق في الاطلاع على هذا البرنامج يقتضي إبداء بعض الملاحظات:

أولا: في مجال الحكم الراشد والتنمية البشرية، نقص الشفافية والكفاءة في تسيير الشؤون العمومية،

سادسا: في مجال المنشآت، دفع وتيرة إنجاز المنشآت الضرورية مع وجوب تخصيص ميزانيات إضافية لصيانة المنشآت الموجودة... (وفي هذا السياق لابد من العمل على استدراك اللاتوازن الملاحظ بين بعض الجهات والولايات مما يعد عائقا لقيام التنمية المحلية في هذه المناطق. تلکم هي - سيدي الرئيس - أهم النقاط التي يمكن أن نثيرها في مداخلتنا هذه وشكرا.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر مقراني، الكلمة الآن للسيد أحمد زيان خوجة.

السيد أحمد زيان خوجة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، عائلة الصحافة.

سيدي رئيس الحكومة، بعد قراءتنا لبرنامج الحكومة والاطلاع عليه؛ فإننا نعتبره برنامجا شاملا وكاملا يتماشى وتطلعات شعبنا من أجل بعث الأمل من جديد واستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، ومواكبة الركب الحضاري ودفع عجلة التنمية باستحداث آليات وميكانيزمات تتماشى والمرحلة الحالية.

ونؤكد دعمنا لهذا البرنامج الطموح، كما نطالب بتطبيقه نوا وروحا ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبضرورة انتهاج الصرامة والحزم مع الجهات المعنية في تطبيق القوانين وإنجاز المشاريع التنموية الشاملة في مختلف القطاعات وفي آجالها المحددة.

سيدي الرئيس، ومن هنا لا بد من رفع بعض الانشغالات التي نراها ضرورية:

1 - الإسراع في إعادة النظر في قانون البلدية والولاية مع إعطاء صلاحيات واسعة للمنتخب لكي يستطيع مواجهة حل مشاكل المواطنين مع خلق

العوامل التي تقوى مصداقيتها.

ثانيا: في مجال إصلاح العدالة، رغم العناية التي يوليها البرنامج لقطاع العدالة من خلال المنشآت والتكوين إلا أن هذه الإصلاحات تبقى في اعتقادنا سطحية بحيث:

- لا نلمس كيفية تحقيق استقلالية القضاء والقاضي التي تبقى الهدف الأساسي.

- تقصير البرنامج في مجال تكريس النظام القضائي المزدوج الذي وضع أساسه دستور 1996 حيث يبقى مجلس الدولة والمحاكم الإدارية ينتظران التنصيب الفعلي منذ 1998.

ثالثا: في مجال إصلاح مهام الدولة وتنظيمها، إن استرجاع هيبة الدولة لن يكون إلا بالاهتمام بالخلية القاعدية المتمثلة في البلدية.

وفي هذا السياق يستوجب إعادة الاعتبار للقاضي الأول في البلدية المتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- لابد من الإسراع في سن قانون واضح المعالم يرمي إلى تعزيز وتوطيد صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- لابد أن تكون السلطات المحلية شريكا أساسيا في جميع القرارات المتعلقة بتسيير الهيئات المحلية.

رابعا: في مجال الإصلاحات الاقتصادية - التعجيل في إتمام إصلاح المنظومة المصرفية لجعلها في خدمة الاقتصاد.

- التسوية النهائية لمشكل العقار الصناعي، خاصة وضعية مناطق النشاطات البلدية التي يوجد الكثير منها في حالة شلل منذ أكثر من 20 سنة.

- إزالة العراقيل البيروقراطية المعرقلة للاستثمار. خامسا: في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة - انتهاج سياسة مستقبلية في مجال تهيئة الإقليم؛

- ضرورة الحفاظ على الخصوصيات الطبيعية والثقافية لكل منطقة؛

إشراك ذوي الخبرة والفاعلين في الميدان، كما أن استشارة الهيئات المحلية أمر ضروري وضروري جدا في هذا السياق.

مشكل العقار الصناعي؛ وكذا استغلال الأماكن السياحية الساحلية.

أما في مجال التنمية الفلاحية فيحتل قطاع الفلاحة مكانة أساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ويشكل مصدرا هاما في النمو، وسجل هذا القطاع تحسنا هاما في تعزيز القدرات الإنتاجية وتأهيل المستثمرات الفلاحية وتنشيط الخدمات ذات الصلة واستحداث مناصب شغل متنوعة ومكيفة في المناطق المحرومة.

لذا يجب الاستمرار في تدعيم هذا القطاع والتفكير في دعم بعض المواد ذات الصلة بالمرمودية والإنتاج من الأسمدة وخاصة منها البذور والأدوية التي أغلبها مستورد، وفي بعض الأحيان تكون غير صالحة؛ لذا لا بد من إنشاء مخابر لمراقبة النوعية وتأهيل كل المؤسسات التي لها علاقة مع هذا القطاع. أما فيما يخص المنظومة التربوية؛ لا بد من إعطاء الأولوية للتنمية البشرية وذلك بالاهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالموضوع بداية بالعمل على استقرار المنظومة التربوية التي تعرف اللاستقرار في البرامج والمناهج وحتى المراجع والكتب التي تجدد باستمرار، ومن هنا لا بد من إعادة النظر في:

– طريقة انتقال التلاميذ من الطور المتوسط إلى الثانوي باعتماد قاعدة إجبارية الحصول على شهادة التعليم المتوسط، وإعطاء الفرصة للتلاميذ الذين حصلوا على أعلى المعدلات في السنة الدراسية وأخفقوا في شهادة التعليم المتوسط، وفسح المجال للحالتين معا دون الاقتصار على تفضيل حالة واحدة؛ وترك كل الجهود السنوية ومحصلاتها تذهب أدراج الرياح.

تلكم هي مداخلتني، وفقكم الله – السيد الرئيس – وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد زيان خوجة، الكلمة الآن للسيد مولاي مبارك بن السي حمو.

السيد مولاي مبارك بن السي حمو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

آليات للرقابة.

2 – إن نقص الإطارات الكفؤة داخل الجماعات المحلية جعلها تواجه عدة مشاكل في التسيير مما يتطلب تدعيمها بإطارات كفؤة وقادرة على رفع التحديات ومواجهة المشاكل اليومية للمواطن وعلى هذا الأساس لا بد من إعادة النظر في مداخل البلديات وخاصة منها المداخل الجبائية مع رفع النسبة المخصصة لها وإجبار الشركات على دفع مستحقاتها الجبائية في مكان الإنتاج عوض المقر المركزي.

أما قطاع السكن وخاصة السكن الاجتماعي فأصبح من الضروري إعادة النظر في السكن الاجتماعي فأصبح من الضرورة إعادة النظر في مقاييس الاستفادة بدءا من التنقيط إلى مداخل المستفيد.

وحتى إعادة النظر – كذلك – في التركيبة البشرية للجنة توزيع السكنات الاجتماعية وإعطاء هذه المسؤولية للمنتخب المحلي.

وتشكيل لجنة طعن على مستوى الدائرة للتخفيف والإسراع في توزيع هذه السكنات.

زيادة على هذا لا بد من تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها وضع حد لظاهرة النزوح الريفي، وهذا برفع قيمة الدعم وعدد السكنات الريفية وتحفيز أصحاب السكنات المهجورة للعودة إليها من خلال الدعم المادي وتوفير الوسائل الضرورية.

وتطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية والخاص بإنشاء مليوني منصب شغل، الذي نتمنى من الحكومة مضاعفة الجهود لخلق هذه المناصب الجديدة للشغل، والدائمة لإدماج هؤلاء الشباب وخاصة منهم خريجو الجامعات في الحياة الاجتماعية وتمكينهم من العيش الكريم في بلدهم.

ومن هنا لا بد من إقرار إجراءات تحفيزية لاستحداث مناصب شغل خاصة الاستثمارات المحدثة للثروة، مع تنفيذ برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل وعصرنتها لجعلها أكثر قدرة على التحكم في سوق العمل والاستجابة بشكل سريع للحاجيات في مجال التشغيل مع حل

الولاية - الذي أشار إليه البرنامج- بإنجاز مدرج جديد يخفف عناء المسافرين إلى دائرة تيميمون.

- ثالثا، وإحافا بالمحور السابق وبخصوص مجال التنمية الفلاحية، أرجو من سيادتكم - سيدي رئيس الحكومة - ضرورة إعادة الاعتبار لنظام السقي التقليدي عن طريق (الفقارة) الذي يمثل من جهة تراثا حضاريا يضاف إلى الحضيرة الوطنية لتراثنا الثقافي، كما يمثل من جهة أخرى نظاما مائيا فعلا أثبت نجاعته منذ قرون وإلى يومنا هذا في دفع وتيرة التنمية الفلاحية والريفية بولاية أدرار التي تقطنها نسبة 85% في المناطق القروية.

- رابعا، وفيما يخص الجزء الخامس من المشروع والمتعلق بالتنمية البشرية، ومن أجل ضمان تطوير حقيقي لسياسة التعليم العالي والبحث العلمي فاسمحوا لي سيدي رئيس الحكومة المحترم - أن أخبركم أن تسمية جامعة أدرار بالجامعة الإفريقية لا يكفي في تمكينها من تحقيق الأهداف الكبرى المسطرة، لذلك نرجو من سيادتكم إعطاء المزيد من العناية لهذه الجامعة من خلال إحداث فروع جديدة تجعل منها قطبا حقيقيا يلعب دوره التنموي في القارة الإفريقية.

إن ولايات الجنوب، رغم ذكرها في كل المناسبات مازال أبنائها المتخرجون من الجامعات والمعاهد العليا لا يحظون بمثل ما يحظى به زملاؤهم من ولايات الشمال في مجال التوظيف في المناصب العليا أو الترقيات مما يثبط العزائم، ويشعر بالغبن والإحباط فمتى يتم الالتفات إلى هذه الوضعية؟

وأتمنى لكم التوفيق والسداد في أموركم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن السي حمو، الكلمة - مع المعذرة إن أخطأت - للسيد شخاب لخميسي.

السيد شخاب لخميسي: شكرا.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

المرسلين سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السادة والسيدات الوزراء المحترمون،
إخواني وأخواتي أعضاء مجلس الأمة،
السادة والسيدات الحضور،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

ابتداء إنه لمن دواعي فخرا واعتزازنا الشخصي أن يكون لنا شرف التدخل والمساهمة لإثراء برنامج حكومتنا المحترمة التي زادها فخرا وثقة تزكية فخامة السيد رئيس الجمهورية حفظه الله تعالى، وأتمنى لهذه الحكومة كل التوفيق والسداد في إكمال مشروع فخامته. كما لا يفوتني أن أبارك لإخواني النواب الذين عينهم فخامته وجدد ثقته فيهم.

أما عن مساهمتي في إثراء هذا البرنامج الطموح فأوجزها في الملاحظات التالية:

- أولا، فيما يخص الجزء الثالث من المشروع والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: أرجو من سيادة رئيس الحكومة التدخل الفعلي وبإجراءات ملموسة للتخفيف من شدة معاناة سكان الجنوب في مجال الاستهلاك الطاقوي، إذ لا تزال فواتير الكهرباء تشكل عبئا ثقيلا على كاهل المواطن سواء منها تلك المتعلقة باستهلاكه المنزلي أو الفلاحي.

- ثانيا، وفيما يخص الجزء الرابع من المشروع والمتعلق بتطوير المنشآت الأساسية، فنرجو من سيادتكم دعم مناطق الجنوب في هذا المجال من حيث السعي لتخفيض تذاكر النقل الجوي خاصة التي ما تزال هي الأخرى تنقل كواهل المواطنين المسافرين وتحول بينهم وبين تنقلهم وتواصلهم مع سائر ولايات الوطن.

سيدي رئيس الحكومة، لا يفوتني في الصدد أن أعرب لكم عن مدى الارتياح الذي أثمرته سياسة دعم الدولة في مجال نقل البضائع، فلا تبخلوا علينا مرة أخرى بدعمكم في مجال النقل الجوي.

كما أرجو من سيادتكم بموجب فك العزلة عن مواطني ولاية أدرار المترامية الأطراف تعزيز مطار

ماهي الآليات المستعملة لإزالة العراقيل التي ماتزال تعيق الاستثمار ببلادنا؟
بالنسبة للنظام المصرفي، بناء على تفكير الحكومة في خوصصة القرض الشعبي الجزائري وإعداد مخطط تطهير المؤسسات العمومية والاقتصادية، وندرك تمام الإدراك بأن البنك شارك في تمويل الاستثمارات وكذلك المشاريع الشبانية الصغيرة والمتوسطة، أي الاستثمار الداخلي، نطلب من أصحاب الاختصاص وضع تسهيلات للتمويل في هذا الإطار الذي يعد عنصر الرهن والمساهمة الخاصة كعائق بالنسبة للشباب البطل أو المتخرج من الجامعة الذي يكسب مؤهلا علميا لخلق مشروع وفق اختصاصه.

وعليه - وفي هذا الإطار - نقترح وضع بنود قانونية صارمة لاسترجاع القروض من طرف مقترضها مقابل تحمل الخزينة المساهمة الخاصة كقرض بدون فائدة بالنسبة للمستثمر.

أما من الناحية الاجتماعية؛ من المعلوم أن الحكومة سطرت برامج تتمثل في خلق مناصب مؤقتة والتي تتمثل في الشبكة الاجتماعية، تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل، لعل ذلك يؤثر سلبا على خلق توازن بسوق العمل لأن العامل في الإطار القانوني يخضع للحد الأدنى للأجور.

كما يؤثر من جهة أخرى على المنظومة التربوية لأن الطالب أصبح يفكر ماهي وضعيته المستقبلية جراء هذا البرنامج؟ وعليه فالسؤال المطروح: كيف تستطيع الحكومة إعداد برنامج لخلق توازن سوق العمل؟ كما يطلب الاعتماد على لغة الأرقام.

وفي الأخير نشكر السيد رئيس الحكومة وكل الطاقم الوزاري الذين أعطوا أهمية بالغة لملف المنطقة الجنوبية لولاية خنشلة التي هي معروفة كمنطقة فلاحية؛ خلال الاجتماع الأخير الذي جمع الولاية والحكومة ويعد هذا من أولى الأولويات التي تسارع في خلق سوق محلي بإنتاج فلاحية ذي جودة عالية والقضاء على النزوح الريفي بالولاية، لكننا نطلب تجسيد هذا المشروع في أقرب الآجال.

أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،
زملائي، زميلاتي،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
عند تفحصي لهذا البرنامج (برنامج الحكومة)، لاحظت بأنه برنامج طموح وشامل ويعالج جميع القضايا الوطنية الاقتصادية منها والثقافية والاجتماعية. وأستغل تدخلني هذا لأطرح بعض الانتشغالات والتساؤلات على السيد رئيس الحكومة وطاقمه.
1 - كيف يمكن تطبيق - السيد رئيس الحكومة - هذا البرنامج خاصة في الولايات الداخلية التي تنقص فيها أو تنعدم وسائل الإنجاز؟
هل توجد خريطة لإنجاز هذه المشاريع في الولايات المذكورة؟

2 - الإصلاحات الاقتصادية: صفحة 16: أ- لتطوير الاقتصاد على أساس حرية المبادرة وتعزيز نظام التضامن الاجتماعي والهدف منه هو رفع القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والتقليل من ظاهرة البطالة.

ورأينا أن برنامج الحكومة ينصب في وضع استقرار وتشجيع النمو في إطار الاقتصاد الكلي.
السؤال المطروح:

أ - ماهي الميكانيزمات والآليات الاقتصادية التي تفكرون فيها في إطار الاقتصاد الجزئي؟

ب - إن تقرير مشروع برنامج الحكومة يشير إلى وضع آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل وتعزيز النظام الوطني للإعلام الإحصائي وتحسينه كما وكيف.

السؤال المطروح: إن هذه التنبؤات الاقتصادية الصحيحة والمحملة الخطأ؛ ماهي الأرضية الاقتصادية التي تفكر فيها الحكومة لامتصاص ظاهرة البطالة المتفشية في الوسط الاجتماعي؟

3 - بالنسبة لموضوع الاستثمار الذي يعتبر الشغل الشغل ببلادنا؛ لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

كهرباء وغاز وطريق وماء ومرافق تعليمية ومرافق صحية وكل مرافق الترفيه، إلا أنه لا يعير اهتماما لهذا المجهود!

في نظري، استعادة الثقة أو مشكل الثقة قبل استعادتها هو حملة هذا البرنامج الطموح، هذا البرنامج الضخم الذي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، سببه حملة البرنامج من مختلف إدارات الدولة على المستوى المحلي وعلى المستوى المركزي.

صحيح هناك بطالة، هناك مشكل سكن ولكن هناك مشاكل لا بد من سردها:

1 - نقص الإعلام والاتصال: هذا البرنامج الضخم يستحق سياسة أو خطة إعلامية كبيرة لتبليغه إلى كافة شرائح الشعب.

2 - سوء الاستقبال أو عدمه، التعسف واستعمال السلطة، المحاباة، المحسوبية، الحقرة، الرشوة المتفشية في جميع الميادين ودون استثناء.

إذا علمنا أن 75% من سكان الجزائر هم شبان وأغلبهم جامعيون؛ وفرت الدولة مجموعة من الآليات (آليات التشغيل) ولكنها اصطدمت بواقع اسمه البنوك، هذه البنوك التي نخرت جسمها الرشوة والمحاباة والمحسوبية!!

لا يمكن لشباب أن يستوعب بأن مواطننا بدون ضمانات يمكنه الحصول على مئات المليارات وشاب بضمانات الدولة في إطار صندوق ضمان القروض؛ لا يمكنه الحصول على قرض لتمويل مؤسسته، أو حتى القروض المصغرة التي لا تتجاوز 400 ألف دينار!

هذه البنوك التي عبرت عنها سابقا حين كنت على رأس المجلس الشعبي الولائي لولاية أم البواقي بأنها دولة داخل دولة!

لأعود في المحور الخاص بإصلاح مهام الدولة، وفي الحقيقة فإن إجابة السيد رئيس الحكومة بخصوص ما يمكن تعديله بالنسبة لقانون البلدية والولاية، من تعزيز لصلاحيات الإدارة أو صلاحيات المنتخبين وكذلك من خلال تصريح السيد وزير الداخلية في هذا الموضوع يعطيني من الحديث عن

هذه هي مداخلتني، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخميسي، الكلمة الآن للسيد رشيد عساس.

السيد رشيد عساس: شكرا سيدي الرئيس. الإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أردت في بداية حديثي أن أشير إلى مبدأ الفصل ما بين السلطات وأعني بذلك الفصل ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فلا بإمكان نواب البرلمان أن يكونوا وزراء ولا بإمكان الوزراء أن يكونوا نوابا؛ فمن واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفي ثقة الشعب ويظل يتحسس انشغالاته.

من هذا المنظور أردت في مداخلتني الموجزة هذه، أو تقريبا المرتجلة، انطلاقا من تدخلات الإخوة وفي كل المواضيع المدرجة في برنامج الحكومة، الإشادة بالمنجزات والمكتسبات المحققة إلى حد الآن وفي جميع المجالات عبر كل مناطق البلاد من أمن واستقرار إلى حد بعيد، لا يمكن لأي جاحد أن ينكرها وإنما لسنا من الذين يريدون إطفاء نور الله بأفواههم، بل من واجبنا تعزيز هذا المجهود المعترف والمؤازرة والمساعدة على تحقيق الأهداف المسطرة؛ ولن يتأتى ذلك - في نظري - إلا بالإشارة إلى كل مواطن الخلل والنقص.

جاء في برنامج الحكومة من بين المحاور: إستعادة أو استرجاع الثقة، رغم المجهودات المعترف بها والبرنامج الذي ضُحِّ في كل مشاريع التنمية عبر كل ولايات الوطن، هذا البرنامج في جميع القطاعات وفي كل الميادين يكفي لتنمية مجموعة من الدول بأكملها.

ورغم السهر والعمل الدؤوب للمسؤولين السامين في الدولة إلا أن هذا المجهود لم يلق الاهتمام اللازم من قبل فئة عريضة من مواطنينا، رغم أن المواطن - وهذه حقيقة - وفرت له كل مرافق الحياة من

هذا من ناحية؛ ولا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أشكر السيد وزير الشؤون الدينية شكرا صادقا لا مجاملة فيما يخص الإجراء الخاص بتوحيد مصدر الفتوى.

وأخيرا فيما يخص المداخلة التي كنت بصدد إلقائها على مسامعكم؛ سأكتفي بتقديمها مكتوبة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عاشور عموري على تدخله وكذلك على تفهمه لعامل الوقت، الكلمة الآن للسيد مسعود بدو حان.

السيد مسعود بدو حان: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة والسيدات ممثلي الإعلام،

أود المساهمة في هذا النقاش حول برنامج

الحكومة بشأن بعض النقاط والتمثلة فيما يلي:

1 - الجماعات المحلية: فيما يخص الجماعات المحلية أين تقدم انتقادات كثيرة لتسيير هذه المؤسسات القاعدية، يجب أن يعلم الجميع أن التسيير والتكفل بالمشاكل الاجتماعية للمواطنين مهمة صعبة الإنجاز في غياب الامكانيات المادية والبشرية كما نشير أن 80% من البلديات تعرف عجزا ماليا كبيرا ونشاطاتها تعتمد على إعانات الدولة فقط، إلا أنه يجب الاعتراف بوجود نقائص كثيرة مسجلة على مستوى تسيير شؤون البلديات. لكن - سيدي الرئيس - عندما نتطرق إلى إشكالية نقائص التسيير المسجلة بشكل كبير وبشكل واسع عبر الوطن يجب ألا نركز على تسيير البلديات فقط.

ماذا نقول فيما يخص المؤسسات الكبيرة كالبنوك على سبيل المثال عمومية كانت أو خاصة؟ أين حجم النقائص المتمثلة في اختلاسات تقاس

هذا الجانب ما عدا الإشارة إلى ما يعانیه المنتخب المحلي من تقليص لصلاحياته التي أوجدها قانون 08-90 و 09-90، هذين القانونين اللذين أفرغا من محتواهما في الفترة الانتقالية التي مرت بها البلاد. جرد المنتخبون المحليون من صلاحية توزيع السكن الاجتماعي ومن صلاحية التحكم في العقار وحتى من صلاحية منح المساعدات الاجتماعية المباشرة دون تأشيرة من الوصاية المحدثّة بمرسوم خارج ما نص عليه قانون الولاية 09-90 أثناء المرحلة الانتقالية.

أرى من الضروري:

1 - إعادة هذه الصلاحيات إلى هذه المجالس دون الحديث عن تعديل...

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد، الكلمة الآن للسيد عاشور عموري.

السيد عاشور عموري: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

أما بعد،

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

الأسرة الإعلامية،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

سأكون قصيرا في تدخلتي وأود فقط أن ألاحظ شيئا وهو أنه لا يختلف اثنان في أن برنامجا مثل هذا وأهميته هو أنه برنامج يخص مستقبل شعب لسنوات أن يناقش في سويغات لا تتجاوز 24 ساعة متتالية!

وعليه أريد أن أرفع إلى مسامعكم التماسا أو طلبا عسى أن يحظى بالقبول، وهو فتح أيام مع كل قطاع وزاري يمكن الجميع من طرح اهتمامات وانشغالات المواطنين ومدى الاستجابة إليها.

هذا ومراعاة لذلك أنه عن قريب جدا سوف تشرع الحكومة في تحضير المادة الخام لقانون المالية القادم.

بمئات الملايير؟

ماذا نقول - أيضا - في المضاربة الموجودة في ميدان العقار أين يصعب تقدير حجم النقائص؟

سيدي الرئيس، حتى نتمكن من الوصول إلى تسيير أفضل لشؤون الجماعات المحلية من الضروري تحديد مهام مسيرتها بدقة من خلال إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية وهذا قبل الانتخابات المحلية المقبلة.

نقطة ثانية سيدي الرئيس فيما يخص السكن، إن البرنامج السكني الطموح سواء كان في طريق الإنجاز أو لم ينطلق بعد يواجه صعوبات جدية فيما يخص تجسيده الفعلي على أرض الواقع في الآجال المحددة.

الأسباب الأساسية التي تعرقل حسن الإنجاز هي:

- العقار: إن الصعوبات التي تواجه عملية اختيار الأرضية لاستقبال البرامج السكنية تكمن في عدم التحكم في العقار.

- وسائل الإنجاز: بعد حل أغلبية المؤسسات العمومية لأسباب اقتصادية، لم نستطع لحد الآن ملء الفراغ الناتج عن ذلك الحل المتعجل.

- مواد البناء: أسعار مواد البناء غير مستقرة ولا تتوقف عن التصاعد بطريقة عشوائية حيث لا يوجد أي تحكم في هذا المجال، الشيء الذي انعكس سلبا على إنجاز المشاريع السكنية.

سيدي الرئيس، إن رفع هذه العراقيل سيؤدي إلى تسليم المشاريع في الآجال المحددة.

نقطة أخرى السيد الرئيس فيما يخص الرقابة، مكافحة الفساد عمل دائم يتطلب ضرورة وضع كل الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة تحت تصرف مؤسسات الدولة المكلفة بهذه المهمة الصعبة.

إن أعوان الدولة المكلفين بالقيام بهذا العمل الحساس يجب حمايتهم بقانون خاص يوضح دورهم وتجهيزهم بالإمكانيات حتى يتمكنوا من إنجاز عملهم بصرامة خارج كل محاولات الرشاوي أو الضغوطات. إن تدخلاتهم في الميدان يجب ألا تخضع إلا للقانون والنصوص الرسمية المعمول بها.

مع الأسف، سجلنا في السنوات الأخيرة أن البرنامج التنموي تم تسجيله تحت خاتم الاستعجال حسب المسؤولين المكلفين بتأطير إنجاز أشغال مختلف المشاريع.

من هذا المنطلق بعض مسؤولي الولايات يقومون بإعطاء أوامر شفوية إلى الهيئات الموجودة تحت سلطتهم للتدخل على أرض الواقع بدون اللجوء إلى تطبيق الإجراءات الإدارية المفروضة من طرف قانون الصفقات العمومية.

هذا الخرق للقانون يسبب أضرارا جسيمة للإطارات المخولة للسهر على تجسيد البرنامج المذكور أعلاه على أرض الواقع ومراقبة نوعية الأشغال.

سيدي الرئيس، إن تدخلكم أمام مسؤولي الولايات مطالب به كي يسهروا على تنفيذ العمليات وفق قوانين الدولة وليس لإجبار الهيئات الموجودة على مستوى الولايات بالعمل خارج القانون.

البطالة: إن برنامج التنمية المسجل والمطروح على أرض الواقع في مختلف المجالات وخاصة منها البناء، الأشغال العمومية والري سمح بتوفير عدد هام من مناصب الشغل مما أدى إلى تقليص واضح في نسبة البطالة.

أيضا تجب الإشارة إلى أن البرامج الفلاحية ساهمت في تحسين المستوى المعيشي لكثير من المواطنين...

(لكن رغم الجهود المبذولة والإرادة السياسية للسلطات العمومية لتجاوز الأزمة التي عانى منها المجتمع الجزائري في العشرية 1990/1999 وإعادة تنشيط الآلة الاقتصادية بشكل كبير يجب أن تكون لنا الحكمة والشجاعة للاعتراف أن البطالة موجودة دائما وأنها تمس عددا كبيرا من المواطنين وخاصة منهم خريجو الجامعات.

إن البطالة ظاهرة اجتماعية يجب محاربتها في الميدان بخلق مناصب شغل دائمة وحقيقية كما يجب على السلطات العمومية أخذ إجراءات فعلية للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المزرية للبطالين.

أمر يتعين علينا جميعا دراسته، وتكثيف جهودنا من أجل إشراك المواطن في الحياة السياسية، باعتباره ضلعا أساسيا في الحكم الراشد واسترجاع ثقته. وأعتقد بأن ذلك ما عبر عنه المواطن بصفة واضحة عندما التف حول برنامج رئيس الجمهورية سنة 2004؛ في حين لا نجد نفس الالتفاف عندما تقوم مؤسسات الدولة بتطبيق هذا البرنامج، ونستنتج من هذا بأن الإصلاحات التي مست هياكل الدولة، سواء التي تمت في السنوات الأخيرة أو القائمة حاليا، لم تقم بالترجمة الحقيقية للأهداف التي توخاها هذا البرنامج، ويظهر ذلك في تفشي ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة، السطو على المال العام، الرشوة، المحسوبية، البيروقراطية والجريمة المنظمة؛ وهذا رغم ما صادقت عليه المؤسسة التشريعية من منظومة تشريعية غاية في الحداثة ومتلائمة مع ما تملكه بقية الدول المتقدمة، إلا أن المشكل يكمن في وضع هذه المنظومة موضع التنفيذ بعدالة وإنصاف وصرامة في نفس الوقت. ولا يتأتى ذلك إلا بتدعيم أجهزة الدولة وخاصة العدالة، وجعلها قادرة على التصدي لمثل هذه الظواهر، وهذا باللجوء إلى مبدأ سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناءات.

الفرصة سانحة - سيدي الرئيس - للعمل على استرجاع ثقة المواطن من خلال تعديل قانون الانتخابات المقبل وذلك باعتماد نمط اقتراح يهدف إلى إفران مجالس منتخبة تمثيلية مستقرة قادرة على التكفل بانشغالات المواطن ويضمن المشاركة ومحاربة الفساد وسيطرة المال، وقانوني البلدية والولاية وذلك بتوضيح صلاحيات المنتخب والإدارة وضمان الخدمة العمومية للمواطن واستقرار المجالس المنتخبة وانتهائها وابتعادها عن الشعبوية.

تهيئة الإقليم: حمل برنامج الحكومة أيضا محورا أساسيا يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ويرتكز هنا على اتباع سياسة التوازن الفعال، وضمان الرقي الاقتصادي والاجتماعي لجميع جهات البلاد، وهو انشغال المواطن منذ أمد طويل، وأعتقد بأن الوضعية المالية للبلاد تساعد على

لا يجب التقليل من شأن هذه الظاهرة لأن انعكاساتها قد تسبب أضرارا تمس بتوازن المجتمع أو الاعتماد على الأرقام المقدمة هنا وهناك كأن أزمة البطالة قد تم تجاوزها.

ذلك محتوى تدخلي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود، الكلمة الآن للسيد إبراهيم بولحية.

السيد إبراهيم بولحية: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،

سانحة اليوم هي مناقشة برنامج الحكومة، والمؤكد أن المحاور التي جاء بها هذا البرنامج هي محاور غاية في الأهمية، والتي سأطرق لها وعلى رأسها الحكم الراشد؛ هو هدف نسعى إليه منذ انتخاب رئيس الجمهورية سنة 1999.

ولا شك أن ما تحقق كثير بكل المقاييس، لكن يبقى المواطن الجزائري يتطلع إلى المزيد من التكفل بانشغالاته وتطلعاته.

إن الحكم الراشد هو الذي يلمسه المواطن ويتحسسه وينعكس عليه إيجابا وتتوفر فيه معايير أو مقاييس المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون، لا شك أن هذه المعايير يمكن تحقيقها بانتهاج سياسة التواصل بين المواطن والدولة باعتبارهما في خندق واحد، يهدفان إلى بناء دولة الحق والقانون التي ترى نفسها تعبيرا عن المواطن وتجسيدها مؤسسيا ضامنا لحقوقه وأمنه واستقراره.

إن ما نلاحظه هو أن مجموع الإصلاحات بقيت غير مقنعة للمواطن بضرورة المشاركة والالتفاف حول دولته، وهو ما جسده النسبة الضعيفة لمشاركته في الانتخابات التشريعية السابقة، وهو

تحقيق هذا التطلع وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم رصد مبالغ هائلة لتجسيده.

ولذا، يتعين ردم الهوة بين الريف والمدينة بضمان تنمية ريفية متوازنة ومنسجمة وهو انشغال حمله برنامج الحكومة وأولاه عناية كبيرة.

نتمنى أن ينال هذا القطاع الدعم الكامل من الحكومة، وأن يحظى بالاستقلالية وبالاعتمادات المالية المطلوبة، وصولاً إلى وضع مخطط وطني يهدف إلى تقليص الفوارق الجهوية والتقليص من النزوح الريفي وتنمية المناطق الريفية.

كما أتساءل في آخر هذا الموضوع عما إذا كانت التنمية وتهيئة الإقليم قد تمت بناء على مشاركة المواطن وممثليه على كل المستويات أم هي من وضع مكاتب دراسات في منأى عن المشاركة التي هي لازمة من لوازم الحكم الراشد؟

النشاط الدولي: ألاحظ بأن برنامج الحكومة قد قدم تصوراً فيما يخص المغرب العربي، هادفاً إلى بناء مجموعة جهوية منسجمة ومتجانسة.

آخذين بعين الاعتبار المواقف الثابتة للجزائر، الداعمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وموقف الجزائر الثابت منها، لم يتطرق البرنامج الموزع ولو بإشارة واحدة إلى اتحاد المغرب العربي ... (القائم بهياكله ومؤسساته، في حين تمت الإشارة إليه في عرض رئيس الحكومة.

لا شك أن الجزائر طرف مؤسس وفاعل في هذا الاتحاد، وهذا ما أكده فخامة رئيس الجمهورية في مختلف خطابه بصريح العبارة: «إن استكمال بناء وحدة المغرب العربي خيار استراتيجي لا مناص لنا منه، المغرب العربي الذي نريده ركين الدعائم، متجانسا في معناه ومبناه».

وآمل أن تواصل الحكومة تدعيم هذا الاتحاد، وتفعيل مؤسساته وهياكله لأداء دورها في بناء هذا الصرح المنشود. شكرا سيدي الرئيس.)

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم بولحية، بإمكانك في مداخلتك أمام لجنة المرأة للبرلمان المغربي أن تكمل المداخلة! شكرا للسيد إبراهيم،

شكرا لكم جميعا. بذلك نكون قد أنهينا النقاش المخصص للسيدات والسادة أعضاء المجلس.

نشكر الجميع على المشاركة، على التنوع في الرأي الذي كان في بعض الأحيان يعكس وجهة النظر للعائلات السياسية والبعض الآخر - ربما - يعكس وجهة نظره.

إذن المواقف الرسمية للعائلات السياسية سوف نستمتع إليها بعد قليل عندما نمكن السادة رؤساء المجموعات البرلمانية من أخذ الكلمة، ولهذا أقترح عليكم أن نوقف الجلسة لمدة نصف ساعة ثم نعود لسماع تدخلات المجموعات البرلمانية. شكرا لكم والجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة على الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء واستئنافها في الساعة السادسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغال جلستنا، مثلما كان مبرمجا وبعد سماعنا للعرض الذي أتى به السيد رئيس الحكومة حول البرنامج المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني وبعد فتح النقاش الذي كان ثريا ومتنوعا، الآن نتيح المجال للمجموعات البرلمانية لكي تتدخل وتعبّر عن مواقفها من هذا البرنامج ومثلما هو جار العمل به في مجلس الأمة، نبدأ بالمجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ونحيل الكلمة إلى رئيسها السيد فريد هباز فليتكفل مشكورا.. يبدو أن الحبر لم يجف بعد!

السيد فريد هباز: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء ومعاونيهم المحترمون، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الحكم الراشد الذي يحافظ على الفرد والمجتمع والدولة في إطار العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي والمحافضة على الثروات وعلى المال العام وأن تجد المرأة مكانتها وللطفولة رعايتها.

ألا يمكن سيدي رئيس الحكومة أن نتعاون من أجل مصداقية أكثر للانتخابات ونزاهة أقوى للديمقراطية وثقة أمتن للمواطن وأن نعمل على تعديل حقيقي وصادق لقانون الانتخابات لاسترجاع الفئات المغيبة والغائبة عن صناديق الاقتراع والمقدرة بـ 65%.

سيدي الرئيس، إن الجهود المبذولة من الطاقم الحكومي كبيرة حتى وصفت الجزائر بأنها ورشة في كل ميدان، وعندما تقترب من المواطن ونزوره في عقر داره ونزور المنشآت نجد أن الأمر يحتاج أن نجيب عن أسئلة كثيرة وأن نأخذ بالتصويبات الجادة في كثير من المجالات وعلى سبيل المثال. ففي مجال السياسة المالية والاقتصاد، نحن في حركة مجتمع السلم:

- نشيد بعملية خفض المديونية الخارجية إلى أقل من خمسة ملايين دولار وهذا عمل جاد وبيعد شبح رهن مستقبل الأجيال ويعطي حقا للأجيال من أجل أن تعيش وتنعم في مستقبل زاهر.

- إلى أي مدى - سيدي الرئيس - وصلت الإصلاحات البنكية والمالية؟

- لماذا الإصرار - سيدي الرئيس - على عدم التيسير لفتح بنوك أو شبابيك بنكية بالتعامل اللاربوي كما هو الحال في أمريكا وكندا وبريطانيا وجل الدول العربية؟

- أيمكن أن ننتقل تدريجيا من الحماية الاجتماعية الاستهلاكية إلى التنمية الاجتماعية الاستثمارية؟

- هل حان الوقت لإدراج أموال الزكاة في مجال الاستثمار لمستحقيها من خلال المنظومة المالية والاقتصادية للدولة الجزائرية، فإن المواطن يريد أن يرى زكاته في المنشآت الصحية والخيرية والتربوية وغيرها؟

- متى نعدد مصادر ميزانية الدولة، فإن خزان المحروقات نفاذ ومستقبل الجزائر مرهون؟

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باديء ذي بدء أتقدم بالتهنئة القلبية الخالصة للسيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري على الثقة التي نالوها من فخامة رئيس الجمهورية متمنيا لكم التوفيق في مهامكم كما لا يفوتني أن أهنيء الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال وعيد الشباب.

السيد الرئيس، إن البرنامج الذي وضع بين أيدينا حظي بدعائم القوة:

- أولا: كونه مستمدا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب.

- ثانيا: بحكومة التحالف الرئاسي ذات الأبعاد الثلاث.

- ثالثا: بالوفرة المالية نتيجة ارتفاع سعر المحروقات.

- رابعا: بوفرة تساقط الأمطار وهذا بفضل الله سبحانه وتعالى.

- خامسا: بشعب طيب، كريم، تواق إلى التنمية والبناء ومحب للمصالحة وأن يرى الجزائر في مصاف الدول المتقدمة.

سيدي الرئيس، إن البرنامج الذي وضع بين أيدينا هو الفعل التنفيذي لبرنامج رئيس الجمهورية وبالتالي يعتري الفعل التنفيذي قوة وضعف، نزول وصعود، تقدم وتأخر، وعلى هذا فإن المسار الحقيقي والجاد يحتم علينا في حركة مجتمع السلم أن نتصفح هذا البرنامج بالتقييم والتقويم والتطوير رغبة في أن نأخذ بيد الحكومة إلى تنفيذ أنضج ونتائج أفضل لأن شعبنا يحتاج منا أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أحسن ولا نراكم إلا محسنين إن شاء الله.

السيد الرئيس، إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كان بمثابة البلمس الذي ضم الجراح ومسح الدموع وأحل الأمن والاستقرار وأعطى الإشارة إلى الإقلاع التنموي ومواصلة مسار الإصلاحات الذي نأمل في حركة مجتمع السلم أن يكون عميقا وشاملا وشجاعا لأننا جميعا ننشد

– ترشيد عمليات الدعم؛
 – تشكيل أجهزة رقابة ومتابعة صارمة؛
 – رسم أهداف الاكتفاء وآلياته خاصة في مجال الحبوب والخضر لضمان الحد الأدنى من العيش؛
 – تجديد ثروة النخيل بما هو مقرر وإدخال عمليات التصنيع في مجال التمور.
 السياسة التربوية والتعليمية والتكوينية والبحثية: لا يمكن لعامل أن لا يشهد بوفرة المؤسسات التربوية والجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد والأحياء الجامعية والنقل الجامعي ونحن في حركة مجتمع السلم نقول قارنونا هذا مع غيرنا ومع ذلك لا بد من النصح والاقتراح وطلب الأفضل.
 – نريد استقرارا لمنظومتنا التربوية وكفانا من التجارب ذات البعد التنافسي الفكري والأيدولوجي.
 – تشجيع البحث العلمي وتطويره.
 – الاهتمام الاجتماعي والعلمي والبيداغوجي بالأستاذ.
 – الربط بين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والمؤسسات الإنتاجية والبحثية.
 – الاهتمام بالمتفوقين على جميع المستويات.
 – نريد موقع لشهادة (PGS) في منظومتنا الجامعية وآليات الربط بالشهادات الأخرى.
 السياسة الشبانية والرياضة والإعلام:
 – إحداث التوازن الجهوي في عمليات الاهتمام الخاص بالمناطق الصحراوية.
 – التركيز على الكفاءة والنشاط الرياضي النزيه بعيدا عن صراع البارونات الذي أضعف الرياضة في بلادنا وأخضعها للابتزاز.
 – فتح النقاش حول حرية الإعلام والاتصال وتهيئة الأجواء أمام فتح السمع البصري بالشكل المدروس والمتدرج لاستيعاب تداعيات العولمة وتوسيع قاعدة التعددية بما يخدم التنمية ويحقق روح الحكم الراشد.
 – نشيد بالجهود المبذولة في هذا المجال ونضيف ضرورة ترشيد إنجاز المصحات المختلفة حسب ظروف الولايات مثل العيادات المتخصصة في أمراض العيون تبني بعيدا عن الولايات المستحقة

– نثمن قرار تخفيف فاتورة الكهرباء على مناطق الجنوب نظرا للوضعية المناخية والعزلة المفروضة.
 – نؤكد مرة أخرى – سيدي الرئيس – على رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20.000 دينار جزائري ومعالجة عاجلة للأجور المتأخرة قبل حلول شهر رمضان المبارك.
 سيدي الرئيس، إن تأخر تصفية وبيع المؤسسات في مجال الخوصصة أعطى فرصة للبنسة والبيع الانتقائي وعدم الشفافية وضمحلل بعض المؤسسات والمصانع شيئا فشيئا فهي أموال هذا الشعب وأنها أمانة في أيدينا جميعا، لا العمال استفادوا ولا المستثمرون المستحقون استفادوا بحق ولا الجزائر انتفعت.
 سيدي الرئيس، إن المعالجة السطحية لمفات من عبث بالمال العام لا تقوي ثقة المواطن في دولته لأن المال ضاع والسجن لا يرجعه بل أصبحت السجون للترفيه تحت شعار حقوق الإنسان وحقوق السجين.
 ألم يحن الوقت لمؤسسات إعادة التربية أن تتحول من الفندقية إلى مجال البناء والتنمية والتشجير والسقي والإنتاج وفي المجالات المختلفة؟
 سياسة التشغيل والعمل: إن سياسة المسكنات المنتهجة في مجال التشغيل لا تنتج ولا تغني من جوع، الشبكة الاجتماعية، عقود ما قبل التشغيل، ورئيس الجمهورية وعد في برنامجه بـ 2 مليون منصب شغل.
 ألا يمكن التفكير في ديوان وطني موحد للشغل هممه بناء مؤسسات في أرض الواقع سواء بالدعم أو بالتوجيه أو بالشراكة خاصة في مجال الخدمات لتوفير مناصب شغل قارة؟
 ألا يمكن توحيد اهتمامات بناء المؤسسات المصغرة والمتوسطة في قطاع واحد أو شبك وحيد بعيدا عن التشتيت وإعطاء فرص لاستغلالات سياسية وهدر المال العام.
 السياسة الفلاحية والصيد البحري: إن الجهود المعتمدة المبذولة في هذا الميدان والأموال المرصدة شيء نثمنه، ونقول أبعثوا السماسرة من هذا المجال والعمل على:

الاستثمار الحقيقي كما نراه في حركة مجتمع السلم يجب أن يكون في الإنسان، تكويننا وتربية وتثقيفنا وتعليمنا ورسكلة، لأننا نريد أن ننجب من ينتج ويبني ويحافظ على ذلك وبالتالي فإن ظاهرة الفساد والانحرافات والآفات الاجتماعية والتخندق في أروقة العنف والاختطافات والنهب والسرقات كادت أن تأتي على الأخضر واليابس وبالتالي سيدي الرئيس حركة مجتمع السلم تؤكد على ما يلي:

أولاً: يجب أن تلعب الأسرة دورها من خلال التربية والتوجيه.

ثانياً: أن يضطلع المسجد والمدارس القرآنية بمهامها.

ثالثاً: أن يوفر الجو للمدرسة الجزائرية من أجل أن تساهم في علاج هذه الأمراض وتنتج الجيل الفعال واليقظ.

رابعاً: على التلفزيون والإذاعة وكل وسائل الإعلام أن تعدل عن البرامج التي لا تفيد وتتخندق في تربية الجيل وتلقيه الثوابت وقيم الأمة والعلوم والنشاطات الموجهة.

خامساً: أقترح قناة تلفزيونية للأطفال والشباب ببعد تعليمي وتربوي.

سادساً: هناك ظاهرة مخيفة تتمثل في عزوف الشباب عن الزواج مما أسفر عن 8 ملايين عازب وعانس وأطلق العنان لكل أشكال الابتزاز ونحن في حركة مجتمع السلم نقترح على الحكومة الموقرة إنشاء صندوق للزواج على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الشقيقة.

سياسة بناء وتجديد وتطوير هياكل الدولة: سيدي الرئيس، إن بناء وتطوير وتجديد المؤسسات هي مسائل ذات أهمية لأنها الوعاء الذي يحتضن إطارات البلاد ويحد من هجرة الأدمغة وضمن عمل جاد لإدارتنا وتحقيق الحكم الراشد المنشود لذا أقترح ما يلي:

1 - تعديل قانون الانتخابات لاسيما في مجال الرقابة وضمن الترشح لكل مواطن له حقوقه المدنية والسياسية بعيداً عن لغة التحفظات غير المؤسسة ومراجعة النسبية بشكل يضمن استقرار

كالوادي، وورقلة، غرداية، أيعقل هذا؟! - أيعقل - سيدي الرئيس - عدم وجود أي مستشفى جامعي في كل الجنوب؟ هذا إجحاف كبير لا بد من تداركه وفي أقرب وقت.

- هناك ابتزاز للمريض من طرف الخواص خاصة الذين تأخذهم مؤسسة الضمان الاجتماعي بالتكفل والمطلوب الشفافية بشكل مكتوب.

- مراجعة أجور الأطباء أمام أجور الأطباء الأجانب.

السياسة البيئية والسكن وتهيئة الإقليم: أشيد بالجهود المبذولة وأقول: إن إنجاز الحدائق غير عادل في البرنامج وهناك إهمال لجل ولايات الجنوب ما عدا ولاية الأغواط وهي بأمس الحاجة إلى ذلك، نظراً لقساوة الطبيعة والعمل على تشجيع الخواص على إنشاء حدائق ومنتزهات مع توفير العقار والقرض والدعم.

وفي مجال السكن، إن حركة مجتمع السلم ترى أن هناك إنجازات كبيرة لا بد من ذكرها، لكن أمام التوزيع - أحياناً - غير العادل وعمليات الفساد التي تعرفونها تجعل الكثير من أهل الاستحقاق لا يصلون ولهذا أقول:

- ترقية عملية التوزيع بشكل يضمن التوازن والعدل؛

- وفي مجال البناء إبراز الهندسة المعمارية الأصيلة للجزائر العميقة؛

- مراعاة البيئة المحلية في عمليات البناء وعدم استنساخ المخططات من ولاية إلى أخرى خاصة في مناطق الجنوب الساخنة؛

- مراجعة التمييز في سعر تكلفة البناء بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية لأن ذلك يعرقل برنامج رئيس الجمهورية والمقدر بمليون سكن؛

- إنشاء مراكز لمراقبة الحديد المستورد لتحديد درجة الإشعاع لحماية المواطن من الأمراض الفتاكة.

سياسة التنمية البشرية: سيدي الرئيس، نثمن الثراء الذي حظيت به منظومتنا القانونية في كل المجالات وانتشار الورشات هنا وهناك إلا أن

دون أن أنسى الدور الجزائري المحوري في إفريقيا وإصلاح الجامعة العربية والحضور الدائم في المحافل الدولية سواء بدبلوماسية الجهاز التنفيذي أو بالدبلوماسية البرلمانية. شكرا لكم؛ والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد هباز، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم والآن أحيل الكلمة إلى السيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الكلمة لك.

السيد ناصر بوداش: شكرا سدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الإعلامية، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي في البداية أن أجدد التهنئة للسيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي حظي بها لدى فخامة السيد رئيس الجمهورية ولدى الزملاء في المجلس الشعبي الوطني.

قد عرض علينا السيد رئيس الحكومة خطة عمل حكومته المنبثقة من برنامج السيد رئيس الجمهورية وهو ما يعزز بالتأكيد قيمة الوثيقة من حيث إنها مستمدة من المسعى الرئاسي الذي نال رضى الأغلبية وتزكيتها مرتين.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، لقد أكد لكم التجمع الوطني الديمقراطي من خلال تصويت نوابه في المجلس الشعبي الوطني على مساندته لطاقتكم ودعمه للبرنامج الذي عرضتموه على البرلمان، وأريد هنا أن أعبر باسم زملائي من كتلة حزبنا في مجلس الأمة عن مساندتنا ودعمنا لمسعى الحكومة خلال تنفيذ هذا البرنامج وما سيقدم إلينا من

الجهاز التنفيذي البلدي وبمشاركة أصحاب النسب المعتمدة.

2 - توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة محليا لضمان تنمية مستقرة واحترام إرادة الشعب.

3 - إنشاء مجالس جهوية ذات طابع استشاري ورقابي لضمان تنفيذ المشاريع.

4 - إنشاء مجلس لمتابعة ومراقبة تطبيق صندوقي الهضاب والجنوب على المستوى المحلي.

5 - العمل على مراجعة قراءة المجلس الدستوري الذي حرم نواب البرلمان الجزائري من متابعة ومراقبة النشاط المحلي وهم ممثلو الشعب إذ سلطة الوالي تفوق دور النائب وهذا أمر غير عادل، ولا ينتفي مع مهمته الوطنية ويمكن الاستفادة في هذا الأمر من دول تتبنى النظام الرئاسي.

6 - إنشاء ديوان وطني لمتابعة وإنشاء الحدائق العامة والمنتزهات.

7 - إن مع استمرار تطبيق نظام قسيمة السيارات أقترح توجيه هذه الأموال إلى توظيف أعوان لنظافة الطرقات، وصيانتها وتزويدها بالمرافق البسيطة والضرورية كالهاتف وآليات الإطفاء واستراحات ضرورية.

السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي: لقد استعادت بلادنا مكانتها الطبيعية في المحافل الدولية والفضل في ذلك لله ثم للسيد فخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة وجهود المخلصين في هذا الوطن، فالحمد لله الذي وفقه في الوفاء بهذا الالتزام الذي قدمه أمام الشعب الجزائري سنة 1999، وعلى الدبلوماسية الجزائرية أن تواصل هذا المشوار وهنا نثمن عاليا موقف الجزائر تجاه القضايا العادلة في العالم وخاصة القضية الفلسطينية وقد أكد برنامج الحكومة بأن تبقى الجزائر على تضامنها التام والكامل مع الشعب الفلسطيني الذي ندعوه إلى الاستفادة من الرصيد الجزائري كما استفاد من تجربة الثورة التحريرية المباركة نرجو أن يستفيد الأشقاء في فلسطين من تجربة المصالحة الوطنية والبناء الوطني في الجزائر والأمر هو ذاته بالنسبة للعراق ولبنان والسودان وسواها.

بدون استغلال، وهو أمر مقلق في تصور مستقبل الاقتصاد الوطني وهو موضوع بحاجة إلى إيجاد حلول سريعة وفعالة.

إن التجمع الوطني الديمقراطي يساندكم في حرصكم على استمرار مسار الخوصصة وسيكون بجانبكم دوماً في المضي قدماً بهذه العملية وفي مواجهة العراقيل الإيديولوجية، بالفعل من غير المعقول أن نستمر دورياً في طرح قضية الأجور غير المدفوعة في المؤسسات العمومية العاجزة، ونحن نساند دفع هذه الأجور حالياً كونه واجباً قانونياً، كما أنه من غير المعقول أن نتحدث دورياً على التطهير المالي لمؤسسات عمومية فاشلة بمئات الملايير من الدنانير على حساب المجتمع.

يجب على الدولة الحفاظ على المؤسسات العمومية الاستراتيجية كما يجب على الدولة أن ترافق بإمكانياتها فتح رأس مال المؤسسات الصناعية الكبرى لشركاء يمكنهم إدخال الجودة في هذه المؤسسات وتوفير سوق لها خارج حدودنا، وأحسن مثال هنا هي الشراكة مع (ISPA)، وفي نفس المفهوم الحارص أولاً على تعزيز الاقتصاد الوطني يعود على الدولة واجب الإسراع في خوصصة باقي المؤسسات العمومية من أجل إعادة بعث النشاط فيها أو إخراجها من حلزون التقهقر القاتل.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي نقف بجانب الحكومة في كل ما تبادر به من أجل تطهير محيط الاقتصاد الوطني من مختلف أنواع التلاعب بالقانون في مجال الجمركة أو الضرائب أو المستحقات الاجتماعية أو الجدوى.

بالفعل لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية في مناخ قاهر للمستثمرين الحقيقيين وجو تترعرع فيه الأموال السوداء والغش والمضاربة التي ينجر عنها كذلك التذمر الاجتماعي المشروع والذي تتغذى منه أيضاً الجريمة الكبرى.

سيدي الرئيس، أما في المقام الخامس والأخير، نناشد الحكومة إلى المزيد من التدابير والتشجيعات من أجل توسيع شبكة الاستثمار وخلق مناصب

مشاريع قوانين لتجسيده.

في قيامنا بهذا الدور سنحرص على تبليغكم انشغالات المواطنين وتزويدكم بمقترحات ترمي إلى المزيد من الفعالية في عمل الحكومة خدمة للجزائر والجزائريين والجزائريات، ذلك ما قام به زملائي من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي خلال تدخلاتهم حول هذا البرنامج وذلكم أيضاً ما سأقوم به في مداخلتني هذه حول الجانب الاقتصادي من برنامجكم كون التنمية الاقتصادية هي الرهان الحقيقي لبلوغ جميع الأهداف الهامة الأخرى من برنامجكم سواء تعلق الأمر بالاستقرار أو بالتنمية الاجتماعية وحتى ببناء دولة معاصرة تحت سلطة القانون.

سيدي الرئيس، إننا نتفق مع الحكومة على ضرورة تعزيز النظام المعلوماتي الاقتصادي كون تنميتنا تحتاج اليوم إلى توجيه وإرشاد في ظل اقتصاد السوق لكي تتماشى التنمية مع حاجيات المواطنين والاقتصاد وكذا توزيع الاستثمار على كل نواحي التراب الوطني، فبعد عشرين سنة من تحرير المبادرة الاقتصادية حان الوقت أن تعود بلادنا إلى إرشاد التنمية من منطلق حقائق لا تأتي إلا من نظام معلوماتي اقتصادي فعال وكذا من توجيه الاستثمار بعوامل التحفيز في إطار دور الدولة.

ثانياً، نشارك الحكومة أيضاً في حرصها على استكمال إصلاح المنظومة المالية والقواعد القانونية للاستثمار من منطلق القناعة بأن على بلادنا أن تعزز وتيرة التنمية وحجم الاستثمارات بغية مواكبة تعزيز شبكة الهياكل القاعدية وترقية ظروف التنمية في مختلف الولايات وكذا بغية التكفل بطلب الشغل من طرف المواطنين.

وبالفعل هناك خلل واضح اليوم عند المقارنة ما بين الحجم الهائل من القدرات المالية التي تجندها الدولة وحدها في خدمة التنمية والتي وصلت إلى أكثر من 150 مليار دولار والمستوى المحتشم للاستثمارات الاقتصادية من طرف المقاولين والمؤسسات في الوقت الذي تتكدس فيه قدرات مالية تفوق 1000 مليار دينار في المنظومة المصرفية

المواطنين في المسار التنموي الهام الذي تمر به بلادنا اليوم، ثقة تأتي بتجديد أقوى قدرات بلادنا. ذلكم هو مغزى المقترحات التي عرضها التجمع الوطني الديمقراطي على المواطنين والمواطنات وعددها 140 لتعزيز نتائج البرنامج الخماسي لفخامة السيد رئيس الجمهورية الذي نسانده والذي ندعم حكومتكم في تجسيده ميدانيا.

وفي خاتمة المداخلة أتمنى لكم التوفيق والنجاح في خدمة الجزائر، جزائر استشهد من أجلها مليون ونصف مليون شهيد جزائر استشهد من أجل بقائها عشرات الآلاف من شهداء الواجب الوطني، جزائر يجب عليها أن ترقى إلى مستوى التضحيات الجسيمة التي قدمها شعبها للخروج من الأزمة بما في ذلك التحرر من الأزمة الاقتصادية والمالية التي عشناها جميعا في زمن ليس ببعيد؛ والسلام عليكم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي والآن أحيل الكلمة إلى السيد عمار مهدي، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، الكلمة لك.

السيد عمار مهدي: شكرا. بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، يسعد المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي لمجلس الأمة أن تقدم وجهة نظر أعضائها في برنامج الحكومة المعروض أمام مجلس الأمة الموقر. برنامج حكومي مستلهم في محاوره الرئيسية من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وتعتبر المرجعية الأساسية لعمل الحكومة التي تعزز وتفخر بجهدنا.

ومن باب التنوع في وجهات النظر، والروح العالية من المسؤولية والتفاني في الخدمة العامة وتسريع وتيرة التحديث والاهتمامات الكبرى فإنه من واجبنا كشخصيات وطنية تاريخية وكفاءات

الشغل لأنه الهدف الجوهرى لأي تنمية كانت، ولأنها أيضا المصدر الأساسي لضمان الاستقرار الوطني ورفاهية جميع المواطنين.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي مقتنعون بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى خلق مداخيل مالية للبلاد بالموازاة مع المحروقات أولا، وثانيا خلق سوق عمل يتكفل اليوم وغدا بحاجيات الشغل لكي لا تكون وتيرة التنمية الحالية مجرد مرحلة إيجابية على عاتق الدولة فقط، مثلما كانت في الستينيات والسبعينيات.

ذلكم ما يجعلنا نشجع الحكومة على اتخاذ كل المبادرات التي من شأنها تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل وأن تجعل من هذا الهدف مرجعيتها الأساسية لاتخاذ تدابير جبائية أو تشجيعات في مجال القرض وتحفيزات أخرى.

إننا مقتنعون أن الالتزامات الحالية أو المستقبلية للجزائر في المجال الاقتصادي لا يمكن ولا يقبل أن تؤدي بنا إلى تعزيز فضاء الاستهلاك على حساب أهداف الإنتاج والشغل وخاصة عندما نرى أن مثل هذه الانشغالات بالذات تحرك اليوم حتى الدول الكبرى في العالم عندما تصبح أمام رهان الحفاظ على قدراتها الاقتصادية الوطنية أو مكافحة ظاهرة البطالة في أوساط شعوبها، فعلينا أن نتمعن في هذه الأمثلة وأن نواجه مثل هذه التحديات التي تقع على الجزائر بحجم وثقل أكبر وأخطر كون أوضاعنا اليوم مرهونة بالمحروقات التي لا نتحكم في سوقها ولا نكتسب احتياطا كبيرا منها.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

من خلال هذه المساهمة التي جاءت تكملة لتدخلات زملائي من المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، لقد أردنا أن نؤكد لكم دعمنا وثقتنا، دعم يريد نجاح حكومتكم ومن خلاله نجاح الجزائر أولا وقبل كل شيء.

إن الرهان الجوهرى اليوم يكمن في تعزيز ثقة

بعين الاعتبار الأشواط المعتمدة التي قطعها، إلا أن الوضع يقتضي وضع إطار تشريعي جديد وفعال للأحزاب السياسية وتطوير الحياة الجموعية عبر إقامة أقطاب قوية مؤهلة للتداول بعيدة عن تلبية مطامح شخصية أو فئوية ضيقة احتكارية مصادرتية. أقطاب جادة وقادرة على تعزيز سلطة الدولة وخلاقة لأجواء الثقة في المؤسسات الوطنية وطرح المشاريع المجتمعية المتشعبة بالنجاعة الاقتصادية والتآزر الاجتماعي وإشاعة قيم المصالحة والمواطنة وأيضا طرح المبادرات الميدانية الفاعلة لإعطاء محتوى ملموس للديمقراطية المحلية.

أتمنى ألا يفهم قولنا هذا من باب التطويح أو التقليل بما هو قائم من مؤسسات حزبية سياسية أو مجتمع مدني وإنما حالتنا الراهنة تقتضي أن نعيد النظر فيما هو قائم لنضيف إلى ما أنجز بما هو ليس موجودا.

ونتساءل في بعض الأحيان عن الورشات الإصلاحية الكبرى التي انطلقت منذ مدة طويلة وواكبت مرحلة التغيير والانتقال وآليات التنفيذ والتقييم حتى للحكم الراشد.

نتساءل لماذا النقص في التعريف بها وبالمجهودات التي بذلت؟

والسؤال المطروح، لماذا لا نوسع الرؤى والتوضيح عن الورشات الكبرى حول إصلاح العدالة وإصلاح مهام الدولة والتربية والتعليم... الخ؟

المواطن والإدارة العمومية: لا يخفى علينا جميعا حاجتنا الأكيدة لخلق علاقة ثقة متبادلة بين الإدارة والمواطن تقتضي تبسيط وتسهيل التدابير والإجراءات والشكليات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، خاصة بالتقليل من مطلبيات الوثيقة الكثيرة التداول كشهادات الحالة المدنية التي يجدها التلاميذ في بداية كل موسم دراسي مهما كان طوره الدراسي وملفات استحقاقات المجاهدين وأرامل الشهداء وذوي الحقوق وتعدد الوثائق والملفات، الطوابع والأختام... الخ.

لابد من المرونة في استصدار الوثائق الرسمية كالوكالات والشهادات وحتى التبليغات القضائية... الخ

عيناها فخامة رئيس الجمهورية (الفقرة 2 من المادة 101 من الدستور) أن نبدي أمامكم وأمام الرأي العام الوطني بالملاحظات التالية:

- التشريع: إذا كانت القوانين العديدة التي صادقت عليها هيئتنا في مجملها تندرج ضمن الجهود الرامية إلى تثبيت أركان الدولة الحديثة وإعادة تثبيت نظامها وتوسيع وتعميق سياستها الإصلاحية.

لن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن بعض هذه القوانين أثارها غير ملموسة وكأنها جامدة أو مجمدة ولم تعط ثمارها لعدم مرافقتها بالنصوص التنظيمية العملية سواء في مجال العدالة والاقتصاد والمالية والقطاع المصرفي والعقار وغيرها.

فأعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بمجلس الأمة لدى وقوفهم على تطبيق وإدارة ما سبق وصدور من تشريعات وأثرها وتأثيرها المادي والمعنوي لكافة مواضيعها وقفوا عند حقيقتين:

الحقيقة الأولى، اتسمت بالتباطؤ في التعاطي مع موجبات التغيير والتحديث في المسألة الاقتصادية والسياحية والبيئة خاصة، وكذلك المصرفية والمالية، وحتى التشريعات الاجتماعية فيها والثقافية الإعلامية. وهذا يعد إهمالا وتقصيرا وجمودا يطال التشريع وسن القوانين.

الحقيقة الثانية، تبتدىء من خلال السرعة المدروسة في التعاطي مع موجبات العصر ومتطلباته في التشريعات الديمقراطية، الانتخابات، الاستفتاء، حقوق الإنسان، المرأة، السياسة الجنائية الدولية.

فأعضاء مجلس الأمة بالمجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي وبكل وضوح وروح المسؤولية سنعتبر ونتخذ الموقف وقتها من نصوص آتية لاحقة تشكل أرضية صلبة في التحولات الكبرى المتوقعة وتحويرات منتظر إدخالها في مجال التنظيم المؤسساتي.

لكن هذا لا يمنعنا القول في حالات تعودناها من منطلق اختيار أخف الأضرار وأهونها وهذا يجرنا للكلام عن الشأن الحزبي ببلادنا وفئات المجتمع المدني من جمعيات وروابط وتنظيمات... الخ آخذين

صائبة للبنوك لتنمية سياسة قرض أكثر نشاطا وتشجيع إنشاء أدوات تسمح بضمان مراقبة أحسن للموارد مع حاجيات التمويل خصوصا المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة.

الاستثمار الاستراتيجي:

– ضرورة اتباع تشكيل مؤسساتي متطور ومتعاملين اقتصاديين مهرة ومؤهلين؛

– ينبغي أن تقوم معايير التأهيل والأهلية ليس على الضمانات العقارية والرهن أو الشخصية بل أساسا على القيمة الاقتصادية للمشروع وآفاق مردودية الاستثمارات.

من هذا المنطلق نحى قرار فخامة رئيس الجمهورية الرامي إلى خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل دائمة وبعث النشاط الاقتصادي المرفوق بالتكنولوجيات الحديثة.

كما يتطلب الأمر ضرورة تفعيل صناديق الضمانات وشركات رأسمال المخاطرة والتأجير التمويلي وتعاونيات الادخار والقرض، مع الوفاء بالالتزامات الدولية ربعا لثقة المتعاملين وإرساء مصداقية قوية، بما يوفر للمتعاملين الاقتصاديين نظرة واضحة للمستقبل ومنهج أحسن بعيدا عن المبالغة في الحيطة والحذر وبتطبيق سياسة نقدية تركز على مفهوم "القواعد" وما ينوبه به أن التقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولي تشجع السياسة النقدية المنتهجة.

البطالة والتشغيل: سيدي رئيس مجلس الأمة،

– إن مستوى ومميزات البطالة لا يزالان مقلقين؛
– غياب الإنصاف في توزيع مناصب الشغل؛
– ممارسات مضاربة في المؤسسات الخاصة المكلفة بتوظيف اليد العاملة؛

– الفجوة القائمة بين الجهود المالية التي تبذلها الدولة وأهميتها، ونظرة الفئات السكانية الواسعة لهذه الجهود خاصة أنها لا تقطف ثمارها.

هذه العوامل في مجملها وكلها نتج عنها سلوكات فلوسية وجهوية خطيرة.

صحيح أنه بذلت جهود جادة للحد من تفاقم البطالة، ومن تدهور ظروف معيشة المواطنين.

خاصة في مناطق الجنوب لبعده المسافات.

والواقع أنه لا تزال سلوكات في الإدارة والعدالة ومرافق أخرى تضر لدى المواطنين نظرة متشائمة وتزعزع ثقتهم في قطاعات حيوية في الدولة.

فالقضية ليست قضية نصوص وإنما هي قضية ترجمة هذه النصوص وكيفية تطبيقها في الواقع ثم هي قضية آليات التنفيذ ومن يشرف عليها.

هذه الثقة مفقودة وغير متبادلة بين المواطن والسلطات العمومية نتيجة التسيير اللاموضوعي، الفوضوي والبيروقراطي وما ينخره من فساد، سلطان الإرادة فيه المال، الرشوة، النفوذ، الجاه، المحسوبية والنفعية والمصلحية والذاتية... الخ.

مستوى النمو عامة: كما لا يخفى علينا أيضا أن مستوى النمو ونوعيته لا يزالان دون المرجو والمطلوب ولاسيما بالنظر إلى حاجياتنا المتزايدة وباستمرار، والتي يجب تلبيتها:

– بتسريع وتيرة إنمائية أكثر جهدا وقوة؛
– وتنويع مصادر التمويل؛

– وتقييم أعمال التكيف التي تم الشروع فيها والتحكم فيها والتحكم في ضبط ما هو مبرمج ومواصلة تنفيذه بالصرامة اللازمة.

المؤسسات المالية والمصرفية: الإلزام الجبري لمؤسساتنا المالية والمصرفية العامة والخاصة على التحديث والمتابعة والمراقبة لإنجاز المشاريع بالمرونة اللازمة والرقابة الصارمة المطلوبة بعيدا عن الشكليات التعجيزية المسبقة، والرؤى الضيقة المقيدة لعزائم وحوافز المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، لا بد من التشاور والتراضي والإشراك الدائم للخبرة والمهارة الفنية والتقنية والتخصصية المطلوبة؛ على سبيل المثال، في العقار الصناعي، نظم الشبائيك، التعاملات المركزية، وعدم التركيز، واللامركزية؛ البحث في الصيغ المتعددة للتعامل بعبود الامتياز وغيرها. وإعادة بعث وتهيئة إجراء "التراضي" كتنقية تفاوضية متداولة في السوق النقدية، وخلق التناغم بين البنوك، وإزالة القيود القائمة في مجال منح القروض بفضل تحسين تكاليف تسيير القروض وهذا يتطلب تقديم توجيهات

بالتكليف المسؤول للقوى التي من شأنها أن ترافق هذه الأعمال، والتوقف عن التردد والابتعاد عن الحلقات الضيقة للمختصين (أنصار الشرح على المتون) والنظرات المحصورة الأفق، وضرورة استخدام الحكومة لسلطان إرادتها الأمرية المستمد من قواعد القانون العام المخولة لها كقوة عمومية في تجسيد المشاريع الكبرى ذات الأهمية الاستراتيجية ناشدة المصلحة الجماعية وواضحة في الاعتبار الإطار المؤسساتاتي ونوعية المسيرين والقدرات التكنولوجية والمعرفة الفنية.

الصحة: وفيما يخص الخدمات الصحية، رغم كثرة الإيجابيات المحققة لا يزال يسجل فوارق هامة ما بين المناطق والأرياف والمدن وحتى الإنجاز الحاصل في نطاق ضيق محدود ومحدد بما في ذلك المدن الكبرى.

لابد من البحث في إشكاليات:

– النقص الملحوظ في الأطباء المختصين بالمناطق الريفية الصحراوية؛
– التشويه الحاصل في صورة القطاع العمومي والوتيرة غير العادية للتعطلات في الأجهزة والآلات ونقص المواد الطبية والصيدلانية؛

– ضرورة التكفل بالعاطلين عن العمل وبكل الأشخاص غير المندمجين في إطار مهيكلي.

الثقافة: وتبقى قطاعات حيوية أخرى منها الثقافة والتراث، ضرورة تفعيل القوانين المصادق عليها في مجال التراث الثقافي والتفعيل الأمثل للتظاهرات الثقافية التي تقام مع ضرورة التسريع بإصدار القوانين الخاصة بالفنان والثقافة بشكل عام.

وضمن هذا الإطار لابد من نظرة وطنية ثقافية، اجتماعية اقتصادية لتحويل التيار الهجري بما في ذلك الهجرة غير الشرعية (السرية: الحراقة) لصالح الاقتصاد الوطني وإرجاع الرساميل والمؤهلات إلى الوطن.

وفي الأخير، إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي تلتمس أن يحدد مجلس الأمة موقفه الداعم والمؤيد مرفوقا بملاحظات بناءة بإصداره لائحة في الموضوع قصد تطوير تقاليد العمل البرلماني.

وهناك تحكم أكبر في التشغيل وإنصاف أكثر في معالجة التهميش الاجتماعي، غير أن النتائج المحققة لا تفاجيء المرء ولا تحتاج إلى إثباتات أو قرائن وحجج ترخص ومازالت دون المستوى المطلوب وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود ومن رفع فعاليتها بالقياس مع التطور في التسيير، والزيادة الكبيرة لمداخل الخزينة العمومية.

لابد من:

– معالجة الأسباب الجوهرية للبطالة، والتهميش الاجتماعي وتوثيق التماسك الاجتماعي والاستجابة لتطلعات المواطنين؛

– عقلنة ترتيبات التشغيل البديلة الموجودة وإقامة مرفق عام حقيقي للتشغيل؛

– إدخال التعديلات القانونية المناسبة قصد ترقية وتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية لمواطنينا متخذين الإصغاء والحوار والتشاور من أولويات المعالجة والتعامل اليومي.

وهذا حتى لا يفسح أي مجال للتذمر والقلق والاستياء والإحباط وإبطال كل قراءة تأويلية و«تخلاط» أو انتقادات لاذعة بحق أو بغير ذلك.

التضامن الاجتماعي: يبقى على الحكومة كسلطة عمومية أن تبقى الضامن للتماسك والعدالة الاجتماعية وتحمل مسؤولية التضامن الاجتماعي بتصحيح الانفلات (الجهوية)، وتشجيع التكامل بينها، وأن تلعب دور المنظم والضابط والمصحح للقبطية الاقتصادية (الخصوصية) والاجتماعية والترابية (الإقليمية) لدى البعض، ومحاربة كل ما يشوه صورة الدولة لدى المواطنين (من آفات إدارية وعدم الاحترافية في تسيير المرفق العام والخاص ومكافحة التجاوزات مهما كانت ومهما كان مصدرها وطبيعتها وإعطاء أوامر صارمة لمكافحة الفساد ومحاربهه والتباطؤ الإداري البيروقراطي والتعسف في استعمال السلطة والنفوذ والتسيب والإهمال... الخ.

ومن الحتمي والضروري التخفيف في التباينات والتناقضات الموجودة بين مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة حول المسائل المتعلقة بالتشغيل والخصوصية وإقامة الاستثمار

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرين المحترمين،
السيدات والسادة الصحافيين،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يتبنى برنامج الحكومة المستوحى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، نهىء السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية ونتمنى لهم التوفيق في مهامهم.

بفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الشامل والكامل والذي يهدف إلى بعث ديناميكية جديدة وفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بدأت الطمأنينة تعود إلى النفوس وبدأ الانتعاش يسري في الاقتصاد الوطني، واستعادت الجزائر هيبته في المحافل الدولية وعرفت مؤسسات الدولة الاستقرار والفعالية.

إن القراءة المتأنية لبرنامج الحكومة المستوحى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، تبين أن هذا البرنامج يترجم بحق ومصداقية المحاور الأساسية التالية:

– المصالحة الوطنية؛

– التنمية الشاملة؛

– إصلاح العدالة؛

– إصلاح المنظومة التربوية؛

– إرساء معالم الحكم الرشيد؛

– إصلاح هياكل الدولة.

المصالحة الوطنية: لا يختلف اثنان في أن روح المصالحة الوطنية أعادت الطمأنينة للنفوس، وفعلت الاقتصاد الوطني، وعززت اللحمة الوطنية وحققت الاستقرار، وساد الأمن والأمان كل الوطن، وكان كل ذلك بفضل مؤسسات الدولة للحفاظ على مصالح المواطنين ومكتسباتهم.

سيدي الرئيس، نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نساند مسعى المصالحة الوطنية من أجل

فمجلس الأمة تحديث تشريعي متطور لنظام برلماني خاص متميز ومؤسسة دستورية برلمانية للتوجيه السليم للعملية التشريعية وضبط الحركات التجاوزية وتحقيق الملاءمة للنصوص التشريعية المصوت عليها بالأغلبية البسيطة من قبل الغرفة الأولى (APN) والمحالة على مجلس الأمة للمصادقة عليها بثلاثة أرباع.

واليوم، المطلوب تحقيقه هو تعزيز الثقة وإرساء المصداقية وعلى جميع المؤسسات أن تقوى رصيد مصداقيتها بتحسين أساليب عملها، وتقوية الصلة مع محيطها والاجتهاد في تطوير أدائها.

فبرنامج فخامة رئيس الجمهورية نجح في كسب دعم المواطن وبفضل سياسته جعلته ينحاز لخياراته وأكبر دليل على ذلك الخرجات الميدانية إذ تعد محطات إضافية تثبت وتؤكد فيها هذا التوجه انطلاقا من وضع الحجر الأساسي مرورا بمختلف التدشينات للمنجزات مع الوقفات التقييمية والمعانيات والملاحظات والمقترحات.

كل هذا يتطلب الالتفاف والتماسك من أجل تجسيد مسار المصالحة الوطنية وعلى الجزائريات والجزائريين العمل لمواجهة الإرهاب والآفات الجديدة التي يغذيها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار مهدي، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي وبطبيعة الحال تدخلات كافة رؤساء المجموعات سوف توزع مكتوبة على كافة الزميلات والزملاء والسادة أعضاء الحكومة والآن الكلمة للسيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد عبد القادر كمون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

ما نعرفه ونعلمه للأجيال، وتحديد الأهداف والغايات بدقة ووضوح، وتسخير كل الوسائل والإمكانات مع تعزيز الثوابت الوطنية وتجديد المتغيرات وفق متطلبات المجتمع والوفاء لقيم بيان أول نوفمبر 54. وفي هذا الباب نأمل أن تصبح المدارس والجامعات مراكز إشعاع فكري وثقافي وحضاري في المجتمع الجزائري.

إرساء معالم الحكم الرشيد: إن معالم الحكم الرشيد تمر حتما عبر ما يلي:

– إصلاح هيكل الدولة وعصرنتها وإصلاح الإدارة المركزية والمحلية.

– إعادة الاعتبار للوظيفة البرلمانية التي أصبح الجميع يشكك فيها عقب الانتخابات التشريعية الأخيرة وذلك بإشراكهم في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي والوطني.

– إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية وإعطاء صلاحيات واسعة للمنتخبين المحليين.

– خدمة المواطن والتكفل بانشغالاته الواسعة من أجل حل مشاكله.

– حضور الدولة في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

– رفع الغبن والقضاء على البطالة والفقير وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

سيدي الرئيس، نأمل تدعيم وتفعيل المسارات التالية:

– تعزيز الأمن وتحسين أنماط التسيير؛

– تفعيل الاستثمار الوطني والأجنبي في مجالات تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني؛

– استقلالية القضاء؛

– تسوية وضعية ضحايا المأساة الوطنية.

إن القرار الشجاع الذي اتخذتموه سيادة رئيس الحكومة الفاضل، والقاضي بزيادة الأجور لفائدة العمال وتسوية الأجور المتأخرة لأزيد من 52 ألف عامل والذي كان يلاحق الحكومات المتتالية منذ التسعينيات لموقف يجب التنويه به حيث لاقى استحسانا لدى الطبقة العاملة التي تأمل في رفع مستوى معيشتها في ظل التحولات الكبرى التي

استقرار الأمة وتطورها، ونحیی كل الجزائريين على تسامحهم وتآزرهم من أجل بناء جزائر العزة والكرامة وندعو إلى إرساء ثقافة السلم والسلام، ونبذ الحقد والكراهية، وجمع شمل الأمة وتوحيد صفوفها.

التنمية الشاملة: إن المتتبع لما يحدث في الجزائر من تغيرات عميقة في شتى المجالات، ليلاحظ أن البلد يعرف حركة تنموية شاملة وهائلة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمر الذي يستدعي اليقظة والالتزام لمواكبة هذه الحركية ومعالجة كل الثغرات والسلبيات، وتصويب مسارها حتى تُبنى هذه التنمية على أسس صحيحة وتضمن لها الديمومة.

إصلاح العدالة: إذا كان العدل أساس الملك، فإننا نبارك ما حقق في مجال إصلاح العدالة وهيكل الدولة وندعو إلى مواصلة تعزيز المسار وعصرنة ظروف العمل ووسائله مع تحسين ظروف العاملين به حتى تستطيع الجزائر محاربة كل الآفات الاجتماعية والانحرافات، وتجفيف منبع الفساد بكل أشكاله وعلى جميع مستوياته وبسط سلطة القانون والحق، وبالتالي إرساء ثقافة جديدة في هذا الميدان مفادها أن القانون يعلو ولا يعلى عليه، وأن عين العدالة بالمرصاد لكل فساد وانحراف وتلاعب، لأننا لا نملك الحكم ولا الاستقرار بدون عدالة.

سيدي الرئيس، نطالب في هذا المجال بمواصلة إصلاح العدالة وجعل سلطة الحق والقانون فوق كل القوانين، وتعزيز استقلالية القضاء وتبسيط الإجراءات وتنفيذ الأحكام الصادرة في حينها.

إصلاح المنظومة التربوية: إن بناء منظومة تربوية ناجحة هو حجر الأساس في كل بناء وطني، لأن الأمم التي بلغت الرقي والازدهار سخرت كل ما تملك من وسائل وطاقت من أجل بناء منظومة تربوية قادرة على الحداثة والنوعية.

فمن أين يبدأ إصلاح هذه المنظومة التربوية؟ يبدأ إصلاح المنظومة التربوية في رأينا برسم فلسفة تربوية شاملة تسعى إلى البحث في كل

خلال الفترة التي مرت بها بلادنا، كما نشتمن كل ما جاء في برنامج رئيس الحكومة والسادة الوزراء ونتمنى لكم التوفيق في أعمالكم وسدد الله خطاكم لما فيه صلاح البلاد والعباد، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبذلك نكون قد أنهينا الجزء الثاني من أشغالنا، أي بعد عرض السيد رئيس الحكومة والنقاش العام، غدا إن شاء الله سوف نستمع إلى ردود السيد رئيس الحكومة على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها سواء من قبل السيدات والسادة أعضاء المجلس أو رؤساء المجموعات البرلمانية؛ شكرا للجميع، نستأنف أشغالنا غدا على الساعة الثالثة مساء، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة
والدقيقة الرابعة والثلاثين مساء**

تعرفها بلادنا، وبهذا السلوك يكون برنامج الحكومة قد أعطى أولوية هامة لتحسين الوضع الاجتماعي وتفعيل أداة الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل الدائمة وفتح المجال أمام الشركاء الاجتماعيين للعمل والتشاور من أجل وضع آليات تسمح بدفع وتيرة النمو الاقتصادي نحو الأحسن، وإعطاء ديناميكية جديدة لمختلف الإصلاحات التي لها أثر مباشر على حياة المواطن الذي مازال يطمح للتغيير الإيجابي يمس كل القطاعات والمؤسسات.

إن الإصلاحات التي تعرفها مختلف مؤسسات الدولة في إطار تعزيز دولة الحق والقانون والحكم الراشد الذي وضعت من خلاله آليات جديدة لتحسين أداء المؤسسات وتغيير نمط تسييرها، ومن أجل هذا أتمنى أن الإجراءات القانونية من خلال مختلف الإصلاحات تدفع بنا إلى تغيير أسلوب التسيير وفرض تصورات جديدة تساعد المواطن على تحقيق آماله التي ما فتىء يناضل من أجلها بمختلف الوسائل، حتى يتسنى له الخروج نهائيا من النظرة الضيقة التي فرضت عليه إلى عالم جديد يعرفه وطننا المفدى في ظل الإصلاحات والورشات الحديثة لبناء جزائر عصرية قوية شامخة في إطار التغييرات العالمية الجديدة دون أن ننسى أو نبتعد عن قيمنا وأصالتنا ومبادئ رسالة نوفمبر الخالدة كما أرادها الشهداء.

سيادة رئيس الحكومة الموقر، إسمحوا لي أن أرفع إلى سيادتكم تحية أسرة الشهداء التي رحبت بالإجراءات التي بادرتم بها والمتعلقة باستكمال ما تبقى من مواد قانون المجاهد والشهيد، إن هذا القرار أعطى نفسا جديدا وثقة كبيرة لدى أسر الشهداء الذين لطالما انتظروا هذا الموقف التاريخي بعدما تمت دراسته في مجلس الحكومة ومجلس الوزراء حيث أبدى موافقة سيادة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة وأكدتموه في برنامجكم المعروف علينا.

وفي الأخير نوجه تحية إكبار واعتزاز إلى كل أفراد المؤسسة العسكرية وإلى كل أسلاك الأمن وكل القوى الحية في البلاد على الجهودات المبذولة

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الثلاثاء 18 جمادى الثانية 1428
الموافق 03 جويلية 2007

ولهذا الغرض أحرص على التوضيح بأن التنفيذ الجيد للبرنامج لا يتوقف على إرادة الحكومة وحدها بل يفرض حتما تضافر كل الجهود من أجل مواصلة مسعى التقويم الوطني الذي شرع فيه منذ 1999؛ والذي يرمي إلى ترسيخ السلم والأمن والنمو المستدام في بلادنا من أجل تلبية حاجيات المواطنين وتمكينهم من حياة أفضل على أن هذه التحديات تقتضي توحيد الجهود والإرادات البناءة، وإنه لمن أجل رفع هذه التحديات؛ أعدت الحكومة هذا البرنامج الذي قدم لكم يوم الأحد الفارط والذي - كما قلت - يأتي في إطار الاستمرارية لأن البرنامج الذي يُنفذ هو برنامج الرئيس وبرنامج الرئيس يحتاج إلى أن تقفوا على حصيلة ما أنجز وإلى أن تتطلعوا إلى ما بقي إنجاز وما ينتظر الإنجاز في الآجال التي تفصلنا عن نهاية العهدة الثانية لفخامة الرئيس، وهنا لا بد من وقفة أشاطر فيها أحد أعضاء مجلس الأمة عندما تحدث عن الخطابين: الخطاب الجاحد المنكر والخطاب المؤيد المزكي، الحق وحده لا يكون حقا بذاته وإنما هو في الواقع حق باليد التي تمتلئ منه أو النظرة التي يلقى بها أو الأسلوب الذي يفرض فيه.

فالتعميم على المطلق سواء أكان مدحا أو قدحا فيه حيف، وكذلك الشطط على المطلق سواء أكان بالجحود أو بالتزكية فيه إجحاف.

نستطيع أن نطل على آفاق واسعة نجد فيها صورا لمجتمعنا حين كان زمامه إلى ما يقرب من نهاية الثورة المباركة وحين عاد زمامه عندما تباعدنا عن نهاية الثورة المباركة.

فمن الواضح أننا أمام نموذجين مختلفين أشد الاختلاف، متباينين أقوى التباين؛ كلاهما مواطن وكلاهما له اجتهاد أو رأي غير أن أحدهما كان هناك يملأ الجانب الجاد من الحياة والحيز القاسي الذي لا يعرف غير الواجب ولا يدرك غير المصلحة العامة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الثالثة عشرة مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

جدول أعمال هذه الجلسة مخصص لسماع ردود السيد رئيس الحكومة على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة من قبل الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، فإذن الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل؛ أيتها السيدات؛ أيها السادة؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد استمعت باهتمام كبير إلى النقاش الذي جرى عقب تقديم برنامج الحكومة وإني لأود أن أشكركم باسم أعضاء الحكومة على العناية التي أوليتموها إلى هذا البرنامج؛ عناية تجلت في نقاش ثري ومتنوع، وقد سمحت مداخلتكم بتسليط المزيد من الضوء على بعض المسائل التي تعد حاسمة بقدر كبير بالنسبة لمصير بلادنا وقد كنتم الصوت المعبر عن تطلعات المواطنين التي ندركها ونحاول الاستجابة لها.

ولا يأبه لغير الصوت النقي الطاهر الذي ينبعث من ضميره النقي الطاهر والآخر كان هنا أيضا مثل كل المجتمعات يملاً هذا الجانب المرح من الحياة والحيز الهين منها، يعرف الواجب ولكنه يكل هذا الواجب إلى غيره ويتمثل المصلحة العامة ولكنه يُشغَلُ عن هذه المصلحة العامة بالاستماع إلى نبضات فؤاده، إلى أهواء نفسه.

نحن لا نختلف عن المجتمعات الأخرى؛ في طرف كانت مصلحة الجماعة وحدودها وفي طرف كانت وماتزال أهواء النفس واستطالات هذه النفس، هناك منا من يهب وجوده الخاص للجماعة التي يعيش فيها ويعيش لها لتزداد قوة وتماسكا؛ وهناك منا أيضا من يستمد وجوده الخاص من هذه الجماعة التي يعيش فيها ولكن لا يبالي أفسد فيها أو انتقص منها.

فكل هذه الأحوال توجد في مجتمعنا الذي لا يختلف عن المجتمعات الأخرى، وهذه الأنماط كنا نسمع إيذانا بها من الحياة منذ استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية؛ أنماط جيل من الناس لا يأبهون للمطامح قدر ما يأبهون للمطامح ولا ينشدون الثورة قدر ما ينشدون الثروة؛ ولا يعرفون الزهد قدر ما يعرفون المعنى!

هذا هو مجتمعنا؛ فيه الجاد وفيه غير الجاد؛ فيه الذي يعمل من أجل الصالح العام وفيه من يرى الصالح العام من خلال ما يحصل عليه هو لا غير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
إسمحوا لي الآن أن أشير - ولو أنني سأقع في التكرار - إلى أن مسعى الحكومة يندرج ضمن التعبئة المثلى للطاقت والإمكانات التي تتوفر عليها بلادنا ويعكس إيماننا بقدرات جزائرتنا على المضي بحزم وبشكل متواصل على درب التجديد والتقدم.

إن برنامج السيد رئيس الجمهورية قد أفصح بوضوح عن التوجهات التي يجب علينا تجسيدها في الواقع الميداني الملموس قصد الاستجابة لتطلعات مشروعة للسكان؛ بل إن البرنامج الذي تشرفت بتقديمه لكم يستمد أساسه وجوهره بالضبط

من هذا البرنامج الرئاسي.

إن مضمون هذا البرنامج يعكس الحرص على الانسجام سواء تعلق الأمر بالإصلاحات الأساسية التي من شأنها أن تفضي إلى تنظيم الحكم الراشد للمجتمع، أو تعلق بالتنمية الاقتصادية أو تعلق بتعميق التنمية البشرية أو تعلق أخيرا بتعزيز التنمية المستدامة. وإن الحكومة ستوظف جهودها من خلال عملها في مواصلة التثمين المستمر للجهود المبذولة منذ 1999.

وكما أشرت في بداية مداخلتني فإن ثراء ونوعية تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، قد عزز الشعور لدي بأن الثقة التي وُضعت فيهم لحمل التطلعات الوطنية هي مسؤولية ثقيلة يتعين علينا جميعا تحملها من أجل المصلحة العامة للبلاد.

وبالنسبة للحكومة، أؤكد لكم بأننا قد تلقينا جيدا ملاحظاتكم واقتراحاتكم وسجلناها.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

كنت أود أن أرد على كل واحد منكم بتشخيص الجواب؛ غير أن هذا المسعى ليس مجديا في هذا النطاق لأسباب تدركونها جيدا، ولذلك فإني سأجتهد في هيكلة ردودي وفقا للانشغالات الكبرى المعبر عنها أثناء النقاش وإن هذا اللقاء ما هو إلا اتصال أولي وستكون لنا - إن شاء الله - كطاقم حكومي وكأعضاء في الحكومة فرص أخرى يمكننا أن نتغنمها من أجل تعميق هذا التبادل وذلك مع جميع أعضاء الحكومة.

أولا؛ في الباب المتعلق بالحكم الراشد، فيما يخص الانشغالات العديدة التي عبر عنها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بشأن تعزيز دولة القانون ولاسيما بالنسبة لتحديث الإدارة؛ يجدر التذكير بأن مبدأي اللاتمرکز واللامركزية هما الهدفان اللذان ينشدهما بوجه خاص إصلاح هياكل الدولة ومهامها، ويندرج تعزيز هذين الهدفين ضمن مسعى شامل ومنسجم لعصرنة وتكثيف مهام الجماعات المحلية وصلاحياتها وأنماط تسييرها

الموارد المالية وتطويرها الجاري حاليا مما سيعزز بكل تأكيد صلاحيات المجالس المنتخبة من خلال تزويدها بالوسائل المالية الملائمة لأداء مهامها وبالتالي تحرير المبادرات المحلية.

إن تعزيز مهام المجالس المنتخبة يجب أن يرافقه إصلاح المالية والجباية المحليتين الذي يجب أن يدعم بدوره بالتكفل بالعنصر البشري وتعزيزه كما وكيفا، وبالفعل فإن مراعاة دور العامل البشري أدى إلى إعداد برنامج واسع للتكوين والتوظيف والتأهيل الذي شرع في تجسيده.

وقد بدأ أثر هذه الأعمال يتجلى على المستوى المحلي وسيؤدي بالتأكيد إلى ضمان تكفل أفضل بانشغالات المواطنين وتسيير أمثل للمرفق العمومي.

من جهة أخرى، تطلب تجديد المرفق العمومي وتحسين أداء الدولة والجماعات المحلية؛ إقرار أعمال عديدة يجري حاليا استكمالها ويتعلق الأمر خصوصا بمواصلة عملية تعميم الإعلام الآلي على مستوى مصالح الإدارة المركزية والإقليمية من خلال إقامة شبكة الأنترنت ومواقع الأنترنت من أجل إعلام المواطنين، كذلك بتحسين نظام الإعلام ومتابعة البرامج التنموية ووضع بنك للمعلومات المتعلقة بالموشرات الاجتماعية والاقتصادية، وبوضع نظام وطني للإعلام من خلال إعداد بطاقات ذات طابع وطني وتنظيمي كبطاقيّة التعريف الوطنية، بطاقيّة جوازات السفر وبطاقيّة تسجيل السيارات؛ وحرصا على تحسين خدمات تسليم البطاقات الرمادية باستمرار، يجري حاليا إعداد مشروع بطاقيّة وطنية بواسطة الإعلام الآلي خاصة بالبطاقات الرمادية من شأنه أن يسمح بتحديث تسيير البطاقيّة الرمادية على المستوى الوطني وضمان انسجام آجال تسليمها.

كما يتم بإحداث نظام الإعلام الجغرافي وبإنشاء المركز الوطني لإنجاز وتسيير بطاقيّة تعريف وطنية بالإعلام الآلي غير قابلة للتزوير، وبهذا الشأن ستم دراسة مشروع المرسوم المتضمن إنشاء المركز الوطني لإنجاز وتسيير بطاقيّة التعريف الوطنية في مجلس الحكومة قريبا إن شاء الله.

ويرمي إلى ضمان تكفل أفضل بالمشاكل المطروحة بالنسبة للدولة مع فروعها أو بالنسبة للمجالس المنتخبة.

في هذا الإطار فإن تكييف صلاحيات الولاية لا يتناقض مع مهام المجالس المنتخبة بل يهدف إلى تعزيز أعمالها وصلاحياتها.

في هذا الإطار يجدر توضيح بعض النقاط المتعلقة بهذا الإصلاح:

فيما يخص المصالح غير الممركزة، تُزود القطاعات من خلال مديريات الجهاز التنفيذي بمخطط أعباء هامة مما يخول لهذه المديريات مهام معتبرة وبهذا الشأن يقترح تعزيز وسائل التناسق والانسجام والتحكم في هذا العمل من خلال منح الوالي صلاحيات جديدة وذلك في إطار مهام الدولة ليتمكن من الاطلاع على ما يجري في كل قطاع؛ مع الإشارة إلى أن التنسيق بين المصالح غير الممركزة والتحكم فيها على نحو أفضل لا يشكل عائقا أمام صلاحيات المنتخبين في المجالس البلدية والمجالس الولائية ولا ينقص من أهميتها بل على العكس من ذلك يهدف هذا العمل إلى تدعيم اللامركزية التي ستفضي في حد ذاتها إلى تحرير كل الطاقات المحلية من أجل تمكين السلطات المحلية، سواء الإدارة المحلية أو المنتخبون المحليون من إيجاد حلول للمشاكل في عين المكان وفي الوقت المحدد.

إن مراجعة قانوني البلدية والولاية تستلزم توضيح العلاقات بين المنتخبين والإدارة بشكل أفضل وبين المنتخبين والإدارة من جهة؛ والمواطنين بشكل أوضح.

وضبط مهام وصلاحيات المجالس المنتخبة التي سيتم تعزيزها وتدعيمها بكيفية أحسن، وكذا ضمان مشاركة فعالة لمرتفقي الإدارة في تسيير الشؤون المحلية.

وتبقى عملية تعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة غير كافية إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار مشروع أكثر أهمية من القوانين المذكورة آنفا ألا وهو إصلاح المالية والجباية المحليتين، ويقتضي ذلك تكييف

وكذلك بإعداد مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين وبإشراك القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

وبتشجيع التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد قصد منع تحويل العائدات المتأتية من الإجرام والكشف عنها واستردادها وكذلك تبادل المعلومات مع الدول الأخرى في هذا المجال انطلاقاً من أن جريمة الفساد أصبحت جريمة عابرة للحدود وتتسم بالطابع الدولي.

وأخيراً بتجديد العقوبات الجزائية ووضع أساليب خاصة للتحري عن هذه الجرائم كالتسليم، المراقب والترصد الإلكتروني والاختراق وغيره.

فيما يتعلق بمحاربة الأشكال الجديدة للجريمة والوسائل المستعملة في هذا الشأن؛ لا بد من التأكيد أولاً على أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها بلادنا قد أفرزت صوراً من الإجرام لم تكن معروفة عندنا، ليس فقط في اختطاف الأشخاص ولكن حتى فيما يتعلق بعالم المعلوماتية.

كما أفرزت أيضاً تنامي اللصوصية وعمليات الخطف التي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة كما أشار إلى ذلك بعض المتدخلين؛ ولمواجهة هذه الظواهر، تم استحداث آليات تشريعية وتنظيمية تعمل وفق أساليب وتقنيات متعارف عليها دولياً سيسمح تفعيلها في القريب العاجل بتعزيز أمن الأشخاص والممتلكات في بلادنا، وتتمثل هذه الآليات أساساً في توسيع الاختصاص الإقليمي للشرطة القضائية ولبعض الجهات القضائية تماشياً مع متطلبات مكافحة هذا النوع من الإجرام الذي يتميز بالتنظيم والتعقيد والذي يتطلب التصدي له تخصص القضاة وأعوان العدالة من شرطة ودركيين في ملاحقة هذه الجرائم، ويعهد إليهم بالسهر على تحقيق هذه الغاية والرفع من كفاءاتهم وهي المرحلة التي تم إنجازها حتى الآن.

السيد رئيس مجلس الأمة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

في مجال مكافحة آفة المخدرات؛ إن أحكام قانون 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات

كذلك يتم بتداول جواز سفر إلكتروني يتعذر تزويره ومطابق للمعايير والشروط الدولية.

وتهدف كل هذه التدابير التي ذكرتها الآن أساساً إلى توفير الشروط الكفيلة بضمان الثقة بين المواطنين والإدارة مثلما يستخلص ذلك من ملاحظاتكم العديدة بهذا الشأن.

بالنسبة للوسائل الكفيلة بالقضاء على الرشوة، ينبغي التذكير أولاً بأن القضاء على الرشوة يتطلب تضافر جهود جميع فئات المجتمع للقضاء على الفساد، فقد وضع القانون الذي اعتمده الجزائر آليات تسمح بمشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومحاربه من خلال التشجيع على اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرارات ومن خلال تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وتمكين وسائل الإعلام من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص.

كما تضمن هذا القانون عدة آليات تضمن اجتثاث الفساد من مجتمعنا ولاسيما عن طريق الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تتولى اقتراح سياسة في هذا المجال وتجسيد مبادئ دولة القانون والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعالية هذه الآليات وذلك علاوة على تحسيس المواطنين بمخاطر الفساد على المجتمع ككل.

ويمكن لهذه الهيئة الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد؛ وتتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية في مباشرة مهامها وهي تضم شخصيات وطنية مستقلة، وتم تزويد هذه الهيئة بهياكل عملية من شأنها تسهيل مهمة هذه المؤسسة.

كذلك بإلزام الموظفين بمختلف أسلاكهم ومستوياتهم والمنتخبين والقضاة بالتصريح بممتلكاتهم قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية وحماية الممتلكات العمومية والحفاظ على النزاهة.

نصت أحكامه على أن يتم تنصيب المحاكم الإدارية تدريجياً عند توفر جميع الشروط الضرورية لسيرها، وقد تم كمرحلة أولى من هذه العملية تنصيب مجلس الدولة كأعلى جهة قضائية في هرم القضاء الإداري، ويبقى استكمال العملية بتنصيب المحاكم الإدارية بمجرد توفر الشروط الضرورية لحسن سير أي جهة قضائية والتي تكمن في الوسائل البشرية والمادية.

وقد شرع في التكفل بهذا الجانب في إطار تطبيق برنامج إصلاح العدالة في شقه المتعلق بتدعيم قطاع العدالة بالعنصر البشري اللازم من خلال توظيف 300 طالب قاض كل سنة إلى غاية 2009 وتنظيم دورات تكوينية مستمرة للقضاة في شتى العلوم القانونية والإدارية داخل الوطن وخارجه التي تؤهلهم لمواكبة النزاعات المستجدة والتي تملئها التغيرات الحاصلة.

هذا وغني عن البيان أن الغرف الإدارية بالمجالس القضائية وإن كانت غير منفصلة ومتواجدة بمقرات المجالس القضائية فهي تقوم بصلاحيات ومهام المحاكم الإدارية بصفة انتقالية بشكل منتظم من دون أي نقص إلى غاية تنصيب المحاكم الإدارية. فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية، تجدر الإشارة إلى أن الترتيبات والإجراءات المتخذة تأتي لتساهم في تحقيق السرعة في تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية من جهة؛ والقضاء على الصعوبات التي يواجهها المحضر القضائي في أداء مهامه من جهة أخرى وهي كالتالي:

1 - إن مراجعة القانون المنظم لمهنة المحضر القضائي متمشية مع محاور وأهداف برنامج إصلاح العدالة.

2 - توظيف 1000 محضر قضائي بعد تنظيم المسابقة الوطنية الأخيرة الأمر الذي يسمح معه تحسين وتيرة التنفيذ.

3 - التأكيد على التكوين لفائدة المحضر القضائي.

4 - تجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات المدنية قد بلغت حوالي 85% خلال السنة الفارطة.

العقلية وقمع الاستعمال والاتجار بالمخدرات، ترمي بالدرجة الأولى إلى الوقاية من انتشار استهلاك هذه السموم وضمان علاج المدمنين إلى جانب أحكام ردية مناسبة وهي لا تقل شدة عن عقوبة الإعدام من حيث الأثر.

في هذا الإطار، تنتهج الدولة منذ سنوات سياسة عقابية لا تهدف إلى إيلاء المحبوسين وعزلهم عن المجتمع فحسب، بل تنفيذ برامج إصلاحية وعلاجية ترمي إلى إبعادهم عن عالم المخدرات عند عودتهم إلى أحضان المجتمع بالنسبة لفئة المدمنين المعيدين؛ أما بالنسبة لمرتكبي الأفعال الخطيرة فإن العقوبات التي يقرها القانون الجديد تتمثل في عقوبات حبس صارمة وحرمان المحكوم عليهم من الاستفادة من الأنظمة العقابية التي يترتب عنها الحد من أثر هذه العقوبة، وبرامج إعادة الإدماج لهذه الفئة من المحكوم عليهم كفيل بتحقيق الأهداف لمحاربة هذه الآفة.

أما في مجال تقريب العدالة من المتقاضين، فقد تم خلال السنوات الماضية رفع عدد المجالس القضائية إلى 48 مجلساً قضائياً أي إنشاء 17 مجلساً قضائياً جديداً، كما تم الرفع من عدد المحاكم إلى 214 محكمة أي بإنشاء 44 محكمة جديدة.

وتنصيب المجالس الجديدة يتم تدريجياً كلما توفرت جميع الشروط الضرورية لسير هذه المجالس.

وعلا بذلك تم تنصيب خمسة مجالس قضائية جديدة وتنصيب 22 محكمة جديدة عبر التراب الوطني بعد أن توفرت جميع الشروط الضرورية لسير هذه المجالس وهذه المحاكم.

بالنسبة للانشغالات الخاصة بعدم تنصيب المحاكم الإدارية، يجدر التذكير أنه تم في سنة 1998 إصدار قانونين عضويين: الأول متعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله؛ والثاني متعلق بالمحاكم الإدارية.

كما صدر في نفس السنة المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات تطبيق أحكام هذا القانون الذي

زبائن البنوك بخدمات ذات نوعية تعتمد على المعالجة المثلى لأدوات الدفع وشبكات تبادل عصرية وفعالة ومؤمنة.

ويجدر التأكيد أن نظام الدفع الجماعي الجديد الذي شرع في العمل به منذ سنة تقريبا (ماي 2006) يتكفل حاليا بكل أدوات الدفع المتمثلة في الصك والتحويل وعمليات الدفع الإلكتروني كالسحب والدفع بواسطة البطاقات المصرفية والسندات التجارية.

فيما يخص مراقبة تسيير المالية العمومية، يجدر التأكيد أن هذه المسألة كانت محل تقييم من قبل لجنة وزارية مشتركة وموضوع دراسة من طرف الحكومة التي حددت جملة من التدابير الرامية إلى تحسين مراقبة تسيير الأموال العمومية وإلى تأمينها من أية انحرافات محتملة، فضلا عن توضيح مهام ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين بتسيير المالية العمومية؛ الأمر بالصرف، المراقب المالي، المحاسب وأمين الخزينة؛ تم إنشاء خلايا للتدقيق الداخلي على مستوى كل شركات تسيير مساهمات والمؤسسات العمومية الاقتصادية وإعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تعديل القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها بغرض توسيع مجال تدخل المفتشية العامة للمالية إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية وبغرض تكييف الترتيب الخاص بتأطير الصفقات العمومية.

وقد تقرر من جهة أخرى، توسيع صلاحيات المفتشية العامة للمالية وتعزيز وسائل تدخل اللجنة الوطنية للصفقات وضمان التنسيق بين عمل المفتشية العامة للمالية ونشاطات المفتشيات العامة للدوائر الوزارية من أجل توفير عوامل التعاون والتكامل في تسيير برامج المراقبة المخولة لهيئات المراقبة هذه.

كما أنه في إطار تكييف قانون الصفقات العمومية من المقرر إخضاع كل الصفقات التي تبرمها الهيئات العمومية وكذلك الصفقات التي تبرمها المؤسسات العمومية للمراقبة عندما يتعلق الأمر بتمويلات من

بالنسبة لموضوع نشر النصوص التطبيقية، ينبغي التأكيد على أن أي قانون غير مرفوق بنصوصه التطبيقية يظل ترتيبا غير مكتمل ومفتقرا إلى البعد العملي، ولهذا السبب فإن الحكومة تسهر دوما على أن تكون القوانين الصادرة متبوعة على عجل بالنصوص التنظيمية المنصوص عليها لهذا الغرض وأحيانا يُطلب من السادة الوزراء عندما يقدمون مشاريع القوانين أن تكون مصحوبة بمشاريع النصوص التطبيقية، غير أن عوامل موضوعية تؤخر أحيانا إعداد ونشر النصوص مثل النضج والتشاور اللذين صارا ضروريين بفعل مشاركة وتدخل الكثير من القطاعات المعنية وعندما يتعلق الأمر بقانون جديد نسبيا كما هو حال القانون الصادر في 27 فبراير 2007 والمتضمن وضع إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري، وبهذا الشأن فإن مشروع المرسوم المحدد لكيفيات تطبيق هذا القانون قد استكمل وسيدرس قريبا في مجلس الحكومة.

وعلى أي حال فإن الأمانة العامة للحكومة تقوم دوريا بإحصاء النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين الصادرة وبتذكير الدوائر الوزارية المعنية بها كلما كان ذلك ضروريا.

السيد رئيس مجلس الأمة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

بعنوان الإصلاح المصرفي والمالي، شرعت الحكومة في أعمال عديدة ترمي خصوصا إلى تحسين تسيير البنوك وكذا تحسين فعالية الوساطة المالية من خلال إعادة الهيكلة المصرفية وتعزيز سوق القروض البنكية وهكذا شرع في استكمال مجمل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتطوير نشاطات استئجار الأملاك المنقولة والعقارية وتأطير نشاط الفوترة وإنشاء شركات رأسمال الاستثمار الذي يعد إجراء جديدا لتسوية إشكالية التمويل بواسطة الأموال الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وموازة مع هذه الأعمال، قامت الحكومة بتسخير الوسائل الضرورية لتجسيد مشروع عصرنة أنظمة الدفع الجماعي الذي يهدف أساسا إلى تزويد

الميزانية.

وقد باتت هذه الإجراءات أكثر فعالية خاصة منذ أن أصبحت جريمة الرشوة لا تسقط بالتقادم منذ التعديلات الأخيرة التي أدخلت على قانون الإجراءات الجزائية وبفعل إلزام القضاة والإطارات والمنتخبين بالتصريح بممتلكاتهم.

وكل هذه الإجراءات تساهم كذلك في تعزيز محاربة الفساد بشتى أشكاله.

فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بالإعفاء الجبائي بالنسبة لمناطق الهضاب العليا، يجدر التوضيح أنه تم وضع ترتيب للتخفيف الجبائي في إطار البرنامج الخاص بالهضاب العليا، وهكذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة التي أنشئت في ولايات الهضاب العليا والتي تمول من الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا تستفيد من تخفيض بنسبة 15% من مبلغ الضريبة المستحق على أرباح الشركات بعنوان نشاطاتها لإنتاج السلع والخدمات المتواجدة في هذه الولايات.

فضلا عن ذلك وبمعنوان التدابير العامة للتخفيف الجبائي، تقوم إدارة المالية حاليا بدراسات بهدف تقليص نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة الأشخاص الطبيعيين ونسبة الضريبة على أرباح الشركات لفائدة الأشخاص المعنويين.

ويجدر التأكيد أيضا على أنه من المقرر في إطار ترقية الاستثمارات أن يتم تخفيض نسبة الفائدة بمعدل 01.5% فيما يخص كل القروض الموجهة لتمويل عمليات استحداث النشاطات أو التأهيل التي تتم على مستوى ولايات الهضاب العليا.

وقد جاءت استفسارات حول المعاملات اللاربوية في المصرف وقد اعتمد هذا الإجراء من طرف بنك الجزائر واعتمد مصرف يتعامل بطريقة المرابحة ويبعد طريقة الربا في المصرف، اعتمده بنك الجزائر ونحن ندرس الآن ملفات ثلاثة مصارف أخرى طلبت أن تدخل السوق الجزائرية بالتعامل اللاربوي.

وبخصوص ترقية الاستثمارات، أود أن أوضح أمام هذا المجلس الموقر أن إطارا تشريعيا وتنظيميا مكيفا وشفافا يشكل أيضا عنصرا هاما لتعزيز

جاذبية البلاد.

في هذا الشأن، أؤكد أن الأطر القانونية التي تم وضعها شجعت بشكل كبير على إنعاش الاستثمار وأذكر بعض هذه العمليات: إصلاح التشريع المتعلق بالاستثمار خلال السنة الماضية سمح بتسجيل حجم من التصريحات بالاستثمار في السنة الماضية وفي الثلاثي الأول من هذه السنة يمثل أزيد من 21% من مجموع التصريحات بالاستثمار المسجلة منذ بداية 2003.

بعد إعادة تعديل القانون المتعلق بتطوير الاستثمار التي تمت في شهر جويلية من السنة الفارطة باتت تسوية مسألة العقار الموجه للاستثمار تشكل محورا أولويا للاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار، ويرمي الهدف المتوخى إلى ضمان الشفافية الضرورية في منح واستخدام هذا المورد لكي يكون في خدمة الاستثمار.

وقد شهدت الأدوات التنفيذية لهذه السياسة بداية تطبيق باعتبار أنه سبق وأن تم القيام بإعادة تعديل التشريع والتنظيم المتعلقين بما يسمى بالعقار الصناعي.

كما أن نظام منح الامتياز على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة قد وضع كمبدأ أساسي في مجال منح العقار مع السماح في نفس الوقت بالحصول على الملكية بعد إنجاز المشروع الاستثماري لنتحاشي التلاعب بين الامتياز والامتلاك.

وحرصا على ضمان تفعيل الملك العقاري المتأتي من المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلية كالفئات المتبقي وفئات المؤسسات العمومية العاملة، وهو ما يُسمى بفئات الأصول، وكذلك الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية غير المخصصة أو غير المستعملة للاستثمارات، فقد تم إنشاء وكالة لهذا الشأن يجري تنصيبها حاليا مع العلم أن وضع هذه الحافظة العقارية في السوق على أسس شفافة سينعكس لا محالة بتخفيف التوتر المسجل على العقار، في غياب سوق عقارية في بلادنا.

وبالموازاة مع إنشاء هذه الوكالة، فقد تعزز دور الولايات في مجال تخصيص العقار من خلال نص

الحكومة بدراسة هذه المخططات على مستوى كل ولاية.

من جهتها تحظى السياحة الداخلية باهتمام متزايد نظرا إلى الطلب المسجل والقدرات السياحية الهائلة التي تزخر بها بلادنا، وبهذا الشأن يركز برنامج تنمية السياحة على ترقية مجمل فروع السياحة: السياحة الصحراوية، السياحة الثقافية، ما سمي بالسياحة الروحية، تعزيز القدرات الفندقية، وكذلك تحسين الخدمات السياحية ويرتبط هذا الجانب الأخير بشكل وثيق بتأهيل المورد البشري وبإضفاء الطابع الاحترافي عليه؛ لذا سيتم تعزيز شبكة مؤسسات التكوين في مهن السياحة من خلال إنشاء مدرسة للسياحة وكذا من خلال إنشاء معهدين وطنيين.

وسمعت الكثير عن الاقتصاد البديل عن المحروقات؛ يجب أن نكون واقعيين فالسياحة ليست فنادق وجدران! السياحة ذهنيات وتقبل وثقافة، لا يكفي أن نبني فنادق ولا يكفي أن نقول بأن لنا شواطئ جميلة ولنا منتزهات جميلة ولنا صحراء جميلة؛ ينبغي أن نعمل على إعداد الجزائريين لذهنية تقبل السواح من أجل تطوير السياحة.

كذلك بالنسبة للفلاحة، قلنا نحن نريد الكل الآن! النفط نعمة أنعم بها الله علينا وهي موردنا الأساس؛ تحول إلى نقمة عندما صار الجزائريون يظنون أنه ما دام هذا المورد في باطن الأرض فهو يكفيهم ويجنبهم بذل الجهد من أجل تراكم الثروة في قطاعات أخرى.

ما دمنا لم نطور السياحة بالذهنية اللائقة، وما دام لم يعد الناس يتوجهون للفلاحة بعصرنتها وبتحديثها، وما دمنا لم نطور الخدمات والإنتاج المادي في الصناعة بمختلف أطوارها فلا مفر من أننا نبقى نعتمد على المحروقات من أجل تمويل حاجياتنا.

ولذا، علينا أن نعمل على بناء اقتصاد بديل ولكن هذا الأمر يتطلب جهد الجميع ويتطلب آجالا طويلة من أجل تمكين الناس من التعود على إنشاء الثروات خارج ميدان المحروقات.

تنظيمي ينظم مهام اللجان المحلية للمساعدة على تحديد المشاريع العقارية والضبط العقاري.

وثالثا بإصدار النص الذي ينظم شركات رأسمال الخطر ورأسمال الاستثمار الذي سمح بإدخال أداة جديدة للتمويل لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى أن المعلومات المتوفرة بخصوص الرغبات في الاستثمار في هذا المجال تدعو إلى التفاؤل والافتناع بمدى وجهة المسعى الذي اعتمده الحكومة حتى الآن.

كما أن الحكومة واعية بأن التحدي المتمثل في تأهيل المحيط القانوني للأعمال يتجسد خصوصا في الواقع الميداني، بهذا الصدد تولى عناية دائمة للمتابعة والتطبيق الشفاف والصارم للقوانين.

بالنسبة لترقية السياحة والاستثمار السياحي، فقد أعرب بعض أعضاء مجلس الأمة عن جملة من المسائل المتعلقة بترقية السياحة والاستثمار السياحي والعقار السياحي والإطار التشريعي الذي ينظم النشاطات المرتبطة بالسياحة.

في هذا الصدد اسمحوا لي بالتذكير بأن القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة قد حدد المحاور الكبرى للسياسة الوطنية في هذا المجال، وتعمل الحكومة على تنفيذ هذه السياسة.

وقد تم نشر نصوص تنظيمية تسيّر على وجه الخصوص دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال تشكيل العقار السياحي وشروط الحصول على العقار السياحي وكيفيات إعداد مخططات التهيئة السياحية والتدابير التحفيزية الخاصة بالاستثمارات السياحية.

كما شرعت الحكومة في عملية تهيئة 22 منطقة للتوسع السياحي ذات أولوية موجهة لإنجاز مشاريع سياحية؛ وسيتم توسيع هذه العملية إلى 23 منطقة توسع سياحي أخرى بهدف رفع حجم عرض العقار السياحي وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار السياحي.

من جهة أخرى وطبقا للقانون، تم إعداد واعتماد المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية التي ستكون الإطار المرجعي لتنظيم وتنمية السياحة وستقوم

مركزا للثقافة والرياضات وللترفيه وسيكون من شأنها مساعدة العاصمة في دورها المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

– المدينة الجديدة لبوقزول التي تتمثل وظائفها القاعدية الأساسية في الثلاثية العليا والتكنولوجيات المتقدمة والبحث العلمي؛ وبالتالي فإنها ستمثل قطبا للتنافسية في شكل حظيرة جهوية للتكنولوجيا والإمداد (Plate-forme logistique).

– المدينة الجديدة للمنيعة التي صممت كقطب سياحي وفلاحي يرمي إلى تثمين التراث الثقافي وكذا إلى التخفيف من الضغط الحضري المضروب خاصة على الواحات من خلال نقل التوسيعات الجديدة نحو هذه المدينة الجديدة.

– مدينة حاسي مسعود الجديدة التي صممت لتكون قطبا امتيازيا للنشاطات المرتبطة بالمحروقات وبتطويرها.

وفي الأخير يتعين التذكير بأن هندسة هذه المدن الجديدة، وتطبيقا لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية يجب بالضرورة أن تدمج فيها - إلى جانب إدراج هذه الحداثة - عناصر الفن المعماري الجزائري.

أما بالنسبة لتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب فقد أثار عدة متدخلين مسألة التكفل بتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب والشروط التي تسمح بتثمين ثرواتها وترقيتها.

واسمحوا لي بأن أذكر بهذا الصدد بأن الحكومة أولت عناية خاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق وقد تجسد ذلك بإنشاء صندوقين خاصين مزودين بموارد مالية معتبرة.

وقد شملت برامج التنمية الممولة من هذين الصندوقين التي خصت 13 ولاية من الجنوب و90 بلدية تابعة لـ 10 ولايات من الهضاب العليا كل الميادين المتصلة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المناطق.

وابتداء من السنة الجارية تم القيام بضبط جغرافي جديد يميز ولايات الجنوب وعددها 10 عن ولايات الهضاب العليا وعددها 19 وذلك من أجل

بخصوص عملية الخصخصة والشراكة والشفافية، أود التذكير مثلما تم اقتراحه خلال المناقشات المتعلقة بضرورة اتخاذ قرار صريح بشأن الخصخصة بأن هذا الخيار اعتمده البلاد ولم يبق محل نقاش، اعتمده السلطات العمومية بكل وضوح وشفافية وكرسته النصوص كدعامة لتنمية اقتصادنا وعصرنته. في بعض القطاعات التي نعتبرها قطاعات استراتيجية، ينبغي للدولة أن تكون متواجدة فيها بأغلبية الأسهم في هذه المؤسسات.

هناك بعض المؤسسات الأخرى غير المجدية وغير النافعة وغير المربحة أو غير الربحية وليس المربحة؛ فهذه ينبغي أن نعمل على إما تصفيتها وإما الدخول في شراكة مع آخرين وإما خصصتها.

السيد رئيس مجلس الأمة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

في المقام الثالث بالنسبة لتهيئة الإقليم؛ أتطرق أولا للمدن الجديدة وأستسمح لتقديم بعض التوضيحات بشأنها.

إن المدن الجديدة تعني إنجاز هياكل سكنية وخدماتية - وليس فقط سكنية - ذات طابع حضري سواء في فضاءات شاغرة أو بالارتكاز على نواة أو أكثر من نواة سكنية موجودة من المساكن المتوفرة.

ويندرج إنشاء هذه المدن الجديدة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وقد صممت خصيصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب على أساس أدوات لتهيئة الإقليم، وفي

المناطق الشمالية على سبيل الاستثناء - لأن الكثافة السكانية كلها في الشمال - من أجل الحد من الضغط المضروب على المدن الكبرى.

في هذا الإطار تعكف الحكومة على إنشاء خمس مدن جديدة هي تحديدا:

– المدينة الجديدة لسيدي عبد الله في الشمال والتي ستشكل قطبا امتيازيا من خلال إنشاء حظيرة تكنولوجية وحظيرة معلوماتية وتطوير نشاطات مرتبطة بالطب والصيدلة وكذلك بالتكوين والبحث العلمي.

– مدينة جديدة أخرى في الشمال هي بوينان التي صممت لتكون قطبا علميا وتكنولوجيا وكذلك

وستستمر الدوائر الوزارية في تقديم دعمها لمربي المواشي وستعكف على الشروع في أعمال ترمي إلى تطوير مناطق السهوب والواحات بفضل مشاريع استثمارية مهيكله لهذه الفضاءات.

في المقام الرابع المتعلق بتلبية حاجيات السكان الأساسية، أود أن أذكر في مجال السكن والعمران بأن الحكومة قد خصصت اجتماعا لمجلس الحكومة لدراسة السياسة الوطنية في هذا الميدان حيث تم التطرق للوضع الاجتماعي للبلاد وطرق تمويل السكن وتحديد نمط السكن حسب المناطق انطلاقا من انشغال السلطات العمومية لوضع السكن في متناول المواطنين كل حسب مدخوله.

فإشكالية توجيه السكن وتوزيع السكن الاجتماعي وتنوع تمويل البرامج السكنية المختلفة وإشكالية سعر الكراء في إطار الإجراءات التحفيزية لتثبيت المواطنين في الهضاب العليا والجنوب هي مواضيع قيد الدراسة الآن وستقدم إلى مجلس الحكومة للتمييز بين من يسكن مدينة في الهضاب ومن يسكن عاصمة من العواصم في الشمال.

أما الانشغالات المطروحة من طرف بعض الإخوة أعضاء مجلس الأمة فيما يخص البناء الفوضوي وبرامج السكن الريفي وإزالة السكن الهش فإن الملف مفتوح وقد اتخذت إجراءات عملية.

فيما يخص البناء الفوضوي، الحكومة عازمة ومصممة لإزالته نهائيا، وعدد هذه البنايات المتزايد يوميا لكن إلى أجل قبل إعداد هذا البرنامج، كان عدد البنايات القصدية أو بنايات الصفيح يتجاوز 450 ألفا!!

فالقوانين واضحة والنصوص التنظيمية موجودة وسوف تطبق بحذافيرها وبكل صرامة وفي هذا الصدد فإن دور السلطات المحلية والمنتخبين المحليين أساسي وضروري.

لأن في البداية كانت السكنات الاجتماعية على أن تخصص هذه الأخيرة لمن لا يفوت دخله 12.000 دج، وعندما تأتي الحاجة الملحة يُشرع في إسكان بعض من يقطن في أحياء قصديرية، فلا الأحياء القصدية تهدم، لأن كل سكان الحي القصدية لم يحصلوا

تحديد الفضاءات الجغرافية المعنية بشكل أفضل. وقد سمح إنجاز البرامج المسجلة بعنوان صندوق الهضاب العليا والجنوب فضلا عن تدارك التأخر المسجل في مجال التنمية على مستوى هذه المناطق بتحسين إطار وظروف معيشة السكان تدريجيا من خلال التكفل بحاجاتهم الأساسية في مجال السكن، في مجال فك العزلة، في مجال التوصل بشبكات التزويد بالماء الصالح للشرب، في مجال التطهير، في مجال الكهرباء وفي مجال إنجاز منشآت جامعية وأخرى خاصة بالتعليم والتكوين والصحة والحماية الاجتماعية وبتجهيزات عمومية جوارية أخرى.

كما ساهمت البرامج في إعادة التأهيل الحضري وترميم القصور وإعادة تأهيل بساتين النخيل والفقارات وما زال العمل متواصلا وكذلك بحماية الأنظمة البيئية للواحات وبإصلاح ما أمكن من السهوب المتدهورة والغطاء النباتي المتدهور في بعض ولايات الهضاب ومكافحة التصحر وتجديد التنوع البيولوجي على مستوى المناطق السهبية.

علاوة على ذلك تم تمويل إنجاز مراكز جهوية ثقافية ودينية في بعض المناطق التي يقصدها الزوار في إطار ما سمي بالسياحة الروحية.

من جهة أخرى، استفادت الفضاءات السهبية من برامج هامة لتهيئة المناطق الرعوية وإعادة تأهيل غطاءها النباتي والمحيطات المحمية.

فضلا عن ذلك فإن الشروع في دراسات هيدروجيولوجية منتظمة من أجل تحديد الموارد المائية الجوفية لمناطق الهضاب العليا وتحديدتها وتقييمها وتعبئتها ومعرفة طبيعة تربتها بواسطة دراسات دقيقة في علم التربة وحماية الطبقات المائية من مصادر التلوث وكذلك حماية الوديان - كما جاء على لسان أحدكم - من صرف المياه المستعملة والنفايات الصناعية؛ كلها أعمال ستوليها الحكومة عناية بالغة من أجل السهر على تحسين نوعية المحيط والحفاظ على التنوع البيولوجي لهذه الأنظمة البيئية الهشة.

فبالنسبة لهذه السنة وخاصة بالنسبة لإنتاج البطاطا، عرفت بعض ولايات الوطن وبخاصة ولاية عين الدفلى مرضا لهذا المنتج الذي كانت تزود به ولاية عين الدفلى كثيرا من الولايات ولم يأت محصوله بالكميات المطلوبة بالنظر إلى محدودية الإنتاج وإلى تلفه، وكذلك تأخر البذور التي نشتريها من الخارج؛ وجاء على لسان أحدكم أنه ينبغي الاعتماد على أنفسنا وأن نكون مشاتل ونحن نفعل ذلك ولكن هذا لا يكفي لمواجهة الحاجيات الوطنية. وبخصوص منتج الحليب، تعلمون أنه قبل ثلاثة أشهر كان هناك توتر في السوق بالنسبة للحليب الذي يباع للمستهلكين، لا أحدث عن الحليب الطازج، لأن سعر الحليب محدد إداريا ورفضت الحكومة أن ترفع من سعر الحليب لكن سعر مسحوق الحليب الذي يستورد ارتفع في خلال سنة من 2000 دولار للطن الواحد إلى 5500 دولارا في الشهر الماضي، معنى ذلك أننا نستورد الكميات الهائلة من مسحوق الحليب ونوزعه على منتجي الحليب عموميين وخواص ونفرض عليهم أن يوزعوا هذا الحليب كحليب وليس كأجبان أو ياغوت، لأن أسعار الأجبان والياغوت أسعار حرة، أما أسعار الحليب فهي أسعار محددة وتكفلت الخزينة العمومية بإعطاء الفارق بين سعر الحليب المحدد إداريا والسعر الحقيقي للحليب في السوق بـ 15 دج للتر الواحد، تعطيه الخزينة العمومية لكل منتج عن كل لتر يسوق إلى كل مواطن. إن هذه الوضعية تبين التبعية للخارج فيما يخص بعض فروع الإنتاج الفلاحي الذي لا يساهم طبعا في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

ووعيا منا بهذه الحقائق، اتخذت الحكومة التدابير الملائمة قصد ضبط تموين السوق بهذين المنتجين بشكل أفضل، مع العمل على إيجاد حلول على المدى الطويل ترمي إلى إزالة العراقيل التي تعيق نشاطات الإنتاج الزراعي القبلية والبعدية عموما.

وفيما يخص تربية المواشي، فقد شهدت تحسنا معتبرا في المناطق ذات طابع رعوي بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة للمربين، من خلال اعتماد بعض

على سكن ولا ما تركه هؤلاء عند مغادرتهم للسكن الجديد يهدم، لأن أسرا أخرى تسكن محلهم وبالتالي يتنامى ويتزايد الطلب على السكن.

من جهة أخرى شرعت الحكومة في برمجة وتجسيد عمليات ميدانية لإزالة البناء الفوضوي. أما عن السكن غير اللائق والسكن الريفي غير المكتمل فإن الحكومة قد اتخذت إجراءات لتقديم الدعم لإنهاء السكنات وتدعيم «القصور» بالجنوب وسيعاد النظر في المبالغ المخصصة للسكن الريفي؛ كما سيعاد النظر في الأجر المشروط للحصول على سكن اجتماعي.

بالنسبة للنمط المعماري الموجود في أنحاء البلاد الذي لا يتماشى والخصوصيات الجغرافية والمناخية بمناطق الهضاب العليا والصحراء، فإن ذلك جعل الحكومة تشرع في دراسات تأخذ بعين الاعتبار نمط السكن في الهضاب العليا والصحراء مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.

فيما يخص قطاع الفلاحة الذي أثار مداخلات عديدة نظرا إلى مكانته الهامة في الاقتصاد الوطني، اسمحوا لي أن أؤكد أنه سجل نتائج مشجعة منذ سنوات؛ لا أحد ينكر أن قطاعنا الفلاحي سجل نتائج منذ سنوات ونحن الآن بصدد وضع دراسة تقييمية لسياسة الدعم الفلاحي من أجل النظر فيما يجب تثبيته وفيما يجب مراجعته، لأن بلادنا من المناطق التي تسمى المناطق القاحلة وبالتالي حتى الزراعات التي تتطلب سقيا مكثفا ينبغي أن نعيد النظر فيها من أجل ترشيد استهلاك المياه ومن أجل النظر في مردودية هذه المنتوجات الزراعية، غير أن قطاع الفلاحة ما يزال يعاني من مشاكل مطروحة باستمرار تكشف عن اختلالات تعيق تطوره الحقيقي.

وبالفعل، لا يتم التحكم في إنتاج بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بشكل سليم.

بهذا الصدد، أود الإشارة إلى مادتي البطاطا والحليب مثلا اللتين تشكلان موضوع انشغالات نظرا للاضطرابات التي يعاني منها المستهلكون والمنتجون.

بالفعل، فإن صب المياه المستعملة في الوديان تهدد المنابع الجوفية بالتلوث، فضلا عن أخطار الأمراض المتنقلة للسكان عن طريق هذه المياه. ولذا، فإن الحكومة قامت بتسجيل برنامج يتضمن عدة عمليات لدراسة وإنجاز محطات للتطهير في إطار قانون المالية التكميلي، وكذا الشروع في أشغال ترمي إلى إنجاز بحيرات صغيرة للتطهير، وتعزيز وتأهيل شبكات التطهير في إطار البرنامج الشامل للقطاع.

وأخيرا، فإن الري الفلاحي، الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة، سيتواصل تطويره من خلال برنامج متنوع يشمل إنجاز سدود، ومماسك جبلية، وحفر الآبار، وكذلك استخدام المياه المستعملة بعد تطهيرها، وتجهيز المساحات الفلاحية الكبرى وترقية تقنيات الاقتصاد في الماء.

السيد رئيس مجلس الأمة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

في الباب الخامس المتعلق بالتنمية البشرية أتعرض في البداية، إلى التربية الوطنية، لأقول إن انشغال السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة ببعض حالات الغش في الامتحانات الوطنية هو انشغال مشروع، ورغم محدودية الحالات فإن ردعها ومعالجتها ضرورية واستعجالية لتفادي انتشارها مستقبلا.

وفي هذا الصدد فإن وزارة التربية قد اتخذت إجراءات فورية ووقائية لاستئصال هذه الظاهرة التي اتخذت أبعادا جديدة لها علاقة مع تطور وتعميم الوسائل الحديثة للاتصال، زيادة على المخالفات القانونية التي صاحبت إجراء بعض الامتحانات.

ومن جهة أخرى، فإن التكفل بالمدارس الابتدائية من طرف البلديات قد خصص له في ميزانية التسيير غلاف مالي مسجل في قانون المالية التكميلي وقدره 15 مليار دينار، على عاتق وزارة قطاع الداخلية والجماعات المحلية، يسجل في حساب ميزانية البلديات.

أما فيما يتعلق بنقص مدرسي اللغات الأجنبية، فإن الحكومة قد اتخذت الإجراءات الكفيلة بسد هذا

الترايب منها صندوق مكافحة التصحر، وتطوير النشاط الرعوي والمناطق السهبية.

فقط لعلم الإخوان، منذ إنشاء هذا الصندوق الذي تحدثت عنه، رصد 17 مليار دينار، لتمويل 755 مشروعا متصلا بنشاط تربية المواشي، فضلا عن ذلك، فإن هذا الصندوق الذي يساهم في مكافحة التصحر يضمن للمربين دعما عن طريق القروض التي يتحصلون عليها من البنوك، وأنا معكم في الصعوبات التي يلقاها المتعاملون مع البنوك الذين يجدون عائقا في الحصول على هذه القروض نتيجة اشتراطات عقود الملكية وغيرها وضمانات قد لا يوفرها طالب هذا القرض.

وبالنسبة لموضوع الموارد المائية، بودي أن أوضح بأنه زيادة على البرنامج الجاري إنجازه والذي يهدف آجلا إلى رفع قدرات التخزين، وتصحيح الفوارق المسجلة بين البلديات والولايات والمناطق، شرعت الحكومة في عدة دراسات هيدرو-جيولوجية ترمي إلى تقييم الموارد المائية للولايات، كما باشرت برنامجا هاما لحفر الآبار، وقامت بأعمال للتقاط المياه السطحية والجوفية.

فتنفيذ برنامج إنجاز وحدات لتحلية مياه البحر، لصالح المدن الساحلية، سيضع هذه المدن نهائيا في منأى عن الندرة وسيسمح بالقيام بتحويل كميات معتبرة من هذا المورد نحو ولايات الهضاب العليا التي تسجل عجزا في هذا المجال.

وقد بلغ الربط بشبكة التزويد بالماء الصالح للشرب نسبة 92% وبلغ الربط بشبكة التطهير نسبة 85%.

هناك برامج إستراتيجية تستهدف المناطق التي تعاني عجزا، قصد جعلها تتساوى مع المعدلات الوطنية التي ستعرف تحسنا إضافيا في القريب العاجل إن شاء الله.

ومن خلال دراسة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لـ 14 ولاية من الهضاب العليا والجنوب، من قبل الحكومة، والتي استمعنا إلى ولاياتها في مجالس الحكومة قد تبين أن التطهير يشكل انشغالا في بعض هذه الولايات.

وستتمثل هذه القوانين وظائف هذه الفئات وتمنحهم المكانة المستحقة في المجتمع. كما تم إعداد القطاع لمخطط توجيهي يضبط التعليم العالي والبحث العلمي إلى أفق 2025 إن شاء الله على المديين المتوسط والطويل لإعادة النظر في الشبكة الجامعية وفي التخصصات التي تدرس في مختلف المؤسسات الجامعية لتتلاءم مع التنمية المحلية لكل إقليم.

أما بالنسبة لموضوع الصحة فقد انصب اهتمام أعضاء مجلس الأمة المتدخلين بنقص التغطية الصحية من طرف الأطباء الأخصائيين وهذا الانشغال جد مشروع، وفي هذا الإطار يندرج تكوين الجامعة الجزائرية لأعداد هامة من الأطباء العاميين والأخصائيين، ووضعهم تحت تصرف وزارة الصحة لتوظيفهم، وقد قامت هذه الأخيرة في إطار قانون المالية لـ 2007 ببرمجة 800 منصب مالي للأخصائيين و1500 منصب مالي للأطباء العاميين.

كذلك، سيتم، إلى غاية سنة 2009، وفي إطار برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، توظيف 15.000 طبيب عام في مناصب قارة يضاف إليها توظيف كل الأطباء الذين يشتغلون حاليا ضمن عقود ما قبل التشغيل.

وفي إطار الخدمة المدنية فإن الوزارة تعطي الأولوية في تعيين الأخصائيين للهضاب العليا والجنوب والمناطق النائية، ومرافقة التعيين بتحفيزات وظيفية واجتماعية وتطوير المنشآت الطبية وعتاد التشخيص ووسائل العلاج مما بدأ يعطي نتائج مرضية في التكفل بالمرضى محليا والتقليل من تحويل المرضى ما بين الولايات.

أود أن أقدم بعض التوضيحات أيضا بخصوص البطالة، ولاسيما البطالة لدى الشباب، التي سوف لن تدخر الحكومة أي جهد من أجل تقليصها التدريجي، لأن هذا هو الجرح الدامي للجسم الجزائري.

والجدير بالذكر أن الجهود المبذولة من خلال برامج استثمارية متعددة غطت التراب الوطني بأكمله، لأن الجزائر كما قلت ورشة كبيرة إلى جانب

العجز واللجوء إلى التعليم العالي للتكفل بتكوين المدرسين، إلى جانب التكوين الداخلي للقطاع.

وبالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي فإن هذا القطاع يحظى بأهمية كبيرة من طرف الدولة ومن طرف الأمة الجزائرية وهذا ما يؤكد اهتمام البرلمانين الجزائريين من خلال انشغالاتهم بهذا القطاع الهام.

وردا على هذه الانشغالات أقدم بعض التوضيحات التي أراها أساسية، ومن بينها:

- تعزيز البحث والتطوير التكنولوجي من خلال وضع برمجة مناسبة جديدة لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث خصص للفترة ما بين 2007 و2011 بإذن الله، غلاف مالي يقدر بـ 100 مليار دينار.

- قيام الجزائر على غرار كثير من الدول بتصحيح بعض الاختلالات التي عرفتها منظومة التعليم العالي بغية تكييفها مع المعايير الدولية وذلك بالشروع في تطبيق الإصلاح الجديد بالتشاور الواسع مع الأسرة الجامعية، من خلال عقد ندوات وملتقيات لفائدة الأسرة الجامعية (أساتذة وطلبة) ومن خلال إعداد مطويات ودلائل للتعريف بنظام (LMD) الجديد وستواصل عملية إطلاع الطلبة الجدد وحتى القدامى بأهداف ومبادئ وغايات هذا الإصلاح الذي مر على تطبيقه ثلاث سنوات.

ومن أولويات هذا الإصلاح تقديم تعليم نوعي طبقا للمعايير الجامعية المعروفة عالميا، من خلال إعداد برامج تكوينية تأخذ في الحسبان إحتياجات عالم الشغل وسهولة الاندماج فيه، وجعل الشهادات التي تمنحها الجامعة الجزائرية أكثر تنافسية.

وكذلك بإيلاء تقدير خاص لأسلاك الأساتذة الجامعيين والأساتذة الاستشفائيين الجامعيين والباحثين من طرف الدولة والأمة، وحاليا فإن الحكومة تسعى لاستصدار القوانين الأساسية الخاصة بهذه الأسلاك التي يوشك إعدادها على الانتهاء مع الإشارة إلى أن هذه القوانين ساهمت في إعدادها كل النقابات والجمعيات العاملة في القطاع.

أود أن أؤكد أمام هذا المجلس الموقر، أن الحكومة ستسعى إلى ترسيخ الممارسة الرياضية كحق معترف به لكل المواطنين دون تمييز في السن والجنس، طبقاً للقانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضية الذي ينص على إجبارية الرياضة، ولاسيما في كل المؤسسات التربوية، التي تعتبر خزانات للكشف عن المواهب المكونة لنخب المستقبل.

أما فيما يخص المحافظة على المثل والأهداف السامية للرياضة، ستعمل أيضا الحكومة في إطار القانون سالف الذكر، على ترقية هذا الجانب، باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالقضاء على المظاهر المسيئة والدخيلة على الرياضة وذلك بتدعيم الإطار القانوني والتشريعي سعياً لتحديد المسؤوليات والمهام وتقنين النشاط، وذلك بفضل إصدار ترسانة من النصوص التنظيمية، تعالج جوانب عديدة ومنها على سبيل المثال:

- القانون الأساسي للفيديرات الرياضية الوطنية؛
- القوانين الأساسية للحكام والمدربين؛
- القانون الأساسي للنخبة ذات المستوى العالي؛

- إنشاء مركز وطني ومراكز جهوية للطب الرياضي، ومخبر للكشف عن المنشطات ومكافحتها. وبالنسبة لمعالجة ظاهرة العنف والشغب في الملاعب، اتخذت الحكومة إجراءات لوضع حد لهذه التصرفات وأذكر بهذا الشأن، أن مساهمة كل المربين والجمعيات الرياضية ضرورية، وخاصة الجمعيات الرياضية التي تكسب عددا هائلا من الأنصار في عملية التوعية بضرورة تفادي العنف والشغب في الملاعب.

وفيما يخص تطوير المنشآت والمرفقات الرياضية والشبانية، ستواصل الحكومة إنجاز البرامج طبقاً لمبدأ التوازن الجهوي والإنصاف والتماسك الاجتماعي. وبخصوص قطاع الثقافة، أود التذكير بأن الدولة سخرت وسائل معتبرة خلال هذه السنوات الأخيرة من أجل تدعيم الإبداع، وحماية الثقافة الجزائرية، وترقيتها، ونشرها داخل البلاد وخارجها.

التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والعرب والأجانب، قد ساهمت بقدر كبير في تخفيض منتظم لنسبة البطالة.

فيما يتعلق بمشكل التمويل البنكي المتواتر، في فائدة المقاولين الراغبين في إنشاء نشاطهم الخاص، من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني لمنحة البطالة، والقرض المصغر، فتلكم مسألة يتولى التكفل بها فوج عمل بإشراك وكالات استحداث النشاطات والمنظومات المصرفية، وقد طلبت من السيد وزير التشغيل أن يعد لنا ملفاً كاملاً يعاد فيه النظر لكل هذه الآليات فما كان ناجعاً من هذه الآليات نثبته وندعمه وما ثبتت عدم جدواه نلغيه ونستخلفه بما يسمح باستحداث مناصب شغل إضافية.

وقد كلف هذا الفوج باقتراح تدابير مناسبة لمراجعة آليات التمويل وادخال الإصلاحات اللازمة من أجل توسيع وتطوير النشاطات في بلادنا.

زيادة على ذلك، فإن هذا التصور سيخص الترتيب الأخرى للتشغيل المؤقت، وآلياتها أربع، ستتم إعادة النظر فيها وتعديلها بما يجعلها أكثر مردودية في مجال الإدماج المهني، لا سيما بالنسبة لفئة الشباب الذين يطلبون عملاً لأول مرة، لأن الحديث طال وهناك من ينتقد هذه الآليات، فإذا كان الناس يعزفون عن الذهاب لشغل مناصب في الفلاحة أو البناء وينتظرون المناصب في الوظيفة العمومي، فالوظيفة العمومي عرضه محدود ولا يمكن أن يفي بالغرض ولذا علينا أن ننوع مجالات التشغيل وأن نعمل على توعية شبابنا بالتوجه حسب تخصصاتهم وحسب تكوينهم إلى هذه الفروع التي توجد فيها فرص عمل والتي لا يرغب كثير من الشباب في العمل فيها.

أما بالنسبة للشباب والرياضة فإن الانشغالات المعبر عنها من طرف بعض المتدخلين قد تناولت خاصة ضرورة النهوض بالرياضة وإعادة الاعتبار إلى النشاط الرياضي وإدماجه ومكافحة السماسرة وكل أشكال التسيب واللامبالاة لإعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي.

الخارج وبإدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، حيث بدأت مؤسسات الدولة، بما فيها البعثات الدبلوماسية، في العمل على التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر.

كما أن دخولها في شراكة مع أوروبا، سيمكنها، بالإضافة إلى البعد السياسي والاستراتيجي، من بناء شراكة ينتظر أن تمكن المؤسسات الجزائرية من استيعاب التطور التكنولوجي وتطوير منتجاتها مع إعطائها الوقت الكافي للتكيف مع ضرورات المنافسة.

ومن أجل نفس الأهداف، يمكن أن يكون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ركيزة ومكسبا هاما إذ سيمكن الجزائر من الدفاع عن مصالحها بقوة وهي داخل المنظمة كعضو كامل العضوية وليس من خارجها كما ينقص من فعالية مشاركتها في سن ووضع القوانين المسيرة للاقتصاد العالمي. ومن سوء حظنا أن كثيرا من الدول دخلت للمنظمة العالمية للتجارة وقبل إنشائها في اتفاقيات مراكش دون أية مفاوضات، ساعتها وقعت الجزائر ولم تصادق بالنظر إلى الوضع الذي كانت تعيشه البلاد في سنة 1994 وبالتالي عدم التصديق على هذا التوقيع جعلنا ندخل في مفاوضات شاقة ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية.

أما بخصوص القضية الفلسطينية، فهي راسخة في وجدان الشعب الجزائري، ولم تبخل الجزائر بنصرتها للأشقاء في فلسطين من أجل استرجاع كافة حقوقهم المشروعة وفقا للمشروع الوطني الفلسطيني الذي أجمع عليه كافة أبنائه، والقائم على إقامة دولته المستقلة على أرضه الوطنية وعاصمتها القدس الشريف والقائم على عودة اللاجئين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل،

إسمحو لي، قبل اختتام كلمتي هذه، بأن أعرب لكم عن مدى تقديري واعتزازي بنزولي مع زملائي وزميلاتي أعضاء الحكومة ضيوفا على هذا المجلس الموقر في الأيام الأخيرة.

حقا، إن العجز في مجال الفضاءات الثقافية الجزائرية بالخارج هام، بما أن المركز الثقافي الجزائري بباريس هو وحده الذي ينشط في هذا الميدان ومن أجل تدارك هذا النقص، تم تخصيص برنامج هام للنشاط الثقافي موجه نحو البلدان الشقيقة والأجنبية ورُصدت له حوالي 30% من الميزانية المخصصة للنشاط الثقافي.

وقد شرع في التفكير حول تنمية الفضاءات الثقافية الجزائرية بالخارج بشكل مستمر في إطار سياسة تم وضعها بالتشاور مع القطاعات المعنية لاسيما وزارة الشؤون الخارجية حيث أنشئت وكالة للإشعاع الثقافي لهذا الغرض.

أما بخصوص إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 04-98، وخلافا لما تم تأكيده على لسان أحد المتدخلين، أود التوضيح أنه منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا أي ليس بجديد، تم إعداد ما لا يقل عن 9 مراسيم تنفيذية و12 قرارا وزاريا مشتركا، ونشرت كل هذه النصوص في الجريدة الرسمية، عليكم أن تعودوا إلى الجريدة الرسمية لتتأكدوا مما أقول.

وتهدف هذه النصوص إلى حماية تراثنا الثقافي والحفاظ عليه وتثمينه، وتسييره وتهيئته.

وقد تقرر مراجعة القانون سالف الذكر، على إثر تقييم تتم دراسته وتهدف هذه المراجعة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى حماية وتسيير التراث الثقافي ومكافحة المتاجرة غير المشروعة بالأموال الثقافية.

ولم يتم إغفال مسألة تنظيم المسارح - كما جاء على لسان السيدة - في الأعمال التي قامت بها الحكومة، حيث تم إمضاء مرسوم تنفيذي يحدد القانون الأساسي للمسارح يوم 16 جانفي 2007، ويجري حاليا التفكير من أجل الاستجابة للتطلعات والانشغالات المرتبطة بتطوير الفن الرابع.

وفي المقام الأخير، أتطرق إلى بعض القضايا ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، لأؤكد على أن الجزائر، على غرار الدول الأخرى، التي لا يمكن أن تكون في عزلة وبعيدا عن تطور الاقتصاد العالمي، قد قامت منذ عدة سنوات بتبني سياسة متفتحة على

شكرا على كرم الإصغاء، اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة على العرض الضافي الذي جاء به والذي سعى من خلاله إلى الرد أو التكفل بمختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة، فله مني ومنكم جميعا الشكر والتقدير والعرفان.
بالأمس تلقيت رسالة موقعة من قبل 32 عضوا من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها مني أن أعمل على تطبيق مضمون المادة 80 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة؛ وهاتان المادتان تعطيان الإمكانية لأعضاء مجلس الأمة لإصدار لائحة بعد نهاية تدخل السيد رئيس الحكومة وأمام هذا الطلب، مطلوب مني أن أوقف الجلسة لمدة 20 دقيقة وأدعو الذين وقعوا مشروع اللائحة للاجتماع لكي يروا ما يجب اتخاذه من تعديلات وكذلك أدعو أعضاء المكتب كي يدرسوا مدى مطابقة هذا المشروع من الناحية الشكلية وبعد ذلك نلتقي لكي نحدد الموقف من مشروع اللائحة المقترحة. شكرا، الجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة والخمسين مساء واستئنافها في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

طبقا لأحكام المادة 80 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي الناظم للعلاقات الوظيفية ما بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، وبعد المناقشة العامة التي تمت في هذه القاعة ورد السيد

بالفعل، كان لي الشرف، أولا بأن بلغت إلى أعضاء هذا المجلس عزم الحكومة وإرادتها الراسخة والحازمة في عدم ادخار أي جهد من أجل التجسيد الميداني لمحاور البرنامج الذي عرضته عليكم.

كما كان اعتزازي كبيرا بأن أتواجد بين نساء ورجال يمثلون الشعب عن جدارة، ومن بينهم رموز فذة لثورة نوفمبر المجيدة، وإن يغمرني هذا الشعور بالشرف والاعتزاز، فإنه لا يسعني إلا أن أعبر لكم عن امتناني العميق وشكر الحكومة التي أنسق أعمالها، شكرا جزيلا لكم.

ولا يفوتني أن أؤكد لكم مجددا على أن مداخلاتكم قد كانت في مستوى التزامكم ببناء مجتمع مزدهر، تكفكف فيه دموع الأسى ويراق فيه عرق بنات وأبناء بلادنا في بذل مجهود العمل الجاد والدؤوب، مجتمع تضيء فيه بسمات أطفالنا مستقبلا مشرقا على الدوام؛ ذلك أننا نؤمن إيمانا راسخا بمستقبل زاهر لشعبنا، وكيف لا وملايين الجزائريات والجزائريين يأملون في رؤية الجزائر تمضي قدما، وبثبات وعزم، على درب السلم والرقى والنمو والرفاهية والحداثة.

جزائر يفسح فيها المجال لتحرير المبادرات نهائيا، ويبدل من أجلها كل مواطن أقصى ما لديه من جهود ويستثمر كل ما يملك من طاقات، بحيث يتحلى كل واحد بالإقدام على المبادرة والإنجاز، بما يمكننا من بناء مستقبل يرقى إلى مستوى تطلعات شعبنا الأبوي وطموحات شببيتنا على الخصوص.

ومهما كان عمق الأزمات التي كابدها بلدنا، فإنه يجب علينا العمل على ضمان احترام بعضنا البعض وتعزيز وحدتنا وتماسكنا، لأنه بفضل ذلك وحده، يمكن أن نحقق الرقى لبلدنا، وأن نجسد تألق الجزائر ونفوذها ودورها كهمزة وصل بين إفريقيا، وأوروبا والشرق الأوسط، بما يجعلها بلدا يتبوأ مكانة رائدة على مستوى حوض المتوسط، بلدا مزدهرا، عصريا، وقادرا على تحقيق استقلاليتها واحتلال المكانة اللائقة به في العالم، والاستجابة لمقتضيات العولمة.

الجمهورية وتوجيهاته في استكمال الإصلاحات التي باشرها في مختلف القطاعات وفي توظيف كل الإمكانيات بغية التكفل بالأنجع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ويثمنون جهود الدولة الرامية إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن كما يثمنون التوقيع على العقد الاجتماعي وتخفيض تسعيرة الكهرباء لسكان الجنوب،

– يقرون جهود الحكومة المبذولة في تسخير كل الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المتاحة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة ويجددون حرصهم على تطبيق برنامج الحكومة بالصرامة المطلوبة وفي الآجال المحددة، ويدعون بالأخص إلى:

– الحرص على استكمال المنظومة التشريعية الوطنية لضمان فعاليتها وذلك بإصدار النصوص التطبيقية لتلك القوانين التي لازالت بدونها، والتي صادق عليها البرلمان،

– عصرنة الإدارة وتخفيف تعاملاتها مع المواطن ومحاربة كل أشكال الفساد،

– دعوة الحكومة إلى بذل مزيد من الجهد للتعريف بالورشات الكبرى التي تضمنها برنامج فخامة رئيس الجمهورية في كل المجالات، ومواصلة التكفل بالمسائل الجوهرية التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن،

– تفعيل المشاريع الاستراتيجية والحيوية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية وتوسيعها إلى المناطق الصحراوية والهضاب العليا.

– وإن يجددون دعمهم لهذا البرنامج، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون جميع الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وكذا فعاليات المجتمع المدني إلى تثمين ما تحقق من إنجازات في مجال تكريس الممارسة الديمقراطية في كافة مراحلها، والجهود التي بذلت في ذلك، ويهيئون بجميع الجزائريين والجزائريات إلى تعزيز المصالحة الوطنية والوقوف إلى جانب الحكومة في عزمها على إقامة دولة الحق والقانون.

وعليه، فإننا، نحن الموقعون أدناه ندعو السيدات

رئيس الحكومة؛ تشاور عدد من أعضاء المجلس وقدم لنا عريضة تتضمن مشروع لائحة تدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى تحديد الموقف منها.

وقبل قليل، اجتمع مكتب المجلس ونظر في مشروع هذه اللائحة من حيث الشكل، كما التقى موقعو هذه اللائحة واتفقوا على تكليف السيد بوجمعة صويلح، عضو مجلس الأمة بقراءتها علينا وتحديد الموقف منها.

الكلمة لكم السيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: لائحة مجلس الأمة رقم 01/2007 المؤرخة في 03 جويلية 2007 حول برنامج الحكومة.

بمقتضى المادة 80 من الدستور، وبمقتضى المواد 49، 52، 53 و54 من القانون العضوي رقم 99 – 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، بمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،

بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة حول برنامج الحكومة،

وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء المستفيضة لمضمون البرنامج والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد رئيس الحكومة، فإن أعضاء مجلس الأمة:

– يتقدمون بتهانئهم للسيد رئيس الحكومة على الثقة التي جدها في شخصه فخامة السيد رئيس الجمهورية بتعيينه على رأس الجهاز التنفيذي، ويهنئون أعضاء الحكومة على الثقة الموضوعة فيهم،

– يعربون عن ارتياحهم للعرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة حول برنامج الحكومة ومضمونه، ويرون أنه يعكس بصدق رغبة فخامة رئيس

بودي أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لكي أتوجه للزملاء الذين بتدخلاتهم أثروا النقاش وأعطوه البعد المستحق والذي لاحظته من خلال هذا النقاش أن الجميع اجتهد وسعى لأن يأتي بالجديد ويعمل على طرح الأسئلة الدقيقة.

النقد وجّه، وقدم الرأي الآخر، المهم في العملية أن هذا النقاش وإن بدا تناقضيا في بعض المرات إلا أنه أتى بالجديد لأنه عرفنا بحقائق الأمور وكذلك عرفنا بصيغ الحلول للمشاكل المطروحة.

فخامة رئيس الجمهورية - بالأمس في آكرا - قال بعد تقديم تقرير (PANEL) الخاص بالحكم الراشد وهو يوجه كلامه للحضور: "نشكر الذين ساهموا في وضع الوثيقة؛ نشكرهم على الدعم والملاحظات الجيدة"، وقال أيضا: "ولكننا نشكر أيضا هذا الفريق الذي وضع هذا التقرير على الملاحظات التي قدمها لأننا نسعى إلى تحسين مسيرتنا، إلى تحسين سلوكنا، إلى تحسين عملنا في الأداء المؤسسي للعمل على جعل بلادنا تتجاوز الإشكالات المطروحة وتعمل على تدارك الأخطاء التي وقعت هنا وهناك؛ وهذه هي سنة الحياة".

فإذن الشكر كل الشكر للذين أبدوا الرأي وللذين أبدوا الرأي المعاكس؛ فهذه سنة الحياة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح.

الآن؛ السيد رئيس الحكومة وقد نلتهم ثقة البرلمان فهنيئاً لكم والكرة الآن - كما يقال - في جانبكم ولكن لن نقول لكم إنكم سوف تنفذون هذا البرنامج وحدكم وإنما سوف تجدوننا بجانبكم من أجل تكريس وترجمة مضمون هذا المشروع الذي ينتظر شعبنا نتائجه بشغف كبير.

شكرا لكم جميعا، رفعت الجلسة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة

والدقيقة الثلاثين مساءً

والسادة أعضاء مجلس الأمة للمصادقة على هذه اللائحة، وشكرا.
(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا. لم تتم قراءة أسماء الموقعين، على العموم ستوزع عليكم الوثيقة وستعرفون من هم الذين وقعوا على مشروع هذه اللائحة.

إذن وطبقا للمادة 80 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعرض مشروع اللائحة للمصادقة:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
بذلك أعتبر بأن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا بالإجماع ما عدا اثنين عارضا مشروع اللائحة؛ وعليه فإنني أعتبر أن المصادقة تمت بالإجماع على هذه اللائحة.

فهنيئاً للسيد رئيس الحكومة، هنيئاً للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، هنيئاً أيضا للزميلات والزملاء الذين لمدة ثلاثة أيام ناقشوا وفصلوا في المناقشة.

بودي بهذه المناسبة بعد تقديم التهنئة للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء طاقمه أن أقول بأن بلادنا - والحمد لله - دخلت الآن في مرحلة التطبيق العادي لمضمون النصوص التي تسيّر البلاد.

الاستحقاقات تتم في مواعيدها، المناقشات تتم وفق ما هو مكرس في القوانين الناظمة للبلاد، وكذلك الحوار بين المؤسسات يتم أيضا في ظروف تتسم بالشفافية، بالجرأة، بالشجاعة، بالنزاهة في الطرح والاحترام المتبادل بين هذه الجهة وتلك.

سنة حميدة نكرسها الآن ونحن ننهي هذا النقاش والذي بالطبع سيتواصل لأن هنالك نصوصا أخرى سوف تأتينا وتعطي المضمون الحقيقي للبرنامج الذي درس وتمت المصادقة عليه من قبل البرلمان.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 21 رجب 1428

الموافق 04 أوت 2007

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587